الجامعة الافتراضية السورية

ماجستير اللسانيات التطبيقية

علم اللغة الجنائي ودور البصمة اللغوية في تحقيق العدالة

(نقابة محامي طرطوس أنموذجاً)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللسانيات التطبيقية MAL

إعداد الطالبة (ديما سليمان)

بإشراف الدكتور منيف حميدوش

الفصل الدراسي F24

الدكتور رئيس الجامعة عُبادة التامر

بعد الاطلاع على الأطروحة المعدلة من رسالة الماجستير المقدمة من قبل المرشــح لنيل درجة الماجستير في اللسانيات التطبيقية بعنوان:

علم اللغة الجنائي ودور البصمة اللغوية في تحقيق العدالة

(نقابة محامي طرطوس أنموذجاً)

Forensic Linguistics and the Role of Linguistic Fingerprints in Achieving Justice

(The Bar Association in Tartous)

أفيدكم بأن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت لها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت يوم ..... الواقع بتاريخ 2025// م لمناقشة الرســالة، وتعتبر أن الرسالة بهذه الصورة جاهزة للطباعة بشكلها النهائي.

يرجى الاطلاع

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

عضو	**عضو**	**رئيس اللجنة**
د. آلاء عيسى	**د. عصمت رمضان**	**د. منيف حميدوش**

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان

(علم اللغة الجنائي ودور البصمة اللغوية في تحقيق العدالة (نقابة محامي طرطوس أنموذجاً)) لم يسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

ديما علي سليمان

شهادة

تشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح ديما سليمان بإشراف الدكتور منيف حميدوش الأستاذ في علم الدلالة والتداولية في برنامج اللسانيات التطبيقية في الجامعة الافتراضية السورية وإن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة وحسب ورودها في النص.

المرشح	المشرف المشارك	المشرف الرئيسي
ديما سليمان		د. منيف حميدوش

الإهداء

إلى صديقي وقدوتي ونورَ عينيّ أتمنى أن تكون بخير دائماً

أبي

إلى سر وجودي، ومأمني وأماني

أمي

إلى سندي ورفيق دربي وقرة عينيّ

زوجي

إلى نبض قلبي وضنى روحي وعزيزتي

ابنتي

إلى من تقاسمنا الحياة بفرحها وحزنها وجمّلناها بصبرنا

أخي

إلى الروحين الطاهرتين في عليائهما

أخويّ

إلى الروح النقية مربيتي العظيمة

جدتي

إلى جميع أصدقائي وزملائي

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للدكتور منيف حميدوش، لإشرافه على هذا البحث، ولرعايته واهتمامه، وتكريسه الوقت والجهد، منذ بداية البحث وحتى نهايته، وإبدائه الملاحظات التي أثرت الدراسة، ووسعت آفاقها.

أنحني إجلالاً وعرفاناً لعلمه، وأناته، وعطائه، وادعي الله أن يُديم عليه صحته وعافيته، ليظلّ للعلم نبراساً وموئلاً.

كما أودُّ أن أعبر عن بالغ شكري وتقديري لـ الدكتورة آلاء عيسى، التي كانت حاضرة بكل دعمها واهتمامها، ونصائحها وإرشاداتها خلال مسيرتي الأكاديمية، فكانت القدوة في الالتزام والتفاني، ووجودها كان مصدر إلهام ومحفزاً لتقديم الأفضل دائماً.

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى مقام رئاسة الجامعة الافتراضية السورية، التي وفرت لي البيئة الأكاديمية المثالية لإتمام دراستي بنجاح، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الكوادر التدريسية والإدارية في الجامعة، على ما بذلوه من جهد واهتمام، كان لكم الفضل الكبير في هذه الرحلة العلمية التي اعتز وافخر بها. وأخص بالذكر الدكتور ياسر جاموس والدكتورة رانيا رضوان على نصائحهم وإرشاداتهم التي كانت خطة عمل دائمة.

الفهرس

ملخص البحث باللغة العربية: XII

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث (الكليات والمفاهيم)..... 1

1- المبحث الأول: الكليات..... 1

1-1- مقدمة:..... 1

1-2- مشكلة البحث:..... 2

1-3- متغيرات البحث: 4

1-4- فرضيات البحث: 4

1-5- حدود البحث:..... 5

1-6- أهمية البحث: 5

1-7- أهداف البحث:..... 6

1-8- منهج البحث:..... 6

1-9- أدوات البحث: 7

1-10- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:..... 7

1-11- الدراسات السابقة: 8

1-12- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:..... 15

1-13- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:..... 15

2- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث (المفاهيم) 17

2-1- تعريف علم اللغة الجنائي: لغةً واصطلاحاً 17

2-2- الإرهاصات الأولى لنشأة علم اللغة والجنائي ومصطلح البصمة اللغوية. 19

2-3- مجالات علم اللغة الجنائي: 25

2-4- فروع علم اللغة الجنائي:..... 26

2-5- أبرز مجالات تطبيق علم اللغة الجنائي: (نادر، 2020م)..... 27

2-6- أهداف علم اللغة الجنائي: 29

2-7- محددات علم اللغة الجنائي:..... 29

3- المبحث الثالث: البصمة اللغوية من الجانب الشكلي والأسلوبي: 30
3-1- مفهوم البصمة: 30
3-2- مفهوم البصمة اللغوية: 30
3-3- البصمة اللغوية من الجانب الأسلوبي: 31
3-4- تحليل حالة: اكتشاف من هو "مفجر الجامعات" عن طريق تحليل البصمة الأسلوبية: 33
3-5- البصمة اللغوية من الجانب الشكلي: 34
الفصل الثاني: البصمة اللغوية وأثرها في تحقيق العدالة 36
1- المبحث الأول: فاعلية البصمة اللغوية وتوظيفها كدليل جنائي لكشف الحقيقة في الجرائم. 36
1-1- المفاهيم 36
1-2- أنواع الجرائم من حيث وجود اللغة فيها 38
1-3- أقسام الأدلة الجنائية 39
1-4- الإطار القانوني العام للأدلة الجنائية في التشريع السوري: 40
1-5- الشروط التي يجب توفرها في قبول البصمة اللغوية أمام القضاء : 42
1-6- كيف ينظر القانون الدولي للأدلة اللغوية: 43
1-7- مثال واقعي من أروقة المحاكم: 45
2- المبحث الثاني: دور الخبير اللغوي في تحليل البصمة اللغوية لتحقيق العدالة 47
2-1- تعريف الخبير اللغوي: 47
2-2- تعريف الخبرة الفنية: 48
2-3- حجية الخبرة الفنية في التشريع السوري: 48
2-4- الصلاحيات الممنوحة للقاضي بما يخص الخبرة الفنية في التشريع السوري: 49
2-5- مهام الخبير اللغوي: 49
2-6- شروط تقرير الخبرة اللغوية (من وجهة نظر الباحثة) 50
2-7- الكفاءة العلمية والأكاديمية: 51
2-8- تنظيم مهنة الخبراء: 51

3- المبحث الثالث: استبانة عن مدى إمكانية الاستفادة من البصمة اللغوية في تحقيق العدالة على مستوى نقابة محامي طرطوس 53
3-1- إجراءات البحث: 53
3-2- أدوات البحث: 54
3-3- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها: 60
3-4- نتائج فرضيات البحث: 64
3-5- استنتاجات استبانة المحامين 71
3-6- التحليل الإحصائي لمقابلة القضاة: 72
3-7- النتائج الإجمالية لتحليل استجابات المحامين والقضاة 81
3-8- الخاتمة: 83
3-9- التوصيات 84
3-10- المقترحات 84
قائمة المصادر والمراجع: 86
المصادر: 86
المراجع العربية: 86
المراجع الأجنبية: 90
المواقع الإلكترونية: 92
ملخص البحث باللغة الإنكليزية: 93
الملاحق 94
الملحق (1) السادة المحكمون 94
الملحق (2) استبانة المحامين بصورته الأولية 95
الملحق (3) استبانة السادة المحامين بصورته النهائية 98
الملحق (4) مقابلة السادة القضاة بصورتها الأولية 101
الملحق (5) مقابلة السادة القضاة بصورتها النهائية 102

فهرس الجداول

	رقم الصفحة
الجدول (1) توزع عينة المحامين حسب متغيرات البحث	**53**
الجدول (2) نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	**55**
الجدول (3) نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور تطبيقات علم اللغة الجنائي	**56**
الجدول (4) نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة	**58**
الجدول (5) نتائج الصدق البنائي لاستبانة المحامين	**59**
الجدول (6) نتائج الثبات ألفا كرونباخ لاستبانة المحامين	**59**
الجدول (7) نتائج الثبات ألفا كرونباخ لاستبانة المحامين	**59**
الجدول (8) معيار الحكم على متوسط نتائج الدراسة	**60**
الجدول (9) المتوسطات الحسابية لإجابات المحامين عن بنود الاستبانة	**61**
الجدول (10) خلاصة تحليل أسئلة الدراسة	**64**
الجدول (11) معاملات ارتباط الانحدار الخطي المتعدد	**65**
الجدول (12) تحليل التباين (القوة التفسيرية للنموذج)	**65**
الجدول (13) قيم معاملات الانحدار والاختبار المعنوي الاحصائي	**66**
الجدول (14) قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين محوري علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وتحقيق العدالة	**67**
الجدول (15) قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين محوري تطبيقات علم اللغة الجنائي وتحقيق العدالة	**68**
الجدول (16) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بحسب متغير الخبرة القانونية	**69**
الجدول (17) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بحسب متغير العمر	**70**
الجدول (18) ملخص نتائج الفرضيات الإحصائية الفرعية	**72**
الجدول (19) المتوسطات الحسابية لإجابات القضاة عن بنود المقابلة	**73**

فهرس الآيات			
الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"	32	البقرة	17
(وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلّا أَن يَشَاءَ اللَّه)	23	الكهف	23

فهرس الأحاديث			
الحديث	التخريج	درجة الحديث	رقم الصفحة
قال (ص): (إنما أنا بشرٌ، وإنّه يأتيني الخصم فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق، فأقضي له، فمن قَضيتُ له بحق مُسلم فإنما هي قطعة من النار، فليحملها أو يذرها)	البخاري	صحيح	24

فهرس الأعلام		
الرقم	الاسم	رقم الصفحة
1	الإمام أبي حنيفة (699-767م)	24
2	فيرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857-1913)	17
3	الإمام الطبري (839-923م)	24
4	الإمام الكسائي (737-805م)	24
5	محمد بن حسن الشيباني (748-804م)	24
6	ابن منظور (1232-1311)	17-30-36-37
7	ابن جني(934-1002)	17
8	ابن فارس (941-1004)	37

ملخص البحث باللغة العربية:

يهدف البحث إلى التعريف بعلم اللغة الجنائي وتطبيقاته ومجالات عمله، وبيان مدى إمكانية الاستفادة من البصمة اللغوية بوصفها دليلاً جنائياً، وقياس مستوى معرفة رجال القانون بمتون هذا العلم وأهميته في تحقيق العدالة، انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عبر استخدام أداتي البحث: استبانةً موجهةً إلى (106) من المحامين في نقابة طرطوس، ومقابلات مع (4) قضاة ضمن محكمة طرطوس، وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS 26)، أظهرت النتائج وجود وعي نظري غير مدعوم بتطبيق عملي بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية لدى المحامين، وأن هناك ادراك واضح لدور البصمة اللغوية في دعم العدالة خاصة في القضايا الجنائية، مما يعكس استعداداً مهنياً لتبني هذا النوع من الأدلة، في حين أظهرت نتائج مقابلات القضاة وجود فجوة تطبيقية وتشريعية، وأن القضاة يدعمون توظيف البصمة اللغوية كوسيلة إثبات حديثة تخدم العدالة، لكنهم أشاروا إلى غياب تنظيم تشريعي خاص بالبصمة اللغوية، مما يحدّ من استخدامها بشكل مؤسساتي في النظام القضائي السوري.

وقد خلص البحث إلى جملة من التوصيات والمقترحات أبرزها: تعزيز الوعي المهني بأهمية علم اللغة الجنائي لدى المحامين والقضاة، وتطوير تشريعات قانونية تسمح باعتماد البصمة اللغوية كوسيلة من وسائل الإثبات القضائي، وإدراج الخبراء اللغويين ضمن سجل رسمي معتمد لدى وزارة العدل، ومن أهم المقترحات: إدماج علم اللغة الجنائي في المناهج القانونية واللسانيات التطبيقية.

الكلمات المفتاحية:

علم اللغة الجنائي، البصمة اللغوية، الجرائم اللغوية، الدليل اللغوي، الخبير اللغوي.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث (الكليات والمفاهيم)

1- المبحث الأول: الكليات

1-1- مقدمة:

تُعدّ اللغة جزءاً لا يتجزأ من الحياة البشرية وأداة أساسية للتواصل، فهي تتخلل جميع جوانب الحياة اليومية، وتلعب دوراً حيوياً في تفاعلنا مع الآخرين، وفي الآونة الأخيرة، ظهرت حقول معرفية جديدة تدعو لدراسة اللغة بشكل تطبيقي بعيداً عن دراستها النظرية التقليدية، كعلم اللغة التطبيقي الذي عرّفه (الراجحي، 1995، 14) بأنه " استعمال ما توافر لدينا من طبيعة اللغة من أجل تحسين كفاءة عمل ما، تكون اللغة العنصر الأساسي فيه"، وعلم اللغة الجنائي (Forensic Linguistics) فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، يُعنى بدراسة وتحليل الأدلة اللغوية المرتبطة بوقوع الجريمة من أجل المساعدة في التعرّف على الجاني أو المتهم، وعلى الرغم من حداثة نشأته، إلا أن هذا العلم يشهد تطوراً متسارعاً ويحقق حضوراً متنامياً يحظى بقبول وثقة في الأوساط الأمنية والقضائية.

وبهذا لم يعد دور اللغة يقتصر على الجانب المعرفي والنظري فقط، بل يمتد إلى المجال القانوني والجنائي الذي يعتبر اللغة (بصمةً) يمكن دراستها وتحليلها، وتوظيفها كدليل لغوي لمساعدة رجال القانون في إرساء العدالة وضمان محاكمات عادلة وتقديم خدمة جليلة للمجتمع.

تؤكد (دراسة، عبد الله، 2021م) أنه رغم شيوع هذا العلم إلا أنه يندر في اللغويات العربية تناول دور اللغة في القانون أو في القضاء، أو بكل ما له صلة باللغة والقانون والجريمة، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه (نادر، 2019م) حين قال: "تفتقر المكتبة العربية اليوم، إلى المصادر والمراجع التي تتناول موضوعات هذا المجال، وأمام الاختصاصات الجامعية التقليدية والنقاشات والبحوث، التي تدور كلها في دائرة واحدة تعيد تكرار نفسها! نتساءل: "ألا يستحق هذا المجال الحيوي، من علماء اللغة العرب ومن المختصين في العلوم الجنائية والقضاء والحقوق، أن يولوه الاهتمام الفريد الذي يستحقه في زمن اللاعدالة؟". يبدو أن العربي اليوم بعيد نسبياً عن عبور الحدود التقليدية للاختصاصات.

ويأتي هذا البحث ليسدَّ فجوةً علميةً واضحةً في مجال الدراساتِ العربية حول علم اللغة الجنائي، ومكملاً لما بدأت به الدراسات السابقة، إذ لم يحظَ هذا التخصص بعد بالاهتمام الكافي في الأوساط القانونية والقضائية العربية عامةً والسورية خاصةً. ويتميز موضوع البحث بكونه _في حدود علم الباحثة_ الأول من نوعه الذي يدمج بين الإطار النظري لمفاهيم علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية، والإطار التشريعي

السوري _لاسيما (قانون البينات رقم /359/لعام 10/6/1946) _ وبين الدراسة الميدانية التطبيقية (نقابة المحامين في طرطوس أنموذجاً)، مما يمنح البحث قيمة علمية ومعرفية من جهة وتطبيقية وتشريعية من جهة أخرى. وهذا من شأنه أن يفتح أفقاً علمياً وأكاديمياً جديداً يُسهم في تطوير هذا التخصص محلياً وعربياً. ويأمل البحث أن يلفت أنظار المشرعين السوريين ومن في حكمهم لأهمية هذا العلم وصولاً إلى استصدار تشريعات تُمكّنه من تبوءِ مقعده ضمن أدبيات علم الأدلة والإثبات القضائي في القضاء السوري.

ارتكز هذا البحث في بنائه النظري على مراجع أكاديمية ورقية وإلكترونية متنوعة، شملت كتباً متخصصة، وأبحاثاً علمية منشورة في دوريات محكّمة، إلى جانب مقالات ودراسات حديثة متاحة عبر قواعد البينات الرقمية، أما في الجانب العملي فقد اعتمدت الباحثة على أدوات بحثية ميدانية تمثلت بالاستبيانات والمقابلات المباشرة مع عينة البحث، بوصفها مصادر أولية لجمع البيانات والتحقق من فرضيات البحث، بما عزز من موثوقية النتائج ودقتها، غير أن عملية البحث لم تخلُ من تحديات وصعوبات، إذ واجهت الباحثة بعض القيود التقنية والجغرافية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، والتي حالت دون الوصول المباشر إلى عدد من قواعد البيانات والمجلات العلمية المدفوعة، والمصادر العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، ولتجاوز هذا التحدي تم بذل أقصى الجهود للحصول على المصادر المتاحة من خلال منصات الوصول المفتوح، وأحياناً طلب نسخ مباشرة من المؤلفين، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للوصول إلى ملخصات أو بدائل للمصادر غير المتاحة، وذلك بما يتوافق مع معايير الأمانة العلمية، والالتزام بالتوثيق الصحيح وفق الأسلوب المعتمد في دليل الجامعة الافتراضية السورية وحفظ حقوق الملكية، وتأمل الباحثة أن تُتاح مستقبلاً حرية الوصول إلى المعرفة للجميع، دعماً للبحث العلمي والتنمية المستدامة.

1-2- مشكلة البحث:

يُجمع رجال القانون عبر العصور أن الجريمة الكاملة لم تُولد بعد، وأن المجرم مهما بَلغ من الفِطنة والحَذر والتدبير لابدّ وأن يترك أثراً ما يقود إليه، فغالباً ما يترك المجرم خلفه دليلاً يمكن من خلاله التعرّف عليه وقد يكون الدّليل، إما مادياً بحتاً (كبصمات الأصابع وبقع الدم وبقايا الشعر وآثار الأقدام وغيرها)، أو مادياً لغوياُ (كرسائل التهديد والتحريض وطلبات الفدية والنصوص المسروقة والمذكرات التي يدونها المجني عليه كرسائل الانتحار والابتزاز وغيرها)، ففي النوع الأول يُستعان بخبرة الطب الشرعي والتحليل الجنائي التقني لفحص بصمات الأصابع والحمض النووي (DNA) للكشف عن البصمة المادية والوصول إلى هوية الفاعلين.

وفي النوع الثاني عندما يكون لدينا دليلاً لغوياً فلمن يلجأ رجال العدالة لتحليل وتفنيد هذه الدلائل اللغوية، وهل تؤخذ هذه الدلائل اللغوية بعين الاعتبار في سياق التحقيقات الجنائية في سورية؟ فقد أكدت دراسة سابقة لـ (Raimund Drommel, 2015) أنه في كثير من الحالات، تكفي عينة من الأدلة اللغوية لفتح قضية جنائية ضدّ مشتبه به مثل "لهجة شخصية" أو استخدام المشتبه به لنوع من الكلمات والعبارات أو لتركيب لغوي معيّن، يتكرّر لديه بصورة خاصّة وهذه ما تُسمى بالبصمة اللغوية.

بالإضافة إلى أن هذه الأدلة تتطلب خبرة لغوية متخصصة لتحليلها وتقييم مدى صحتها ونسبتها لأصحابها، وقد أكدت نتائج دراسة سابقة لـ(الحافي، 2023م) على دور ومكانة الخبراء اللغويين في الأنظمة القضائية والقانونية، وأننا بحاجة ماسة إلى علم اللغة الجنائي، لكي نتمكن من تحليل الأدلة اللغوية.

ورغم وجود قضايا جنائية عالمية أثبتت خلالها البصمة اللغوية فاعليتها في كشف المجرمين كقضية (مفجر الجامعات) التي وردت في دراسة (أولسن، 2008م)، فقد لاحظت الباحثة أنَّ القضاء في سورية مازال يفتقر إلى الدراسات المنهجية لمعرفة مستوى وعي رجال القانون بهذا العلم وتطبيقاته، فعلى الرغم من أن المشرع السوري أجاز للمحكمة في سورية الاستعانة بالخبراء، وفق (قانون البينات) الصادر بتاريخ 10/6/1947 والذي يُنظم قواعد الإثبات القضائي، ويُجيز للقاضي أن يستعين بخبير لغوي وفق ما نصّت عليه المادة الثانية منه، (أن ليس للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي)، فإن توظيف هذه الخبرة الفنية اللغوية لا يزال محدوداً في التحقيقات الجنائية، ولا تتوفر معلومات كافية عن مدى استعداد السلك القضائي للاستفادة منها في الممارسة العملية. وتأكيداً لملاحظات الباحثة فقد أظهرت نتائج دراسة سابقة لـ(بالعربي، 2017م) أن عدداً قليلاً جداً من المحامين والقضاة في الوطن العربي فقط لديهم معرفة بهذا العلم الجديد، وأن اللسانيات الجنائية مجهولة تماماً في أروقة المحاكم العربية بشكل مُطبق وهذا الجهل مرده إلى عدم شيوع هذا المصطلح في دوائر خدمتهم، وإلى عدم اطلاعهم الكافي على جديد اللغة والقانون.

من هنا تنبع مشكلة هذا البحث، المتمثلة في ضعف مستوى الوعي الأكاديمي والمهني بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية لدى رجال القانون في الممارسة القضائية والقانونية السورية، والحاجة لتبيان مدى إمكانية الاستفادة من البصمة اللغوية بوصفها دليلاً لغوياً وفاعليتها في تحقيق العدالة في المجتمع وتسليط الضوء على دور الخبير اللغوي في تحليل اللغة المستخدمة في الجريمة. **مما يثير التساؤل الرئيس:** ما دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة، وما مدى معرفة القضاة والمحامين بأهميتها وتطبيقاتها؟

وتتبلور إجابة هذا التساؤل بمناقشة تساؤلات فرعية أخرى هي:

الأسئلة الخاصة بالمحامين

السؤال الرئيس: ما مدى معرفة المحامين بأهمية علم اللغة الجنائي ودوره في تحقيق العدالة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى معرفة المحامين بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية؟
2. ما مدى معرفة المحامين بتطبيقات علم اللغة الجنائي؟
3. ما مدى معرفة المحامين بإسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة؟

الأسئلة الخاصة بالقضاة

1. ما مدى امتلاك القضاة للمفاهيم الأساسية لعلم اللغة الجنائي؟
2. ما أنواع القضايا الجنائية التي يمكن أن تكون البصمة اللغوية مفيدة فيها؟
3. هل واجهتكم قضية جنائية كان للدليل اللغوي أثر حاسم في كشف هوية الفاعل؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف ساهم الدليل اللغوي في حسم القضية؟
4. هل هناك خبراء متخصصون في تحليل الأدلة اللغوية تستعين بهم المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة لا، فما السبب؟
5. هل تعتقدون أن هناك حاجة لتطوير قوانين أو سن تشريعات جديدة لتنظيم استخدام البصمة اللغوية كدليل في المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الجوانب التي يجب أن تشملها هذه القوانين أو التشريعات؟

1-3- متغيرات البحث:

المتغير التابع: تحقيق العدالة.

المتغير المستقل: البصمة اللغوية.

1-4- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لدور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وبين تحقيق العدالة من وجهة نظر المحامين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيقات علم اللغة الجنائي وبين تحقيق العدالة من وجهة نظر المحامين.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات المحامين على استبانة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة تُعزى لمتغير الخبرة القانونية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات المحامين على استبانة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة تُعزى لمتغير العمر.

1-5- حدود البحث:

الحدود المكانية: نقابة المحامين في طرطوس، القصر العدلي في محافظة طرطوس في الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: أُجري البحث في الفصل الدراسي F24 الممتد من شهر نيسان إلى شهر أيلول من عام 2025.

الحدود الموضوعية: علم اللغة الجنائي ودور البصمة اللغوية في تحقيق العدالة (نقابة المحامين في طرطوس أنموذجاً).

الحدود البشرية: القضاة (4)، والمحامين (106).

1-6- أهمية البحث:

1. تنبع أهمية البحث كونِه من الدراسات العلمية القليلة جداً التي تربط بين الجانب النظري المتمثل في المفاهيم والأسس العلمية للبصمة اللغوية، والجانب العملي المتمثل في تطبيقها ضمن قانون (البينات السوري) مع دراسة واقع الوعي القانوني بها لدى المحامين في طرطوس كنموذج ميداني.
2. قد يُسهم البحث الحالي في لفت أنظار أصحاب القرار في مجلس التعليم العالي لأهمية هذا العلم، وبالتالي إدراجه كمادة دراسية ضمن كلية الحقوق وماجستير اللسانيات التطبيقية، وكتخصص مستقل في مجال علوم اللغة.
3. قد يُسهم البحث الحالي في لفت نظر وزارة العدل والدوائر القضائية للدور الهام الذي يلعبه الخبير

اللغوي في المحاكم، وبيان مدى إمكانية الاستعانة بخبرته وتوظيفها في مكانها الصحيح.

4. قد يُسهم البحث في تقديم مقترحات عملية يمكن أن تساعد على إدماج الأدلة العلمية الحديثة كـ (البصمة اللغوية) ضمن قواعد الإثبات في التشريع القضائي السوري.

5. قد تُسهم نتائج البحث في لفت النظر إلى القيمة العملية لبرنامج اللسانيات التطبيقية، بوصفه مساراً أكاديمياً يرفد سوق العمل بكوادر متخصصة قادرة على تحليل النصوص والمحتوى اللغوي، مما يفتح آفاقاً حقيقية لتوظيف الخريجين في مجالات قانونية وجنائية.

1-7- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. قياس مستوى معرفة المحامين بعلم اللغة الجنائي.
2. قياس مستوى معرفة المحامين بتطبيقات علم اللغة الجنائي.
3. قياس مستوى معرفة المحامين بإسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة.
4. قياس مستوى معرفة القضاة للمفاهيم الأساسية لعلم اللغة الجنائي.
5. استقصاء القضايا الجنائية في سورية التي كان للأدلة اللغوية فيها دور حاسم في كشف هوية الفاعلين.
6. توضيح كيفية إسهام الدليل اللغوي في حسم القضايا الجنائية ودوره في مجريات التحقيق والمحاكمة.
7. استقصاء مدى توفر خبراء متخصصين في تحليل الأدلة اللغوية في المحاكم السورية، والكشف عن أسباب غيابهم إن لم يتوفروا.
8. استقصاء الحاجة إلى تطوير قوانين أو سن تشريعات جديدة لتنظيم استخدام البصمة اللغوية كدليل قضائي، وتحديد الجوانب الأساسية التي يجب أن تتضمنها هذه التشريعات.

1-8- منهج البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته طبيعة البحث، ويعرّف بأنه "أسلوب من أساليب البحث، يدرس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية الراهنة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً بالتعبير النوعي الذي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أو التعبير الكمي الذي يعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها" (الشماس، 2017م).

1-9- أدوات البحث:

الاستبانة: لجمع البيانات من عينة من المحامين في نقابة طرطوس، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المقابلة: لجمع بيانات أكثر تفصيلاً من خلال إجراء مقابلات شخصية مع قضاة من محكمة طرطوس.

1-10- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

علم اللغة الجنائي (Forensic Linguistics):

التعريف الاصطلاحي: عرّفه جون أولسن بأنه "دراسة اللغة وقياسها وتحليلها في سياق الجريمة أو الإجراءات القضائية أو المنازعات القانونية، بما في ذلك إعداد وتقديم الأدلة الكتابية والشفوية، والأساليب الجنائية في القضايا القانونية والأمنية"، (أحمد، 2021م، 25).

التعريف الإجرائي: وتعرّف الباحثة علم اللغة الجنائي بأنه جميع الأساليب والتحليلات اللغوية التي يمكن للمحامي أو الخبير اللغوي الجنائيّ استخدامها ضمن قضايا نقابة المحامين في طرطوس للكشف عن الحقائق وتحقيق العدالة.

البصمة اللغوية (Linguistic Fingerprint):

التعريف الاصطلاحي: هي "مجموعة من الخصائص اللغوية المميزة والمستقرة نسبياً، والتي تُعدّ نموذجية لفرد معين، ويمكن استخدامها للتعرف عليه بوصفه مؤلف النص"،(Coulthard & Johnson, 2010).

التعريف الإجرائي: وتعرّفها الباحثة بأنها مجموعة من السمات المكتوبة أو المنطوقة المميزة التي يمكن تحليلها واستخدامها لتحديد هوية كاتب أو متحدث معين.

تحقيق العدالة (Justice):

التعريف الاصطلاحي: هو "ضمان تطبيق القوانين بما يحقق الإنصاف والمساواة وحماية الحقوق والحريات عبر الاعتماد على أدلة مشروعة ووسائل علمية موثوقة" (Rawls, J. 1971).

التعريف الإجرائي: وتعرّفه الباحثة بأنه استخدام علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في جمع الأدلة اللغوية وتحليلها لتقديمها في المحاكم، بهدف مساعدة القضاة والمحامين في اصدار أحكام عادلة ومنصفة، وضمان تطبيق القانون بشكل صحيح.

1-11- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية من منطلقات بحثية متعددة، ولعلَّ أقرب هذه الدراسات إلى الدراسة الحالية ما يلي:

دراسة مالكوم كولثارد وأليسون جونسون (2007م) بعنوان:

(An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence)

يتناول هذا الكتاب علم اللغة الجنائي (Forensic Linguistics) بوصفه علماً يدرسُ اللغة في سياقها القانوني والجنائي، ويعرض أمثلة واقعية من وقائع قضايا جنائية مشهورة، ويُقسم إلى جزأين:

الجزء الأول: (لُغة القانون)، مثل طبيعة النصوص القانونية وأنواعها، من حيث الأسلوب القانوني ومعاني المصطلحات القانونية، بالإضافة إلى جمع الأدلة التي تتضمن تحليل مكالمات الطوارئ ومقابلات مع الشهود والمشتبه بهم، كما يتناول الجزء الأول النظام داخل المحكمة وأنواع الخطابات اللغوية فيها، كسرد الأحداث والوقائع الجنائية عن طريق السؤال والجواب، والاستماع للشهود أيضاً.

الجزء الثاني: (اللغة كدَّليل): يتناول فيه الباحثان دور الخبراء اللغويين الجنائيين في فحص وتحليل المعاني (صرفياً، ونحوياً، ومعجمياً، وبراغماتياً)، للوثائق الجنائية والقانونية المكتوبة والمنطوقة، والتعرُّف على الفاعلين من خلال أسلوبهم اللغوي.

كما تناول الباحثان في الفصل الثامن من كتابهما موضوع (البصمة اللغوية)، وناقشا فكرة أن لكل شخص طريقة فريدة في استخدام اللغة، وهذه ما تُسمى (بالبصمة اللغوية) وكيفية توظيفها كدليل جنائي في المحاكم، لكشف الانتحال وفحص الوثائق المزورة ونسب المؤلفات، وعلامات الاقتباس والسرقات الأدبية.

دراسة عبد المجيد الطيب عمر (2008م): هدفت هذه الدراسة الموسومة بـ (علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته) إلى التعريف بعلم اللغة الجنائي (النشأة والتطور والفروع والتطبيقات المختلفة في مجال الإثبات الجنائي)، ومجالات عمله مثل: إثبات هوية المتحدث، التحقق من هوية المؤلف، تحليل الخطاب، علم اللهجات، تحليل اللغة الأصلية للمتحدث، لغة القانون، تحليل المصداقية اللغوية.

خلصت الدراسة إلى ضرورة التنبه للدور الهام والخطير الذي يمكن أن يلعبه علم اللغة الجنائي في إثبات هوية الجناة، وتبرئة بعض المتهمين، وذلك من خلال التحليل العلمي للأدلة اللغوية الجنائية التي يمكن أن توجد أو تُسَجل في مسرح جريمةٍ ما، وأن هذا العلم لم يَنل نَصيبه من البحث والاهتمام في العالم العربي، مع أن للعرب والمسلمين ريادة وسبق فيه من خلال استخدام الإمام الطبري لمبادئ هذا العلم وبصورة دقيقة لتحقيق صحة الأحاديث النبوية الشريفة.

دراسة جون أولسون (2008م): بعنوان (علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون)، تُعد هذه الدراسة من المراجع التأسيسية الهامة في مجال علم اللغة الجنائي، التي تربط بين علوم اللغة ومجال القانون والعدالة الجنائية، ينطلق (أولسن) من فرضية أساسية مفادها أن اللغة ليست فقط أداة للتواصل فحسب، وإنما يمكن أن تكون دليلاً جنائياً يمكن استثماره في الكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤولية الجنائية. وبيّن كيف أن دراسة اللغة ضمن سياقها القانوني تتطلب دمج أدوات التحليل اللغوي (النحوي، المعجمي، الأسلوبي، الفونولوجي) مع فهم عميق للبنية القانونية وممارسات العدالة.

انتهج أولسن منهجاً وصفياً زاوج فيه بين الجانب النظري والتحليل العملي، مع تضمين الدراسة جانباً تطبيقاً احتوى على تمارين عملية، ونصوص تحليلية، وتوظيف حالات حقيقية مثل قضية(Unabomber مفجر الجامعات) وقضايا رسائل التهديد في بريطانيا، وغيرها، مما يجعلها صالحة للاستخدام في الأوساط الأكاديمية والتدريبية على حدٍ سواء، وقد تضمنت الدراسة محاور رئيسية أهمها:

- **تحليل النصوص الجنائية:** حيث قدم أولسن حالات واقعية، تشمل رسائل فدية، مذكرات انتحار، رسائل كراهية، ووثائق تهديد، مبيناً كيفية تتبع أنماط الكتابة والأسلوب للكشف عن هوية الكاتب أو نواياه.
- **تحديد هوية المؤلف المجهول:** من خلال السمات اللغوية، ومقارنة النصوص المشكوك بها مع نصوص معروفة المصدر للكشف عن الانتحال أو التقليد الأسلوبي.
- **التحليل الصوتي الجنائي:** يتناول استخدام علم الأصوات في التعرف على المتحدثين من خلال تسجيلاتهم الصوتية، مع التركيز على الفروقات اللهجية والنطقية التي يمكن أن تشكل أدلة جنائية أمام القضاء.
- **لغة المؤسسات القانونية:** يدرس طبيعة اللغة في المحاكم، وأسلوب تعامل الشرطة مع الشهود والمشتبه بهم، ومشكلات الفهم اللغوي للنصوص التشريعية، وخاصة لدى الفئات الذين لديهم مشاكل في الفهم والاستيعاب والنطق.
- كما يبرز أهمية توثيق الخطاب المنطوق بدقة، كاعترافات المتهمين وشهادات الشهود بوصفه جزءاً من سلسلة الأدلة التي قد تؤثر في مسار القضية.

دراسة أحمد نور الدين بالعربي (2017م): هدفت الدراسة الموسومة بـ(اللسانيات القضائية في الوطن العربي) إلى تعريف رجالات القانون بجديد اللغة وعلائقها بالقانون، وكيفية خدمة أحدهما للأخر، متمثلاً في اللسانيات القضائية، تضمنت الدراسة قسمين: نظري وعملي، تناول الباحث في القسم النظري، الحديث عن اللسانيات القضائية ومجالاتها. وفي القسم العملي تضمن استبياناً استهدف /100/ من رجال القانون (محاميين وقضاة) من عشر دول عربية للوقوف على مدى معرفتهم "باللسانيات القضائية" ومدى تطبيقها بشكل أو بآخر في أروقة المحاكم، تألفت الاستبانة من ثلاثة مقاطع رئيسية:

المقطع الأول " تحديد الماهية" وكان هدف الباحث منه تحديد مدى معرفة رجالات القانون بهذا الدرس اللغوي في سياقه العربي أو الغربي.

وتضمن المقطع الثاني " الدوائر القانونية ورسائل الانتحار" هدف فيه الباحث، تحديد مدى استعمال الدوائر القانونية التي يتبعون لها أو يعملون معها لأساسيات هذا الدرس اللغوي في الكشف عن صحة نسبة "رسائل الانتحار" التي يعملون لحلها.

بينما تضمن المقطع الثالث " اللسانيات القضائية في المحاكم العربية" وهدف الباحث منه، تحديد مدى الحاجة إلى هذا الدرس اللغوي في أروقة المحاكم وفي كل القضايا ذات البعد القضائي، وأظهرت نتائج الدراسة أن عدداً قليلاً جداً فقط لديهم معرفة بهذا العلم الجديد، وأن اللسانيات القضائية _ في شقها العربي _ مجهولة تماماً في المحاكم العربية بشكل مُطبق وهذا الجهل مرده إلى عدم شيوع هذا المصطلح في دوائر خدمتهم، وإلى عدم اطلاعهم الكافي على جديد اللغة والقانون، بالإضافة إلى أن تقنيات اللسانيات القضائية معروفة بشكل تطبيقي وأن معظمهم يمارسها ولكن لا يُسميها بإسمها.

دراسة عنتر صلحي عبد اللاه (2019م): حاولت هذه الدراسة الموسومة بـ (طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي: قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص) استقصاء طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي، من خلال عرض الباحث لثلاثة قضايا حقيقية كان لعلم اللغة الجنائي إسهاماً بارزاً فيها، وهي: (قضية ديريك بنتلي، وقضية مُفجر الجامعات، وقضية عزو جزء من النص إلى أحد المشاركين في تأليف الكتاب).

عرض الباحث الأساليب الإجرائية التي يستخدمها عالم اللغة الجنائي في عمله عند التحقيق في نسبة النصوص إلى أصحابها المحتملين، وناقش الجوانب النظرية اللغوية التي يعتمد عليها عمل المحقق اللغوي، اتبع الباحث منهج التحليل السردي، الذي يعتمد على تحليل ما وراء النص، خلصت الدراسة، إلى أن هناك أساليب معينة يتبعها علماء اللغة الجنائيون في تحليل النصوص، للوصول إلى إثبات أو نفي نسبة هذه النصوص إلى المشتبه بهم، مثل: مدى تكرار ورود ألفاظ معينة في النص، والتنوع اللفظي، والفرائد، ومتوسط طول الجملة، بالإضافة إلى استخدام معادلات حساب الكثافة اللفظية أو الثراء اللفظي.

أوصت الدراسة بضرورة استخدام نموذج (دراسات الحالة) لإعداد طلاب أقسام اللغة، وتعريفهم على قضايا علم اللغة الجنائي، وإنشاء المراكز المتخصصة لتدريب المحققين اللغويين، والاستعانة بالبرامج والأجهزة الحديثة التي تساعد المحققين اللغويين سواء كانت برامج متخصصة لكشف الانتحال مثل (Authenticate) أو أجهزة معينة مثل أجهزة تعقب حركات العين (Trackers eye).

دراسة عبد لهادي عبد الرحيم وآخرون (2021م) : هدفت هذه الدراسة الموسومة بـ(علم اللغة الجنائي في القبض على المجرمين) إلى استكشاف مدى اسهامات علم اللغة الجنائي في ضوء القانون، والتعريف بعلم اللغة الجنائي بشكل عام، وناقشت تطوره عبر الزمن من خلال دراسة الشواهد والبيانات اللغوية

المسجلة والمصاحبة لوقوع الجرائم، كما هدفت لدعم المواد المتعلقة بعلم اللغة الجنائي حتى يستطيع أن يلبي حاجات اللغويين، خاصة الباحثين العرب في مسير علوم اللغة التطبيقية، وقد قام الباحثون بالتحليل مستخدمين بعض الأخبار والتقارير من قبل الشرطة، وركزت الدراسة على ثلاثة قضايا جرمية بحث فيها علم اللغة الجنائي وأثر في مجرى تحقيقاتها.

اتبع الباحثون المنهج الوصفي والتحليلي، **وخَلصت الدراسة إلى:** أن علم اللغة الجنائي قد تَغير تغيراً جذرياً في فترة زمنية قصيرة، وإن هذا التطور الواضح لهذا المجال في الوقت القصير هو دليل على نموه المستمر والجهود الصالحة المكرسة لانتشاره كي تتمكن المحكمة من استخدامه في إثبات الجريمة.

دراسة أشراف لوشان وآخرون (2022م): تناولت الدراسة الموسومة بـ (فاعلية البصمة اللغوية ودورها في تحقيق العدالة)، التعريف بماهية علم اللغة الجنائي ومجالاته وسبل الإفادة منه لتحقيق العدالة، والتأكيد على أهمية الدليل اللغوي باعتباره أحد أهم الدلائل المساعدة في الوصول إلى الحقيقة، كون اللغة هي الوسيلة الرابطة بين المتهم والمحقق، ولاحظت الدراسة أن بعض تقنيات علم اللغة الجنائي تُستعمل وتُطبق من طرف رجال القانون، لكن دون معرفتهم بهذا العلم البيني الجامع بين اللغة والقانون.

وخلصت الدراسة إلى أن علم اللغة الجنائي من العلوم المهمة في المجتمع القانوني، كونه يسهم في تحليل وتفسير الدلائل اللغوية، ويفتح المجال لفحص دقيق لكل خطاب (منطوق/ مكتوب) له علاقة بقضية ما، لذا فإنه من المهم جداً أن يُدرج كمادة تُدّرس في كليات الحقوق، والتعريف به في أوساط رجال القانون بمختلف تخصصاتهم، وإطلاعهم على كيفية استغلال اللغة لخدمة القانون وتحقيق العدالة، عن طريق استغلالهم للبصمة أو ما يُعرف "بالدليل اللغوي" وفاعليته للوصول إلى الحقيقة، وأن اللغة قد تكشف أحياناً عن ما عجزت الدلائل المادية المباشرة الوصول إليه.

دراسة نجوى فيران (2023م): انتهج البحث الموسوم بـ (بحث في دور البصمة الصوتية في ضوء اللسانيات الجنائية) المنهج الوصفي القائم على التحليل لمناقشة كيفية استغلال البصمة الصوتية في الإثبات الجنائي للجريمة وكيف تكشف اللغة عن الجريمة وفاعلها؟

وهدفت الدراسة إلى التعريف بعلم اللغة الجنائي، والإرهاصات الأولى لنشأته، وركزت على الصوتيات الجنائية كونه عاملاً فاصلاً في الكشف عن ملابسات الجرائم، من خلال توظيف أجهزة التحليل الصوتي والحواسب في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى أن اللسانيات الجنائية علم بينّي حديث، استند إلى نظريات لّسانية وأخرى قانونية مع اعتماده على روافد عدة أهمها علم الأصوات، وأن (بصمة الصوت) وسيلة مهمة للتعرّف على شخصية صاحب الصوت، من خلال طرق متعددة أقدمها السمع، باعتبار أن لكل إنسان ذبذبات صوتية تختلف

عن غيره، في حين تم الاستناد إلى أجهزة متطورة وأنظمة حاسوبية قادرة على تحليل الصوت ومقارنته انطلاقاً مما يسمى (الطيف الصوتي).

كما تُساعد اللسانيات الجنائية المختص في القانون في الكشف عن مضامين القضايا اللغوية ومضامين الكلام وتحديد مقصود الكلام، واقترح البحث أن يتم إدراج هذا العلم البحثي البيني في المقررات الدراسية الجامعية في كل من أقسام الحقوق والأدب واللغة العربية لأهميته البالغة.

دراسة منال محمد علي الحافي (2023م): هدفت هذه الدراسة الموسومة بـ(اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجريمة) إلى بيان مدى إمكانية تطبيق المعايير اللغوية لإثبات الإدانة أو تبرئة المتهم في المحاكم، وتعزيز الفهم حول علم اللغة الجنائي كمجال بحثي جديد، والتأكيد من كيفية استثمار هذا المجال بشكل فعال لتعزيز عمليات تحقيق العدالة، وتناولت أهمية الصوتيات الجنائية، ودور الخبير اللغوي في تحليلها وأنواع الجرائم اللغوية، حيث اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لوصف العلاقة بين اللسانيات والجنائيات، وخلصت الدراسة إلى أن علم اللغة الجنائي علم حديث النشأة، نتج عن اللسانيات التطبيقية، وأنه لم يرَ النور بعد في الوطن العربي، وفي حين نشأ وتطور وصار علماً مستقلاً عند الغرب، بالإضافة لعجز الدراسات العربية عن تقديم ما هو جديد في علم اللغة الجنائي، وإجحاف الباحثين في التعمق والاكتفاء بترجمة المؤلفات الأجنبية فقط.

أوصت الدراسة بتشجيع البحث المستقبلي في هذا المجال، من خلال إقامة ورش وندوات ومؤتمرات علمية داخل ليبيا، بالتعاون مع ذوي الشأن والاختصاص من المجال القضائي، وتشجيع التعاون الدولي في مجال اللسانيات الجنائية، لتبادل الخبرات وتطوير أفضل الممارسات على مستوى عالمي، بالإضافة إلى ضرورة فتح تخصص اللسانيات الجنائية في الجامعات الليبية خاصة والعربية عامة.

دراسة د. عبد العزيز صابر عبد العزيز (2024م): بحثت هذه الدراسة المعنونة بـ (إسهام اللغة في سير التحقيقات الجنائية. مقاربة على ضوء اللسانيات القضائية) في العلاقة بين اللغة والتحقيقات الجنائية، من خلال التطبيق على إحدى الجرائم الواقعة في محافظة المينا، مدينة العدوة، وبيّنت هذه الدراسة كيف يمكن استثمار اللسانيات الحديثة في حقل التحقيقات الجنائية، ثم كيف يمكن للسانيات الحديثة أن تطور نظرتها، من خلال العمل على مواد غنية وفريدة تقع في إطار اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، ونتج عن هذه الدراسة أن اللغة أدت دوراً مهماً في سير التحقيقات الجنائية، الأمر الذي ترتب عليه تغييراً في مسار القضية، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني هذا العلم من قبل الدول العربية وتوحيد مصطلحاته والعمل على تطبيقه وتبادل الخبرات بين الأكاديميات العلمية والدوائر الأمنية المتخصصة، بالإضافة لضرورة اعتماد المحكمة على مختص لغوي، ترجع إليه عند الحاجة.

دراسة صافي زهرة (2024م): هدفت هذه الدراسة الموسومة بـ (اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجرائم) إلى التعرّيف بعلم اللسانيات الجنائية، وتحديد أهم مفاهيمه والكشف عن الدور الذي يلعبه هذا العلم في عالم الجرائم، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن اللسانيات الجنائية وسيلة يحقق من خلالها القانون العدالة، وذلك بما تقدمه من أدلة لغوية لجهات التحقيق والقضاء، المُدينة للمتهمين أو المُبرئة لهم، من خلال كشف الكذب والابتزاز والتزوير، انتهجت هذه الدراسة منهج الوصف والتحليل وتمثلت إشكالية الدراسة في السؤالين التاليين:

- كيف تكشف اللسانيات الجنائية عن الجريمة؟
- هل يمكن تحقيق العدالة عن طريق اللغة والتعرف على هوية المجرمين؟

عرّف زهرة مفهوم الجريمة وأركانها، وناقش الدليل الجنائي والإثبات في القانون الجنائي، ودور المحقق الجنائي في مكافحة الجريمة، وأهمية علم القانون الجنائي، وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الوثائق المكتوبة والمنطوقة وتحليلها بهدف الكشف عن المعجم اللغوي الخاص بكل فرد للوصول إلى هوية الجاني، كما أكدت على دور علم اللهجات في تحليل الجوانب اللغوية في النصوص الجنائية من خلال (البصمة الصوتية)، ونبهت على الحاجة إلى خبراء لغويين يمتلكون القدرة على تفكيك شفرات الرسائل، سواء اللفظية والكتابية وتوظيفهم في تطبيق العدالة.

دراسة بشرى بنت أحمد الزعبي (2024م): هدفت هذه الدراسة التي عنونتها الباحثة بـ (البصمة اللسانية في لغة الجريمة مكالمات الاحتيال أنموذجاً) إلى توضيح دور النماذج اللغوية في تمييز البصمة اللغوية للجاني، والكشف عن قدرة برامج التحليل الطيفي في تحديد الخواص الفيزيائية للمتهم، والوصول إلى نتائج صوتية رقمية تدعم التحليل اللغوي النظري، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لمكالمات الاحتيال وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: تحليل المحادثات بين المحتالين وضحاياهم لاستنتاج الخصائص اللغوية وطريقة تفاعلهم مع الضحايا خلال المحادثات.

الطريقة الثانية: تحليل بعض المقاطع الصوتية من المحادثات عن طريق برنامج المحلل الطيفي praat، بهدف التعرف على الخصائص الفيزيائية (التردد، النبر، شدة الصوت، التنغيم، الزمن، الذبذبات...الخ) لأصوات المحتالين والتغيرات التي تطرأ على أصواتهم خلال المحادثات.

حدود وعينة الدراسة: (تحليل البصمة اللغوية لثلاث مكالمات لعمليات نصب واحتيال تمت عبر الهاتف في المملكة العربية السعودية في عام 2022).

خلصت الدراسة إلى أن فهم لغة الاحتيال والبصمة اللغوية للمحتال تحديداً تعد بمثابة أدوات حيوية في مكافحة الجريمة وحماية المجتمع، فالبحث في هذا المجال يسهم في تحقيق تقدم ملموس في فهم طبيعة

البشر وتفاعلاتهم اللغوية والصوتية، مما يهيئ لفتح الأبواب حول تطبيقات جديدة ومثمرة. وأنه بالإمكان الكشف عن ملامح صوت المحتالين (البصمة الصوتية) عن طريق برامج حاسوبية تعطي نتائج دقيقة، كما أبرزت أهمية علم اللغة الجنائي، ودوره في مكافحة الجريمة والتصدي للأنشطة الاحتيالية.

أوصت الدراسة: بضرورة دراسة التأثيرات الاجتماعية لبصمة اللغة والصوت، كتأثير الثقافة والبيئة الاجتماعية على نمط الكلام، والتعاون مع متخصصين في مجال أمن المعلومات لتطوير تقنيات للكشف عن التلاعب في الصوت واللغة.

دراسة د. أشرف محمد ساعدي (2024م): تناول هذا البحث المعنون بـ(الصياغة القانونية والتحليل الجنائي دراسة في ضوء علم اللغة القانوني) التعريف بعلم اللغة القانوني كفرع من اللسانيات التطبيقية، وبيان خصائص الصياغة القانونية وسِماتها اللغوية، وكيفية التحليل الجنائي اللغوي ومهاراته وفنياته اللغوية، من خلال التطبيق على مُحَرَر تحقيق رسمي، مع كيفية استنباط الأدلة من خلال اللغة على صحة الوقائع الإجرامية وأدلة الاتهام من عدمها، واتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع البيانات والنصوص وتحليلها. وخلص البحث، إلى أهمية التحليل اللغوي للخصائص الصوتية والكتابية والتعبيرية في كشف ملابسات الجرائم واستنباط الأدلة للوصول إلى مرتكبيها، خاصة في الجرائم اللغوية، والاستفادة من علم الأصوات، علم الأسلوب، اللهجات، التلازم الكتابي، الكلامي، البصمات اللغوية، الأنماط النحوية، علامات الترقيم وأدوات الربط في تحليل مثل تلك القضايا.
كما أوصت الدراسة بضرورة حث الجهات التشريعية والدستورية والقانونية والشرطية والنيابية والقضائية، وكل من له علاقة بالقانون واللغة على الاستفادة من معطيات علم اللغة القانوني، وكذلك الاستفادة من التحليل اللغوي الجنائي، واستنباط أدلة الاتهام والإدانة، أو البراءة، وضرورة إفراد ديبلومات خاصة به وإجراء دورات مكثفة فيه.

دراسة دنيا وآخرون(2024م): بعنوان (اللسانيات الجنائية ودورها في حل لغز الجريمة "البصمة اللسانية في نماذج مختارة")، انتهج الباحثون المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن إشكاليات البحث، المتعلقة بمدى فعالية اللسانيات الجنائي والبصمة اللغوية في حل لغز الجريمة اللغوية، وكيفية تعامل المحلل اللساني الجنائي مع الجريمة الإلكترونية، خلصت الدراسة إلى أن، اللسانيات الجنائية تستند إلى التحليل الدقيق للخصائص الصوتية والكتابية والتعبيرية، كونها من العوامل الهامة الكاشفة عن مرتكبي الجريمة عن طريق لغتهم ولهجتهم الخاصة، وأبرزت نتائج الدراسة، أهمية البصمة اللغوية في اكتشاف الجرائم وإثباتها، كونها دليلاً مهماً للوصول إلى الحقيقة والعدل، خاصة في الجرائم الإلكترونية. كما أوصت الدراسة، بضرورة فتح تخصص مستقل باللسانيات الجنائية وتوفير مختصين في اللغة خاصة في الوطن

العربي، وتطور وسائل خاصة للكشف عن البصمة اللسانية، بالإضافة لضرورة التنسيق بين رجال القانون والشرطة العلمية لعلاقتها بعلم الجريمة واللسانيين.

1-12- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تشترك الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في الاِهتمام بعلم اللغة الجنائي بوصفه علماً تطبيقياً حديث النشأة يجمع بين اللغة والقانون، ويركز على البصمة اللغوية، والتحليل اللغوي كأداة لإثبات الجرائم أو نفيها، مثل (دراسة عبد المجيد عمر، 2008م)، التي تعرضت لنشأة وتطور ومجالات تطبيق علم اللغة الجنائي، و(دراسة لوشان وآخرون، 2022م)، التي شددت على دور الدّليل اللغوي في تحقيق العدّالة، و دراسة (صافي زهرة، 2024م) و (دراسة فيران، 2024م) في التأكيد على أن اللغة سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة تحمل سمات فردية يمكن استخدامها في التعرف على الجناة، كذلك تتقاطع مع (دراسة الحافي، 2023م) في الدعوة إلى إدراج هذا التخصص ضمن البرامج الأكاديمية العربية، ومع (دراسة دنيا وآخرون، 2024م) في اعتبار البصمة اللغوية أداة فعالة _خاصة في الجرائم الإلكترونية_، وتتفق مع (دراسة العربي، 2017م) التي اعتمدت على أدوات بحث ميدانية جزئية، كالاستبانة لاستطلاع آراء محامين وقضاة في عدد من الدول العربية حول أهمية ودور علم اللغة الجنائي وتطبيقاته، إلى جانب ذلك تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استعراض حالات واقعية عالمية مثل قضية (ديانا لي) في إنكلترا التي أوردتها بعض الدراسات (أولسون، 2008م) لتوضيح فاعلية التحليل اللغوي في كشف الجريمة والوصول لهوية الجاني، وكذلك في التنويه إلى قصور الاهتمام العربي بهذا المجال، والحاجة لتوحيد المصطلحات وتطوير البنية المؤسسية لدعمه.

1-13- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

فتتمثل فيما يلي:

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على أدوات بحث ميدانية كالاستبانة والمقابلة لاستطلاع آراء قضاة ومحامين في محافظة طرطوس، بينما اكتفت أغلب الدراسات السابقة بالمنهج الوصفي النظري أو التحليل النصي لقضايا محددة، مثل (دراسة عنتر صلحي عبد اللاه، 2019م) التي ركّزت على تحليل قضايا واقعية دون جمع بيانات ميدانية من المشتغلين في الحقل القانوني.

البيئة القانونية: دمجت الدراسة الحالية الإطار التشريعي السوري خاصة (قانون البيّنات) لتوضيح إمكانية الاستعانة بخبراء لغويين في المحاكم، وهو جانب لمْ تتطرق له الدراسات السابقة التي كانت في معظمها

تتحدث عن التشريعات إما ضمن سياق قانوني وتشريعي بشكل عام، أو في بيئات عربية مختلفة كـ (السعودية، ليبيا، والجزائر).

الشمولية في معالجة البصمة اللغوية: تناولت الدراسة البصمة اللغوية بشقيها المكتوب والمنطوق بينما ركزت بعض الدراسات السابقة على إحداهما فقط مثل (دراسة الزعبي، 2024م) التي انحصرت في البصمة الصوتية في مكالمات الاحتيال و (دراسة فيران، 2023م) التي أولت أهمية خاصة للبصمة الصوتية أكثر من الكتابية.

الدمج بين النظرية والتطبيق: جمعت الدراسة الحالية بين الإطار النظري الموسَع لمفاهيم علم اللغة الجنائي وفروعه ومجالاته، وبين تطبيق عملي يقيس فعلياً مستوى معرفة واحتياجات رجال القانون لعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية، وهو ما يمنح نتائجها بعداً عملياً مباشراً، يمكن الاستفادة منه في التخطيط للتدريب والتطوير، أو المساعدة في سن تشريعات جديدة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن البحث الحالي يمثل إضافة نوعية للدراسات العربية في مجال علم اللغة الجنائي، إذ لم يكتف بالعرض والتحليل النظري فقط، بل عمدَ لدمج النظرية بالتطبيق وتقديم بيانات ميدانية حديثة، ضمن سياق عربي قانوني محدد وهو (القضاء السوري)، بما يعزز حضور العلم في خدمة العدالة.

2- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث (المفاهيم)

2-1- تعريف علم اللغة الجنائي: لغةً واصطلاحاً

يتكون علم اللغة الجنائي من كلمتين: هما (علم اللغة + الجنائي)، ومصطلح "علم اللغة" مركب إضافي، يتركب من كلمتين هما: علم، ولغة ونحتاج إلى تعريف لِ جزئيّ التركيب:

العِلْم لغةً: بكسر العين وسكون اللام، هو المعرفة المؤسسة على منهج والمتجسدة في حقائق وقوانين، وفي القرآن الكريم "قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ" (البقرة: 32). وأما في المعجم الوسيط فالعلم هو مجموعة مسائل أو أصول كلية تجمعها جهة واحدة (عمارة، 1993، 388).

واللغةُ لغةً: من "لغا يَلْغُو لغواً، أي قال باطلاً، يُقال: لَغَوْتُ باليمين، واللَّغَا: الصوت، واللغة أصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء عوض، وجمعها لغىً مثل بُرَةٍ وبُرى، ولغات أيضاً. (الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية، 1987م).

وفي اللسان: "اللّغوُ واللّغَا: السَّقط وما لا يُعتد به من الكلام وغيره ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع" (ابن منظور، 1414هـ، لسان العرب)، وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعْلَةٌ من لَغَوْت، أي تكلمت، وأصلها لُغْوَةٌ ككرة، وقُلَةٍ، وثُبَة، كلها لاماتها واوات"، (ابن جني، الخصائص، 1913، ص:33).

واللغة في الاصطلاح: لها تعريفات متعددة، وأشهر هذه التعريفات ما عرّفها ابن جني قائلاً: " أما حدّها، فإنها أصوات، يُعبر بها كل قومٍ عن أغراضهم". (ابن جني، الخصائص، 1993م) وهذا التعريف يتضمن العناصر الأساسية لتعريف اللغة ويتفق مع كثير من التعريفات الحديث للغة.

و(علم اللغة) اصطلاحاً: وسُمي باللسانيات (Linguistics) أيضاً، هو العلم الذي يتخذ اللغة موضوعاً له، وعرّفه دي سوسير بأنه "العلم الذي يُعنى بدراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، ويقوم بدراسة اللغة دراسة علمية" (السعران، 1997م).
حيث أن هذا العلم يتخذ من جزئه الأول (العلم) مناهج العلوم الدقيقة، ووسائل بحثها، ويتخذ من جزئه الثاني (اللغة) مادته التي يجري عليها مناهجه، ووسائل بحثه.

الجنائي لغةً: الجنائي نسبة إلى الجناية المأخوذة من الفعل (جنى): جنى الذنب عليه جناية: جرّه، والجناية تعني الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة، ويقال جنى فلان على نفسه إذا جرّ جريرة وتجنى عليه وجانى: أدعى عليه جناية (ابن منظور، 1414هـ).

والجنائي اصطلاحاً: هي "اسم منسوب إلى جناية أي الجريمة التي يُعاقب عليها القانون أساساً بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، الأشغال المؤقتة" (المعجم الوجيز، 1994م. 122)

أما كلمة (Forensic) التي في المصطلح الغربي (Forensic linguistics)، فأصلها (Forum) التي تعني مكاناً عاماً وتشير في الغالب إلى فرع من العلوم الطبية يُعنى بالتشريع الطبي الشرعي، (Houtman & Suryati 2018).

و(علم اللغة الجنائي) اصطلاحاً:

هناك تعريفات عدة لعلم اللغة الجنائي وقد اختلفت المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى هذا الحقل المعرفي الجديد، سيما في الأدبيات العربية بفعل عامل الترجمة، فاستُخدمت تسميات مثل: اللسانيات الجنائية (نادر، 2019م)، علم اللغة الجنائي (عبد المجيد، 2008م)، علم اللغة الشرعي (صوان، 2020م)، اللسانيات القضائية (Olsson, 2008)، اللسانيات القانونية (علوي، 2014م).

عرّف أشر (Asher 1994): اللسانيات الجنائية Forensic Linguistics بأنها "فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، وهو علم يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيّنات اللغوية المُصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم".

أشار برينان (Brennan 2001): إلى أن "هناك خلافًا في مفهوم هذا المصطلح في أوساط الباحثين في هذا المجال، فالبعض يحصره في استخدام تقنيات ونظريات علم اللغة للتحري في الجرائم التي تشكل البيّنات اللغوية فيها جزءًا من القرائن، أو كل القرائن والأدلة الجنائية أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع، أما البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة كل ما سبق، إضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللغة والقانون.

يطرح (كوبوسوف Koposov 2003): تعريفاً شاملاً لعلم اللغة الجنائي ويقول بأنه "العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي، أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء".

ويذهب (عامر الفتلي، 2023م، 79) مذهب كوبوسوف بتقديمه تعريفاً واسعاً أقرب إلى توضيح مساحة اشتغال علم اللغة الجنائي، فيقول: اللسانيات الجنائية: فروع من فروع اللسانيات التطبيقية، يُعنى بتطبيق المناهج اللسانية أو غير اللسانية على مشكلات في الخطاب التشريعي، أو القضائي، وتشكل اللغة فيها أداة لصياغة النص القانوني، أو تفسيره، أو وسيلة محاجة في المحكمة، أو التحقيق، أو دليلاً للحكم، أو

لصياغة الحكم القضائي. أو أن اللسانيات الجنائية: دراسة اللغة في أثناء الاستعمال القانوني، بغية الوصول إلى حقيقة مجهولة، أو لبناء موقف قانوني معين، ولاسيما في الخطاب التشريعي، أو القضائي.

أما **(جيبونز 2003):** فيقدم لعلم اللغة الجنائي مفهوماً أكثر التصاقاً بالعدالة الجنائية، إذ إنه يرى " أنه مفهوم يجب أن يُنظر إليه كدليل قضائي، أساسه مادة لغوية قابلة للتحليل والمقارنة في المحاكم، يستطيع القاضي الحكم على أساسه، وبذلك هو علم يرتبط بالنظام القضائي ويختلف باختلاف اللغات ودلالاتها المعنوية".

وربما كان تعريف (الجمعية الدولية للسانيات الجنائية والقانونية) على صفحتها الرسمية أقرب للتعريف الاصطلاحي بقولها:

(In its broadest, " forensic linguistics" covers all where law and language intersect).

أي: علم اللغة الجنائي بمعناها العام: هو علم يغطي جميع الجوانب التي يتقاطع فيها القانون مع اللغة.

فيما خَلُص (العبادي،2024م، 55) إلى تعريف لعلم اللغة الجنائي يتناسب مع طبيعة بحثنا الحالي بأنه " فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، يُعنى بتطبيق النظريات اللسانية على النصوص القانونية ومتعلقاتها الإجرائية، والقضايا الجنائية من أجل حفظ الحقوق ومساعدة القضاء في الوصول للحقيقة".

وبناءً على ما سبق، نجد أن هناك تعريفات عديدة طُرحت حول هذا الحقل المعرفي الجديد ويمكننا قول: إن هذا الكم من التعريفات يُعدّ سمة بارزة في طبيعة العلوم الحديثة، وبخاصة في مجال الدراسات الإنسانية الغربية، لأن معظم المشتغلين في تلك العلوم ينتمون إلى مرجعيات ثقافية مختلفة، أو مدارس فكرية تختلف في زوايا النظر إلى هذا العلم أو ذاك، وليس فقط إلى عامل الترجمة الذي غلب على عملية ترجمة المصطلح الحديث.

2-2- الإرهاصات الأولى لنشأة علم اللغة والجنائي ومصطلح البصمة اللغوية.

ولأن علم اللغة الجنائي علم حديث النشأة، ومازال مجهول المعالم بالنسبة للقارئ العربي خاصة، ارتأت الباحثة أن تتوسع في سرد كيفية نشأته الأولى وإرهاصاته حتى صار علماً قائماً بحد ذاته:

من الصعوبة أن يُجزم بنقطة انطلاق محددة لعلم اللغة الجنائي كحقل علمي مستقل فهو كغيره من الحقول العلمية، نجد له إرهاصات قديمة جداً متناثرة هنا وهناك، فعلماء اللغة الغربيون يُرجعون إرهاصاته الأولى إلى أسفار العهد القديم لا سيما فيما ورد في سفر التكوين الإصحاح السابع والعشرين (العبادي، 2024م، 37)، إذ يروي العهد القديم أن (يعقوب) وهو الابن الأصغر لنبي الله(إسحاق) حصل على لقب الابن الأكبر، ولم يكن في الحقيقة هو الابن الأكبر لإسحاق، إذ قام بتقليد صوت أخيه الأكبر عيسو (Esau)

ولم يكتشفه إسحاق بسبب فقده لبصره في شيخوخته، فمُنح هذا اللقب من أبيه إسحاق، فالصوت وسيلة مهمة في تمييز الشخصية، وهذه الرواية عُدّت من أولى إرهاصات علم اللغة الجنائي.(عبد المجيد، 2008م، 277).(العبادي، 2024م،37).

أما تصريحات (Cotterill, 2003) فقد أكدت أن نشأة هذا العلم يرجع إلى عهد الإغريق والرومان، فقد انشغلت تلك الحضارات بالخلافات حول" إثبات صحة نسبة بعض المؤلفات الأدبية والمسرحية لكتابها والذين كانوا كثيراً ما يتهمون بعضهم بالتزوير والسرقات الأدبية، فالمتتبع لعلاقة اللغة بالقانون يتبدى له أن علم اللغة الجنائي مفهوم قديم من حيث الممارسة، حديث من حيث التعقيد والتنظير" (رشيد، 2021م).

والثابت أنه – ومنذ عصر النهضة_ فإن كثيراً من الباحثين ظلوا في حيرة وشك شديدين بشأن صحة نسبة بعض المؤلفات العالمية لمؤلفيها، ولم ينج من هذه الشكوك كتاب الإنجيل نفسه وروايات شكسبير وغيرها من الأعمال الأدبية العالمية المشهورة، (عبد المجيد، 2008م، 278).

وفي العصر الحديث، فإن دراسات روجر شُوي (Roger Shuy) وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، هي التي وضعت اللبنات الأساسية لعلم اللغة الجنائي (Forensic Linguistics)، وقد عالجت تلك الدراسات الكثير من المجالات الجنائية والنزاعات المدنية التي تكون اللغة فيها جزءاً من البيّنات المتاحة أو كلها. ومن اللافت للنظر، أن معظم هذه الدراسات قد صَوبت جهودها، ومنذ البداية، إلى لغة القانون ذاتها (Levi, 1994, 1–26).

وارتبطت بدايات هذا العلم وتطبيقاته بالعلامات التجارية، وهي أسماء وعبارات وجمل ذات دلالات معنوية تستعمل لترويج البضائع والدلالة على الخدمات، ومن تلك القضايا التي شغلت حيزاً في تطبيقات علم اللغة الجنائي هي قضية عملاق الوجبات السريعة ماكدونالدز،" وذلك لادعائه أنه هو الذي ابتكر الحرفين الشهيرين في أول الكلمة (MC)، لذا اعترض على شركة (كواليتي إنز) العالمية ورفع ضدها دعوى قضائية، لأنها أرادت فتح سلسلة من الفنادق الاقتصادية باسم مكسليب (Mc Sleep) فكانت تلك القضية مستندة إلى دلائل لغوية (العتيبي، 2018م) وهذا يدخل ضمن مجال عمل علم اللغة الجنائي.

ويحدد الباحثون ومنهم (جون أولسون John Olsson) المشرف على (المعهد الدولي للسانيات الجنائية الذي أُسس منذ 1994م) أن **أول ظهور علمي لعلم اللغة الجنائي** كان مع نشر دراسة عالم اللغة السويدي (جان سفارتفيك Svartvik Jan) في بريطانيا عام (1968م)، الخاصة في إفادات الشرطة المعدلة في قضية (تيموثي جون إيفانز Timothy John Evans) بعد خمس عشرة سنة من شنقه تقريباً، قام اللغوي سفارتفيك بإعادة تحليل لاعترافات "تيموثي جون إيفانز" المتهم بقتل زوجته وابنته وقد ثبتت إدانته، فتم الحكم عليه بالإعدام وبعد تنفيذ الحكم بثلاث سنوات، بدأ سفارتفيك يدرس تصريحات إيفانز الأربعة التي كان قد أدلى بها خلال فترة استجوابه لدى الشرطة، وقد وجد سفارتفيك نمطين لغويين مختلفين في هذه

الإفادات، ولاحظ وجود علامات أسلوبية مختلفة بين التصريح الأساسي الذي أعلن فيه إقدامه على قتل زوجته وطفلته، وبين تصريحاته الأخرى.

الأمر الذي جعلها متناقضة، وخلص سفارتفيك إلى أن صحة الاعتراف المكتوب للمدعى عليه كانت موضع شك كبير، وهناك متغيرات لسانية وتناقضات كثيرة لو فُحصت لغوياً وبشكل دقيق لربما سَلُمَ من الإعدام، مما يشير إلى أن محتويات الاعترافات تحتوي على علامات تأثير خارجي كبير بدلاً من صوته الحقيقي، فقد قامت دراسة سفارتفيك على ملاحظة العلامات الإسنادية الخارجية بين جمل التصريحات، وعمل على تحليل الأفعال الاسنادية المتمثلة في مجموعة من التراكيب الفعلية، والتي يكون فيها الفاعل ظاهراً أو مستتراً، كما توصل سفارتفيك فى إجراء عملية التأويل التركيبي إلى أن جمل التصريح الأساسي تقوم على توظيف أدوات الربط وحروف العطف، وكذا الجمل الفعلية يكون المسند إليه فيها مستتراً ومرتبطاً بتركيب فعلي آخر وارد في إحدى التصريحات، أدى ذلك إلى التشكيك في نية إيفانز وكأنه يحاول التستر على القاتل الحقيقي، فقاموا من جديد باستدعاء جاره "جون كريستي John Christie"" والذي كان قاتلاً محترفاً وصاحب سيرة حافلة بقتل النساء، وقد استطاع كريستي إقناع المحكمة بأن القاتل هو تيموثي بعد عجز الأخير عن الدفاع عن نفسه، فعُدت هذه الدراسة من الملامح الأولى لتطبيق هذا العلم من أجل تحقيق العدالة (نادر، 2019م).

وحتى وقتنا الحاضر تعتبر أعمال سفارتفيك أولى الحالات الرئيسية التي تم فيها استخدام علم اللغة الجنائي (كمصطلح علمي مستقل) بهدف إعادة تحقيق العدالة.

وإن كانت دراسة (جون سفارتفيك) دراسة إحصائية، فإن (كولثارد) طور في منهج الدراسة، فوظف كثيراً من المعطيات اللسانية بوصفها دليلاً معتمداً لدى المحقق الجنائي، ففي عام 1994م شرع (كولثارد) في تحليل إفادة (ديريك بنتلي Bentley Derck)، الذي شُنق في خمسينات القرن الماضي كـ(جون إيفانز)، فعُد هذا التحليل عاملاً أساساً في العفو عن (بنتلي) بعد وفاته، وقد اعتمد(كولثارد) في تحليله منهج تحليل الخطاب، كما أوضح ذلك في مدخله الذي وضعه، واعتمد على مجالات لغوية مختلفة، منها نظرية الفعل الخطابي، وعلم متن اللغة والنمط اللغوي، وعلم اللغة النفسي، (الحقباني،2008م، 16).

ويعدّ (كولثارد) أول من أسس دورية متخصصة في قضايا علم اللغة الجنائي سُميت بـ (Forensic Linguistics) تهتم بنشر البحوث في هذا المجال، وساهمت في التعريف بالعلم ومصطلحاته وإجراءاته عبر العالم ليصير ركناً أساسياً في كل المحاكم وفي مختبرات البحوث الجنائية التي تعتمد اعتماداً كلياً على مجموعة من اللسانين المتمرسين في التحاليل اللغوية للبيانات الصوتية والمواد المكتوبة ذات الصلة بالقضايا (فيران، 2023م).

في بريطانيا، أظهرت البدايات لعلم اللغة الجنائي في المملكة المتحدة العديد من الحالات التي تشك في صحة أقوال الشرطة، أي أن الشرطة تُحرّف أقوال المتحرى معهم، أو تفشل أحياناً في إجراء تحرٍّ مهني محايد، ففي المثال الأول، الأدلة التي قدمها الخبير من منصة الشهود في هذا الشأن كانت في محاكمة قتل أولد بيلي Old Bailey في عام 1989م، حيث أثبت بيتر فرنش Peter French وجود أقوال للشرطة قادت إلى تجريم المتهم، فالمتهم قد أُدين نتيجة لأخطاء التحري، فهو كان بريئاً، (الشيخ، 2020م).

أما **في استراليا**، فقد بدأ الاهتمام بهذا المجال في الثمانينات من القرن الماضي، حين بدأ الشعور بدور اللغويات في القضايا القانونية، إذ شعر القانونيون بالصعوبات التي يواجها المشتبه بهم من السكان الأصليين، نتيجة لاختلاف طريقة تحدثهم الإنجليزية عن إنجليزية البيض، ومن ثم بدأ الاهتمام بالبحث والتأليف في صعوبات الاتصال الرئيسية بين المتحدثين باللغة الإنجليزية للسكان الأصليين التي تواجههم في التواصل بالإنجليزية الأسترالية المعتمدة، (Ali, Siddig Ahmed Ali & Abd Algane ,2013).

لقد أدركوا بسرعة أن العديد من السكان الأصليين يتحدثون الإنجليزية بطريقة مختلفة، إذ أنهم يتبعون لهجة خاصة بهم، لذا يُساء فهمهم عندما يُستجوبون بواسطة شرطة البيض.

بينما اهتمت **الولايات المتحدة** في أول ظهور للغويات الجنائية بحقوق الأفراد المتعلقة بفهم حقوق المشتبه به وهي أن تقوم الشرطة بتحذيره أثناء عملية الاستجواب وتسمى بحقوق ميراندا والتب تنص على الآتي" اثبت في مكانك! لديك الحق في التزام الصمت، كل ما تقوله من الممكن وسوف يُستخدَم ضدك في المحكمة، لديك الحق في الحصول على محامٍ، إذا كنت لا تستطيع دفع أقساط المحامي، المحكمة سوف تعطيك محامٍ، هل تفهم حقوقك؟" وهذه الحقوق تُعرف بحقوق ميراندا وتعتبر هذه العبارة مهمة للغاية لأنها تُعلم المشتبه به بحقوقه وتضمن له الحماية بموجب القانون (نادر، 2019م).

تبلور علم اللغة الجنائي وأصبح أكثر نضوجاً في أوائل التسعينيات، حيث شهدت الفترة الممتدة من التسعينيات حتى الآن إنتاج العديد من الدراسات حول علم اللغة الجنائي، شملت البحث والنظر في المواضيع التالية: علم الصوتيات الشرعي، أساليب الطب الشرعي، تحديد هوية المؤلف، الخبير اللغوي كخبير في المحكمة، تحليل المحادثة.

وحاز علم اللغة الجنائي على اعتراف الدوائر القضائية في كثير من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأستراليا، وألمانيا والنمسا والمجر والسويد، ففي تلك البلدان أنشئت المختبرات اللغوية الجنائية، ويعمل بها مجموعة من اللغويين المتدربين، لتقديم شهادتهم إلى المحاكم والدوائر القانونية، وذلك من خلال فحص البيانات الصوتية أو أي دلالة لغوية وتحليها لإثبات صحة نسبتها للمتهم أو نفيها عنه (نادر، 2019م).

ويذكر كريستوفر هول (Christopher Hall) وزميلاه أن تخصص " علم اللغة الجنائي أصبح يُدرس في أكثر من أربعين جهة علمية في أكثر من خمس عشرة دولة في العالم، منها هونج كونج وكينيا وماليزيا ومالطا وأستراليا والتشيك وسنغافورة.." (العصيمي، 2020م).

وتبعاً لذلك أُسست جمعيات ومؤسسات تُعنى بهذا العلم وتوضح مجالاته وأقسام تطبيقاته ومن ذلك: (الحافي،2023م، 2921).

1. الجمعية الدولية لعلم الصوتيات الجنائي (IAFP) تأسست عام 1991 م.
2. الجمعية الدولية لعلم اللغويات الجنائي (IAFL) تأسست عام 1993م.
3. مختبر الفحص بالبيانات اللغوية الفدرالي، والذي يُعد أكبر مؤسسة تُعنى بهذا العلم عام 1994م.
4. مجلة اللسانيات القضائية عام 1994م والتي كان اسمها سابقاً مجلة اللغة والقانون الجنائي.
5. مؤخراً أُنشئت رابطة نمساوية للسانيات القانونية AAIL والتي تأسست عام 2017م.

أما في عالمنا العربي فإن الإرهاصات الأولى لعلم اللغة الجنائي في عالمنا العربي كانت دينية انطلقت إما من الإنجيل حسب الباحثين الغربيين، أو من القرآن الكريم، عند علماء المسلمين حيث برزت في مجالي الحديث الشريف والنقد الأدبي قد استخدموا بعضاً من تطبيقاته في تحديد نسبة النص لصاحبه.

والحقيقة أن العرب _قديماً_ تناولوا جانباً من علم اللغة الجنائي علمياً وتطبيقياً من دون _طبعاً_ التسمية بالاسم، ولكنهم مارسوا استنباط الأحكام واستنتاجاتها من خلال معرفتهم بدقائق اللغة ومهاراتها وقواعدها، وعلى سبيل الذكر لا الحصر: المناظرات التي دارت بين الكسائي وأبي يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة، منها قول الكسائي: ماذا تقول في رجل قال لأمرأته: أنتِ طالق أن دخلت الدار؟ قال أبو يوسف: إذا دخلت طُلقت، فقال الكسائي: أخطأت! لأنه إذا فُتحت همزة "أن" فقد وجب الأمر لأن " أن" بالفتح لما قدر كان/ وإذا كُسرت فلم يقع بعدُ. كما قال الله عز وجلّ: في الآية الكريمة "وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ" (الكهف 23)، ولو أن المنون مستقبل ما جاز فيه غداً. (المزرباني، 1964، 285– 286).

ومن أوائل العلماء الذين ربطوا بين مسائل النحو الإمام محمد بن حسن الشيباني تلميذ الإمام أبي حنيفة، الذي ضمّن كتابه (الجامع الكبير) مباحث فقهية، أدارها على أسس لغوية نحوية، ففتح بذلك باباً واسعاً من أبواب النظر في التفاعل بين الفقه والنحو، كما كان الأصوليون لغويين نحاة وبلاغيين، قد قاموا بدراسة الخطاب المتمثل في نصوص القرآن والسنة بصفة خاصة، لاستخلاص الأحكام الشرعية منها، استناداً إلى نوعين من المبادئ: لغوية تتصل بوجوه دلالة الخطاب، ومبادئ مقامية تتصل بأغراض الشارع ومقاصد الشريعة، (عبد الوهاب، 2008م، 5)، (خالد، 2001م، 314).

وكذلك ما ورد في قوله(ص) عندما سمع جَلبة خَصم بباب حُجرته، فخرج إليهم. " فقال (ص): (إنما أنا بشرٌ، وإنّه يأتيني الخصم فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق، فأقضي له، فمن قَضيتُ له بحق مُسلم فإنما هي قطعة من النار، فليحملها أو يذرها) (صحيح مسلم، كتاب الأقضية (1713): 3/1337).

فقوة الحجة اللغوية تجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، والعيُّ فيها يضيع الحقوق، وهذا ما حدث مع (تيموثي جون إيفانز Timothy John Evans) الذي أُعدم كما ذكرنا بسبب عيّه في حجته اللغوية، فكانت قضيته الشرارة الأولى لانطلاق هذا العلم، (العبادي، 2024م)، و "إن علماء المسلمين وخصوصاً علماء الحديث كانوا أول من استخدم أساليب هذا العلم، وبدقة متناهية، في إثبات نسبة الأحاديث الشريفة للرسول صلى الله عليه وسلم، ويعتبر الإمام الطبري، رحمه الله إماماً في هذا العلم، حيث استخدم الطبري نظريات علم الأسلوبية وبنفس الطريقة التي يُستخدم بها اليوم في إثبات صحة تلك الأحاديث الشريفة".(يوسف، 2005م).

ولعل البحث الذي نشره عبد المجيد الطيب عمر بعنوان (علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته) في عام 2008م، في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، التي تصدرها جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، كان له السبق على مستوى التأليف لا الترجمة في عالمنا العربي (العبادي، 2024م)، وقدّم الباحث فيه تعريفاً لهذا العلم ونظرة تاريخية سريعة عنه، ثم ذكر أبرز مجالاته، وقال في مقدمته: "الحقيقة أن مئات الدراسات والبحوث الميدانية قد أُجريت خلال العقدين الأخيرين في مجال علم اللغة الجنائي، الأمر الذي أهّل هذا الفرع من فروع علم اللغة التطبيقي لأن يُصبح علماً قائماً بذاته له أصوله وفروعه وقواعده ونظرياته وتطبيقاته المختلفة، والمعلوم أن كل تلك الدراسات والبحوث قد تمت ونُشرت في الغرب، ولم يكن لعالمنا العربي من دور يُذكر في تلك الدراسات".

وفي عام 2015م: أنشأ علاء التميمي مجموعة على الفيس بوك تحمل اسم (اللسانيات الجنائية والقانونية (Legal Linguistics _ Forensic Linguistics)، وبعدها قام أيضاً بإنشاء (منتدى اللسانيات القانونية) على تلغرام لنشر ومشاركة الدراسات والأبحاث والأنشطة والأفكار مع المهتمين بهذا الحقل العلمي.

وفي عام 2016م: عقدت كلية التربية للبنات في جامعة البصرة ندوة علمية وسمت بـ(علم اللغة الجنائي في العراق المشكلات والحلول) ونُشرت محاورها على صفحة الكلية الرسمية.

وفي العام الدراسي (2019–2018) استحدثت كلية الآداب بجامعة الإسكندرية قِسماً علمياً باسم (برنامج الصوتيات واللغويات القضائية) تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات يشترك في مناهجه متخصصون في مجالات عدة كعلماء اللغة والقانون والخبراء القضائيين وعلماء الأدلة الجنائية وغيرهم، "ويُؤهل الطالب الذي يدرس في هذا البرنامج أن يكون ملماً بفروع علم اللغة، ويكون على دراية جيدة بالتطبيق العملي

لتلك المعرفة اللغوية في الأدلة القانونية والنصوص القضائية، إذ يتعرف على كيفية عمل نظام القضاء، والنظم القانونية، ونظم العدالة الجنائية، ولغة التحقيقات وقواعد الاستجوابات، كما يكون الطالب قادراً على استعمال مهارة التحليلات اللغوية في جميع أنواع النشاط الإجرامي مثل: الابتزاز والرشوة والتجسس وكتابة العقود ونظم حماية العلامة التجارية" كما أُسس برنامج (ماستر الصياغة القانونية وتقنيات التشريع) في العام 2019م في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية_ آيت ملول، في جامعة ابن زهر، في المملكة المغربية، اعتنى هذا البرنامج بحقل علم اللغة الجنائي وقدم طلبته مجموعة من الأبحاث في هذا المجال منها (معايير الأدلة الجنائية اللغوية الصوتية والكتابية) و(اللسانيات الجنائية ودورها في تحقيق العدالة القضائية دراسة في تشريع الخبرة)، (العبادي، 2024م)، ثم توالت الأبحاث والمؤلفات والترجمات في هذا المجال، وذكرت عدداً منها الباحثة في معرض الحديث عن الدراسات السابقة.

وفي مطلع عام 2025م انطلقت أول شركة رسمية في المملكة العربية السعودية تقدم استشارات في اللسانيات القانونية والجنائية تحت اسم (شركة سبر للاستشارات اللغوية والجنائية) تهدف لتحليل النصوص والأدلة الرقمية لكشف الجريمة والاحتيال، وتُعدّ تقارير فنية احترافية تدعم الإثبات أمام القضاء، استناداً إلى نظام الإثبات السعودي الذي يقر بحجية الدليل الرقمي، ومتوافقة مع التحول الرقمي العدلي في المملكة، واستناداً إلى نظام الإجراءات الجزائية في الاستعانة بالخبراء ذوي المعرفة والتجربة.

وفي الختام: يتبين من تتبع الإرهاصات الأولى لنشأة علم اللغة الجنائي، والبصمة اللغوية سواء في الجانب الغربي أو العربي، أن هذا الحقل المعرفي لم يظهر فجأة، و" لم يبدأ من الصفر، وإنما بدأ من حيث انتهت هذه العلوم لتّكون مع بعضها نواة هذا المجال المعرفي الحديث. وهو مجال مساند للقانون، "إذ هو أقرب للغويات، ولكي تصدر أحكام وإجراءات قانونية فاعلة فينبغي على كل من يتعامل مع الإجراءات القانونية مثل المحامين، والقضاة وضباط الشرطة، أن يمتلك قدراً من المعرفة بالأصول اللغوية" (Correa, Maite, 2013, 23).

2-3- مجالات علم اللغة الجنائي:

إن علم اللغة الجنائي متعدد التخصصات في تكوينه ويتداخل مع العديد من التخصصات مثل الاتصالات وعلم الجريمة والقانون واللغويات وعلم الاجتماع والترجمة، ومن الصعب تحديد نطاق علم اللغة الجنائي لأنه يغطي جوانب اللغة كافة من مستوى الصوتيات إلى تحليل الخطاب في مراحل التحقيق والمحاكمة والتفسير، والمجالات التي يشملها علم اللغة الجنائي كما أوردها تيرسما Peter M. Tiersma:

- **التعرّف على الصوت Voice identification:** على سبيل المثال، تحديد ما إذا كان الصوت على شريط التهديد هو صوت المُدَعى عليه، وهذا يتم عن طريق ما يُعرف بعلم الصوتيات الجنائية، والذي

يستخدم نظريات وتطبيقات علم الأصوات الجنائي للتعرف على هوية الشخص من خلال صوته، عن طريق مستويين: الأول: البصمة الصوتية: فلكل شخص بصمة صوتية ميزه الله بها عن الآخرين، وهي شبيهة ببصمة الأصابع، أما المستوى الثّاني: تتمثّل في كيفية استعمال الألفاظ والعبارات والتراكيب، فلكل فردٍ معجم لغوي خاص، وهذا المعجم هو نتيجة لتجارب الفرد اللّغوية، وثقافته والمحيط الذي يعيش فيه. **ويعد من أكثر مجالات علم اللغة الجنائي شهرة وأكثرها استخدامًا في النّزاعات الجنائية والمدنية.**

- **تحديد المؤلف:** أي تحديد من كتب نصاً معيناً من خلال مقارنته بعينات الكتابة المعروفة للمشتبه به، وذلك من خلال علم الإسلوبيات الجنائية (Forensic stylistics) الذي يقوم بتحديد قياس المحتوى اللساني، للكشف عن هوية المؤلف الحقيقي. غالبًا ما يُعتمد في قضايا الانتحال أو السرقات الأدبية.
- **تحليل بنية الكتابة أو الكلام المنطوق:** غالباً ما يتم تسجيله بشكل أخر للمساعدة في تحديد قضايا مثل إذا كان المشتبه به يوافق على الانخراط في مؤامرة جنائية، ويتم ذلك من خلال تحليل الخطاب (Discourse analysis).
- **تعيين مستوى (الكفاءة اللغوية Linguistic proficiency):** أي معرفة مدى اِتقان المتهم للغة مثال ذلك، أن يَسأل اللغوي المشتبه به، هل فَهِمَ تحذيرَ ميراندا (Miranda warning) أو فهم تحذير الشرطة؟ قبل أن يتم استجوابهم للحفاظ على مقبولية بياناتهم قبل استخدامها ضدهم في الإجراءات الجنائية.
- **تحديد نوع لهجة اللغة التي يتحدث بها الشخص:** ويتم ذلك عادةً لإظهار أن للمدعى عليه لهجات مختلفة عن الموجودة في تسجيل الشريط، أو يكون ذلك لإثبات أن المشتبه به هو ذاته صاحب التسجيل، فتحديد اللهجة قد يكون عامل إثبات أو نفي للتهمة الموجهة للمشتبه به.
- **تحديد المصداقية:** أي معرفة ما إذا كان المتحدث أو الكاتب صادقاً، أو دون ذلك.

2-4- فروع علم اللغة الجنائي:

وقُسِمَ علم اللغة الجنائي بحسب هذه المجالات إلى ثلاثة فروع رئيسية وهي: لغة القانون والإجراءات القانونية والأدلة اللغوية، وما يهم بحثنا الحالي هو الإجراءات القانونية والأدلة اللغوية الذي قُسِم إلى خمسة فروع وهي:

- **تحليل الخطاب (Discourse Analysis):** هو إظهار وظيفة كل جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال الشرح والتفسير والتأويل، تستخدم فيه آليات السيمياء والتي تُعنى بالعلامات والرموز في كل اللغات البشرية وتشمل النحو، والدلالة، والتداولية.
- **علم الأسلوب الجنائي (Forensic stylistics):** يختص هذا الفرع بالمواد المكتوبة أو المنطوقة وتحديد قياس المحتوى اللساني، للكشف عن هوية المؤلف الحقيقي، غالباً ما يُعتمد في قضايا الانتحال أو السرقات الأدبية.

- **علم اللهجات اللغوي (Dialectology):** هو فرع من فروع اللسانيات الاجتماعية، يهدف إلى دراسة اللّهجات بطريقة منهجية، بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجيا وجغرافيّة. يُساهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافيّة أو البيئة الاجتماعيّة التي ينتمي إليها المتكلّم (المجرم).
- **علم الصوتيات الجنائي (Forensic Phonetics):** يهتم هذا العلم، ببيان أوجه التشابه والاختلاف بين التسجيلات الصوتية التي قد ترد على ألسنة المشتبه بهم، ومن ثمّ تحديد حالتهم النفسية أو المرضية انطلاقًا من الخصائص الصوتية الفيزيائية. ويتكامل هذا الفرع مع علم النّفس الجنائي.
- **علم النفس الجنائي (Forensic Psychology):** يشتمل هذا العلم بشكل أساسي، على إعادة صياغة نتائج المعاينة النفسية السريرية باللغة القانونية، بهدف الاستفادة منها في مرافعات المحاكم. يعمل الطّبيب النّفسي على تقييم الحالة الذّهنية للمدّعى عليه وقت ارتكاب الجريمة.

2-5- أبرز مجالات تطبيق علم اللغة الجنائي: (نادر، 2020م)

- **لغة النصوص القانونية:** يشتمل علم اللغة الجنائي في جزء كبير من مجالات تطبيقه، على دراسة النصوص القانونية أو القضائية من زوايا مختلفة منها: (نوع النصوص والتدرج المنطقي اللساني في الأحكام القضائية، وتحليل الكلمات المستعملة ودلالاتها المعجمية والنحوية والسياقية).

ويتضمن هذا التحليل اللغوي-القانوني، مراجعة الوثائق المتنوعة الصادرة عن هيئات قانونيّة، كدساتير الدول والأحكام الشرعية والوصايا الخاصة وأحكام المحكمة واستدعاءاتها والقوانين الصادرة عن الدوائر الحكومية.

ومن أبرز هذه الوثائق (قانون حمورابي) الذي يعد أهم وثيقة قانونية تم العثور عليها وذلك لاكتمال نصوصها، وتجدر الإشارة إلى اعتبار أي نص أو عنصر من اللغة نصاً قضائياً، عندما يُستخدم في سياق قانوني أو جنائي.

- **المكالمات الطارئة:** يشكل هذا المجال، ميدان اختبار لقدرة المتخصص في علم اللغة الجنائي على اكتشاف الأحداث التي يمر بها المتكلم، وذلك عبر استخراج المعلومات اللغوية التي تدل على حالات معينة من قبيل التهديد مثلًا، وتبرز وظيفة علم اللغة الجنائي بتحليل (ارتفاع الصوت وانخفاضه، نبرة الصوت ونغمته، والمدى الصوتي الذي يدل على أن هناك تدخل طرف ثالث في الاتصال). فمثلاً إنّ إلحاح المتكلم عبر تكرار الكلمات نفسها، يلعب دورًا مهمًّا في الكشف عن حالته، وكذلك أيضًا التردد وعلامات التهرب والإجابات غير الكاملة أو المقتضبة، هذه الأمور قد تدل على أن المتصل مخادع أو تحت تهديد معين، كما أن استخدام نبرة صوت عالية في نهاية كل جملة يدل على عدم الصدق، لأن ارتفاع الصوت في نهاية الكلام هو (حيلة دفاعية) لإخفاء معلومات معينة، بينما يتميز الاتصال العادي

بتشابك الكلمات وبصفاء نبرة الصوت بشكل يثير لدى المتلقي نوعًا من الثقة أو اليقين بأن المتصل به سيزوده بمعلومات دقيقة وواضحة.

- **طلبات الفدية أو الرسائل والاتّصالات التهديديّة:** التهديد هو الأسلوب الذي يرافق طلب الفدية، وفي القضايا التي لا يوجد فيها مشتبه بهم، قد يكشف فحص الأدلة اللغوية، عن معلومات ربما دينية أو اجتماعية محتملة عن المُهْدِد، أما في المواقف التي توجد فيها مجموعة محددة من المشتبه بهم، فقد تساعد المقارنة والمشابهة بين لغة التهديد من جهة والوثائق المكتوبة لكل مشتبه به من جهة أخرى، في تضييق نطاق مجموعة المشتبه بهم.
- **الرسائل الانتحارية:** غالبًا ما تكون الرسالة الانتحارية قصيرة ومختصرة جدًّا – أقل من (300) كلمة – وتتميز هذه الرسائل عادةً بالوضوح والدقة، تكون الرسالة موجهة إلى المرسل إليه (أو المرسل إليهم)، بحيث تُذكر أسماؤهم بشكل صريح، وهم على علاقة معينة مع المرسل، تحتوي الرسائل الانتحارية على جمل تشير إلى طريقة الانتحار أو الوسيلة المعتمدة، وقد تشتمل على كلمات وعبارات لا تستعمل سوى بين المرسل والمرسل إليه. وهي تحمل عادةً مدلولات عاطفية، النية من إيرادها جعل المرسل إليه يشعر بالذنب.
- **منازعات العقود:** العقد هو اتفاق شفهي أو مكتوب بين أطراف متعددة لتجارة أو الخدمات أو الأفكار ذات القيمة القابلة للتنفيذ من قبل المحكمة.

تحدث نزاعات العقود عندما يختلف أحد طرفي الاتفاقية أو كلاهما حول الشروط والأحكام، يكون العقد صالحاً فقط عندما يفهم الطرفات الاتفاقية تماماً ويكونان مستعدين لقبول شروطها، إذا لم تكن الاتفاقية متبادلة، فيمكن الطعن فيها في المحكمة.

- **تصريحات المحكوم عليهم بالإعدام:** هي تصريحات يعترفون بها بالجريمة، مما يترك انطباع الأمانة لدى المستجوِب، ويمكن أن تكون تصريحات يُنكرون فيها فعل الجريمة ممّا يترك انطباع البراءة لدى السلطات المختصة، وقد تكون أيضاً تصريحات يتهمون فيها الشهود بالكذب من أجل محاولة اِدعاء البراءة.
- **مجالات أخرى:** تستخدم آليات اعلم اللغة الجنائي في حل النزاعات المتعلقة بالعلامة التجارية وحق الملكية وقضايا السرقات الفكرية، ومن أبرز هذه القضايا قضية التنازع على أحقية مورفيم Mc بين سلسلة مطاعم McDonald’s وسلسلة فنادق McSleep.

2-6- أهداف علم اللغة الجنائي:

1. وضع تحليل منظم للغة، حيث يستخدم ضباط الشرطة هذا المجال في استجواب الشهود والمهتمين.
2. يُستخدم في حل النزاعات الخاصة بالعلامات التجارية، والملكية الفكرية.
3. يسعى علم اللغة الجنائي لتحديد من هو كاتب النص وذلك بمقارنتها مع الكتابات الشخصية والرسائل النصية والبريد الإلكتروني.
4. يستخدم الإسلوبيات الجنائية للتعرف على الغش والخداع.
5. يعكف اللغوي على دراسة المشاكل المستمدة من استخدام اللغة كدليل، ذلك بغرض إيجاد المشتبه فيه الحقيقي.
6. تحديد من ارتكب الجريمة المزعومة.
7. تحديد أهداف مرتكب الجريمة، (عادل الشيخ،2021م، 36).

2-7- محددات علم اللغة الجنائي:

توجد بعض الصعوبات التي تواجه علم اللغة الجنائي، وتحد من فاعليته منها:

1. قصر المدة الزمنية لكل قضية.
2. عدم إدراك الجمهور لماهية علم اللغة الجنائي.
3. القيود المفروضة على ماذا يقوله عالم اللغة الجنائي، وكيف يُقال.
4. بعض التغيرات والتحديثات التي تحدث في القوانين. (عادل الشيخ،2021م، 47)

3- المبحث الثالث: البصمة اللغوية من الجانب الشكلي والأسلوبي:

3-1- مفهوم البصمة:

أ_ مفهوم البصمة لغةً:

البَصْمة لغةً: مأخوذة من " بَصَمَ يَبْصِم بصْماً: وَضَعَ إِصْبَعَهُ على الشَّيءِ وَطَبَعَها." وقال: " البَصْمُ: الخَتمُ بِالإِصْبَعِ، وَالبَصْمَةُ: أَثَرُهَا. (ابن منظور، 1414هـ، لسان العرب)" أي أن البصمة في أصلها أثر مادي يُترك عند لمس شيء ما، وخاصة بأطراف الأصابع.

ب_ المفهوم الاصطلاحي للبصمة:

قيل هي: المادة الوراثية الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية ومنها الإنسان، وتجعله مختلفاً ومتميزاً عن غيره. (المعايطة، 2000م، 80)

وقيل هي: الهوية الأصلية الثابتة لكل إنسان، والتي تتعين بطرق التحليل الوراثي، وتَسمح بالتعرف على الأفراد بيقين شبه تام، (عبد الدايم،2007م).

3-2- مفهوم البصمة اللغوية:

يُعتبر مصطلح البصمة اللغوية مصطلحاً جديداً، ينتمي إلى علم اللغة الجنائي ويستند في مفهومه على مخرجات الدرس اللساني، و"تعني كل تلك الخصائص اللغوية والمعجمية، أسلوب الكتابة، طريقة الاستهلال، سبك اللغة، اعتماد الصوت، اعتماد الشواهد... وكل ما يُشكل الصورة المائزة لهوية الشخص اللغوية، التي يُعرف بها على غرار ما يُعرف الإنسان ببصمة إصبعه. وعلى العموم، فإن اللغة بصمةٌ لسانيةٌ تكشف عن هوية الكاتب/الناطق، وهذا ما أبانته اللسانيات الحديثة في علم النفس وتحليل سلوكات الأشخاص مع اللسانيات التطبيقية والبرامج الذكية في مجال علم الدلالة والسيميائيات بما في ذلك ما أصبح يُعرف بالبصمة اللغوية/ البصمة اللسانية". (صالح بلعيد، 2024م، 18-13).

فمثلاً، جميعنا لدينا أصدقاء يرسلون لنا رسائل نصية يومية بأسلوب كتابي مميز ونستطيع تمييز أسلوب كل شخص منهم ، فهناك من يكتب بدون استخدام الهمزات ومنهم من يستبدل التاء المربوطة بالياء مثلاً(فاطمة، فاطمي)، ومنهم من يستخدم التنقيط بدل الفواصل، ومنهم من يُهمل تماماً استخدام الهمزات مثلاً(أنا، انا)، ومنهم من يَحرَص دائماً على ترك نقطة نهاية كل رسالة، فكل شخص يكتب بأسلوبه الخاص وبطريقة تكاد لا شعورية، ويستخدم معجمه اللغوي المكّون من لهجته وثقافته الاجتماعية، وهذه تماماً ما نُسميها "البصمة اللغوية"، فلكل شخص بصمة لغوية يُعرف من خلالها ويتميز بها وتشبه إلى

حد كبير البصمة الوراثية التي تميزنا بيولوجياً بعضنا عن بعض، ومن الممكن إجراء فحص للبصمة اللغوية مثلما نفحص بصمات الأصابع للكشف عن هوية الشخص، من مبدأ "أنك إذا أمسكت بشيء فإنك ستترك بصمات أصابعك عليه بحيث يمكن بعد إجراء فحص دقيق لهذا الشيء الكشف عن هويتك بسهولة، إن الأمر نفسه يُطبق عند التلفظ بالكلمات، فكل فرد لديه ما يسميه اللغويون باللغدية وهو مصطلح لساني يشير إلى اللغة الفردية لشخص معين"، (نادر، 2019م) وهذه اللغدية (لهجة الفرد) واللهجات الاجتماعية يشكلان المادة الخام التي يُعتمد عليها كدليل جنائي.

وبناءً عليه، تُشكل البصمة اللغوية "توقيعاً لغوياً" خاصاً بالفرد، يتكون تدريجياً مع كثرة الإنتاج اللغوية، وتشير إلى مجموعة من السمات اللغوية الفردية التي تُميز المتكلم أو الكاتب عن غيره، **ويتجلى هذا التميز من خلال جانبين رئيسين: الجانب الأسلوبي والجانب الشكلي**

3-3- البصمة اللغوية من الجانب الأسلوبي:

يتجلى الجانب الأسلوبي للبصمة اللغوية في الطريقة التي يستخدم فيها الفرد اللغة، من حيث اختياره لمفردات معينة، وتراكيب نحوية، وأساليب بلاغية، وطرقاً خاصة لبناء الجمل ويفضلها عن سواها، وهي تمثل الجانب الإبداعي والتعبيري من البصمة اللغوية، إذ تركز على "كيف" يكتب أو يقول الشخص، وليس فقط على "ماذا" كتب أو قال.

أكد (مصلوح ،2002م،117) في دراسة أجراها، أن الأسلوب يدل على صاحبه من خلال البصمة الأسلوبية التي يمتاز بها شاعر أو كاتب من سائر من عداه من الشعراء أو الكتّاب، وبها أيضاً يمكن الاهتداء في أي محاولة علمية للكشف عن شخصية المؤلف المجهول المستخفة خلف قناع من اللغة، وسبيلنا الوحيد إلى هذا الكشف، هو تحديد السمات الأسلوبية الفارقة في أسلوب منشئ بعينه وغيره من المنشئين، فلكل كاتب خصائصه الأسلوبية المميزة له، التي تجعله مفارقاً لغيره والتي نستمدها من النصوص ثابتة النسبة له، "فدراسة أسلوب " الجاحظ مثلاً" في النصوص الثابتة نسبتها إليه تجعلنا نتعرف على البصمة الأسلوبية المميزة له، التي نستغلها في التأكيد على أن نص آخر مشكوك فيه له أو لغيره" (عبد الله، 2021م)، وهذه الفروقات يمكن اعتبارها بصمة أسلوبية.

وقديماً، أطلق العرب على طريقة الكاتب أو الشاعر الخاصة في اختيار الألفاظ، وتأليف الكلام بـ (الأسلوب)، ويعدّ الأسلوب علامة شخصية، فأسلوب الكاتب يحمل بصمة شخصيته، ويستطيع الكاتب المتمرس الاعتماد على قوة اختياراته المعتادة للأصوات والكلمات والأنماط النحوية للتعبير عن شخصيته أو نظرته الأساسية، ولذا يُطلق على اللغة المتميزة (البصمة اللغوية) والتي هي تماماً شبيهة ببصمة الإصبع، فكما تكون بصمة الإصبع علامة مميزة لكل شخص، فكذلك البصمة اللغوية، وعليه فإن الأسلوب

يختلف باختلاف الأفراد نتيجة لبعض العوامل، ومن أبرز عوامل الاختلاف كما لخصّها (المهداوي،2005م):

1. الجنس، فكثير من الكلمات تشيع بين النساء ولا تشيع بين الرجال.
2. العمر، فالشباب يختلفون عن الأطفال، وكذا الشيوخ في استعمالهم اللغة.
3. المهنة، فالطبيب يستعمل طريقة في التحدث تختلف عن طريقة القضاة مثلاً.
4. البيئة الاجتماعية، فالبادية تختلف عن الحاضرة في أدائها اللغوي.
5. المناسبات الاجتماعية والمواقف تتطلب في بعض الأحيان أداءً لغوياً مناسباً لها.

هذه العوامل تجعل كل شخص يستخدم اللغة بطريقة مميزة، فربما يفضل كل شخص ما كلمة أو عبارة معينة على أخرى، وقد يقول نفس الشيء، أو لديه أسلوب كتابة مختلف أو تفسير نحوي مختلف عن شخص آخر، وصوت مميز يُعرف به، وهذه الخصائص متفردة وتميزه عن الآخرين، وعليه فإن هذه اللغة الشخصية تكون فريدة من نوعها. حيث يستند المختصون في علم اللغة الجنائي إلى الجانب الأسلوبي أثناء تفحص الرسائل والنصوص وتحديد ملامحها التمييزية من أجل الإحاطة بأسلوب الكاتب لمقارنته بالنصوص المشتبه بها، **ومن علاماته:**

- **نوع المعجم اللغوي المستخدم،** فقد يشيع لدى المؤلف تكرار مفردات تُعدّ لازمة أسلوبية لديه، غير أن أولسون يطرح سؤالاً مهماً يتعلق بإمكانية قيام مؤلفين مستقلين في إنتاج وصياغة الكلمات نفسها، فتمت صياغة فرضية مصطنعة تتمثل في" وضع عدد أقصى للكلمات المتطابقة التي يمكن تقديمها من قبل المؤلفين العاملين باستقلالية دون حرج، ولاسيما في حالة مؤلفين لديهم تحصيل علمي مشابه، ويكتبون حول نفس الموضوع فإنهم حتماً يستقدمون جملاً قصيرة متطابقة خصوصاً إذا اشتملت على كلمات شائعة أو عالية التكرار" (Olsson,2008).
- **طبيعة الجملة الطاغية في النص** من خلال العودة إلى أسلوب الكاتب، هل يرتكز في كتاباته على الجمل الفعلية أم الاسمية، والنظر أيضاً في تركيبها ومكوناتها بين الجمل البسيطة والمركبة.
- **استعمال الصور البيانية والمحسنات البديعية والأسلوب المنمق،** إذ أنَّ المنتحل" بحاجة لإخفاء جرمه عن طريق تنميق وتزيين أسلوبه واللعب بتركيب الجمل من ناحية التقديم والتأخير، الحذف والإضافة والترادف اللفظي مما يجعل جمله أطول، لاسيما إذا كان النص الأصلي خصباً من ناحية المفهوم والفكر، وهي المعايير المتاحة للساني الجنائي في تمييز النص المنتحل من النص الأصلي"(سعودي وبويران 2022م، 148) وهي من الحيل التي يلجأ إليها الجاني أو المنتحل لإخفاء جريمته.

وحتى يتمكن اللغوي الجنائي من إثبات هوية صاحب النص أو الرسالة محل الدراسة والفحص، فلابدّ من معرفة أسلوب المشتبه فيه الخاضع للتحقيق من خلال توفر نموذج لنصوص تعود إليه، للتمكن من القيام بالتحليل الأسلوبي لإثبات نسبة النص _محل التحقيق_ إلى صاحبه، عبر الوقوف على الأسلوب المميز

أو العلامات المائزه، ويُستفاد من التحليل الأسلوبي خاصة في رسائل التهديد، ورسائل الانتحار لإثبات نسبتها لصاحبها من عدمه، وكذا قضايا السرقات الأدبية والعلمية (جون أولسن: 2008م، 42)، ويمتلك هذا الجانب دقة أكثر في عملية تحديد الهوية، حيث يَصعُب على الشخص تغيير أسلوبه اللغوي (المكتوب أو المنطوق) عمداً ولفترات طويلة، دون أن تظهر ملامح أسلوبه الحقيقي، وهذا الأسلوب إذا تمت إماطة اللثام عنه بواسطة الخبير اللغوي يمكن ملاحظته وقياسه.

3-4- تحليل حالة: اكتشاف من هو "مفجر الجامعات" عن طريق تحليل البصمة الأسلوبية:

في تسعينيات القرن العشرين، واجهت السلطات الأمريكية سلسلة من التفجيرات التي استهدفت جامعات ومؤسسات بحثية علمية وشركات طيران، نفذها شخص مجهول عُرِف وقتها بـ "Unabomber" أو "مفجر الجامعات" شكلت هذه القضية تحدياً أمنياً، ولاحقاً تم التوصل إلى هوية الفاعل باستخدام تقنيات التحليل اللغوي، مما جعلها نموذجاً رائداً في مجال البصمة اللغوية. وفي تفاصيل القضية: كان" Unabomber" يرسل رسائل ومقالات إلى وسائل الإعلام، وكان اسمه الحقيقي "ثيودور كازينسكي" ولد عام 1942م، وكان عبقرياً في الرياضيات، حصل على الدكتوراه من جامعة ميشيغان، وعمل كأستاذ جامعي في جامعة كاليفورنيا، وفي أواخر السبعينات وحتى منتصف التسعينات، بدأ كازينسكي بسلسلة تفجيرات استهدفت الجامعات، وشركات الطيران، والعلماء، والخبراء، ما أدى إلى مقتل وجرح العديد منهم، ولهذا سُمي بـ"Unabomber" اختصاراً لـ "University and Airline Bomber"، وكان يُرسل رسائل ومقالات إلى الإعلام لنشرها تحت تهديده بمواصلة التفجيرات، وكتب بياناً مطولاً بعنوان " Industrial Society and Its Future" " المجتمع الصناعي ومستقبله" وطلب نشره في وسائل الإعلام، وبالفعل تم نشره عام 1995م في جريدة "واشنطن بوست" بأمر من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وبعد نشر البيان قام شقيقه ديفيد كازينسكي بقراءة البيان ولاحظ تشابهاً في أسلوب الكتابة في البيان مع رسائل قديمة كتبها أخوه " ثيودور كازينسكي"، وبناء على ذلك، أجرت السلطات و لسانيو علم اللغة الجنائي تحليلاً لغوياً للبيان، وقارنوا صياغة البيانات السابقة المنشورة تحت اسم "مفجر الجامعات" مع تلك الوثائق التي قدمها ديفيد David، والوثائق الأخرى التي عُثر عليها في مقر إقامة كازينسكي Kaczynski. حيث تمت مقارنة المفردات والتراكيب النحوية والأسلوبية المفضلة وحتى الأخطاء الإملائية أو النحوية المتكررة، واللهجة. وكشف التحليل أن البيان يحمل بصمةً لغويةً خاصة ب "كازينسكي" وأن هناك تطابقاً كبيراً في استخدام العبارات والتراكيب، فقد استخدم كلمة"cool-headed logician " وهي نادرة الاستخدام، وقال " You can't eat your cake and have it too " بدلاً من الصيغة المعروفة "You can't have your cake and eat it too. كما استخدم تعبيرات قديمة وغير دارجة مثل: "make a chip on one's shoulder" وكان هذا النوع

من الأسلوب الكتابي موجوداً أيضاً في الرسائل التي كتبها ثيودور لشقيقه ديفيد، وخلصوا إلى أن جميع الوثائق كتبها شخص واحد وهو "ثيودور كازينسكيKaczynski "مما أعطى المحققين دليلاً لغوياً قوياً استندوا عليه، إضافة إلى أدلة مادية واعترافات لاحقة، لإدانة "ثيودور كازينسكي"، حيث تم القبض عليه في كوخ خشبي معزول في ولاية مونتانا عام 1996م. وحُكم عليه بالسجن المؤبد. (أشراف لوشان وآخرون، 2022م)، (البصمة اللغوية: كيف كشفت جملة واحدة هوية الجاني | بودكاست قضية، يوتيوب، 2025م)

3-5- البصمة اللغوية من الجانب الشكلي:

لا تقتصر البصمة اللغوية على الجانب الأسلوبي فحسب، بل تمتد إلى بُعد آخر لا يقل أهمية عنه، وهو الناحية الشكلية للنص، وتُعتبر عنصراً مساعداً في التعرف على مؤلف النصوص وتحديد هويته اللغوية، ويهتم الجانب الشكلي بالسمات اللغوية التي تظهر على مستوى الشكل والبنية السطحية للنص، ويمكن ملاحظتها بصرياً في النص، وتكون أقل خضوعاً للنية أو الوعي المباشر للكاتب.

وهذه السمات الشكلية تتضمن التالي: (سعودي وبويران، 2022م، 142)

- شكل تنظيم الصفحة عندما يتم إدخال النص المكتوب إلى جهاز الحاسوب، حيث تتم المقارنة بين النص المشتبه به والنص الحقيقي في طريقة تنظيم الصفحة من هوامش، تباعد بين الأسطر، نوع الخط، المسافة البادئة.
- علامات الترقيم، إذ تمثل أساساً هاماً في إثبات أن المؤلف المعروف، يستخدم علامات الترقيم نفسها وبنسب متشابهة مقارنة بتلك الموجودة في النص المشبوه.
- الحروف الاستهلالية، فقد تكون من خصائص المؤلف استهلاله كلمات على نحو مستمر بأحرف كبيرة(Capitalization)، قد لا تجدها في النص المشبوه.
- الأخطاء الإملائية في كتابة بعض الكلمات بعينها، أو الأخطاء النحوية كما في إثبات حروف العلة من عدمه، ومواضع كتابة حرف الهمزة، الالتباس في كتابة همزة الوصل والقطع.

مثال: شخص دائماً يكتب "إن شاءالله" بدون مسافة، وهناك شخص يكتبها "انشالله"، وهناك من يستخدم النقاط الثلاث (...) في نهاية كل جملة، استخدام الأرقام بدل الحروف في بعض السياقات (مثلا: "8" بدلاً من "ثمانية")، هذه جميعها سمات شكلية قابلة للتعقب إذ يميل الأفراد إلى تكرارها بشكل غير واعٍ.

وقد أكّدت دراسة (Olsson, 2008)، إلى أن الشكل الخارجي للنصوص قد يحمل دلائل حاسمة في التحقيقات الجنائية، وأنها غالباً ما تُعد أكثر مصداقية من الأسلوبية لأنها أقل عرضة للتقليد أو التغيير، وقد لاحظ "(Coulthard & Johnson,2010) أن بعض الكتّاب يتبعون أسلوباً خاصاً في الترقيم لا يتغير حتى في سياقات مختلفة، مما يجعل هذا العنصر مفيداً جداً في تحليل البصمة اللغوية، مثل الإفراط

في استخدام علامة التعجب (!) أو الاستفهام (؟)، أو استخدام النقاط (...) بكثرة بين الجمل، أو غياب الفواصل تماماً، أو استخدامها بطريقة غير صحيحة، وهذه التفاصيل غالباً ما تكون غير واعية، لكنها قابلة للرصد، وتشكل مفتاحاً لتحديد المؤلف، وقد أثبتت تطبيقات علم اللغة الجنائي أن الخصائص الشكلية يمكن أن تكون حاسمة في التعرف على هوية مرسل الرسائل المجهولة في رسائل التهديد والابتزاز وطلب الفدية ورسائل الانتحار، وأيضاً في قضايا الانتحال الأدبي.

واعتماداً على ما سبق، يمكننا تعرّيَف البصمة اللغوية الشكلية بأنها: مجموعة من الخصائص البصرية والإملائية والتنظيمية التي تتكرر في إنتاج الكاتب، وتشمل طريقة استخدام علامات الترقيم، الأساليب الإملائية، ترتيب الفقرات، توزيع المسافات، وطريقة تنسيق النصوص.

ويمكننا تلخيص الفروقات بين الجانب لأسلوبي والشكلي للبصمة اللغوية في الجدول التالي:

السمات الأسلوبية للبصمة اللغوية	السمات الشكلية للبصمة اللغوية
أنماط تعبيرية وفكرية تعكس أسلوب الكاتب في بناء النصوص وصياغة الأفكار.	سمات مادية وبصرية في النص يمكن ملاحظتها مباشرة دون تحليل دلالي عميق.
تفضيل مفردات محددة أو مصطلحات تخصصية، طول الجمل وتراكيبها، استخدام صيغ المبني للجهول أو المعلوم، أدوات الربط والانتقال بين الأفكار، النبرة العامة للنص (رسمية، أقل رسمية، ساخرة، ودية).	الأخطاء الإملائية المتكررة، طريقة استخدام علامات الترقيم (الفاصلة، النقطة، النقطة والفاصلة)، المسافات بين الكلمات، تنسيق الفقرات والعناوين، كتابة الأرقام (هندية أو عربية).
أصعب في التغيير، تتسرب الأنماط اللغوية العفوية للكاتب حتى عند محاولته إخفائها.	يمكن للكاتب تعديلها عمداً وبسهولة نسبية.
تُعدّ أكثر دقة في تأكيد هوية الكاتب بعد حصر دائرة الاشتباه.	تُستخدم كبوابة أولية لحصر دائرة المشتبه بهم في كتابة النص المجهول.

الفصل الثاني: البصمة اللغوية وأثرها في تحقيق العدالة

1- المبحث الأول: فاعلية البصمة اللغوية وتوظيفها كدليل جنائي لكشف الحقيقة في الجرائم.

يُبنى الحكم القضائي على وقائع مادية وإثباتات قوية مستمدة من الأدلة الجنائية. فهل يمكن إدراج البصمة اللغوية ضمن الأدلة الجنائية في المحاكم السورية؟ هذا ما سنحاول التحقق منه بحسب ما توافر لدينا من معلومات تفيد البحث.

1-1- المفاهيم

أ- الجريمة:

لغةً: جاء في اللسان عن تعريف الجريمة لغةً: الجرمُ القَطْعُ، جَرَمَه يَجرِمُه جَرماً قطعه، وشجرة جَرِيمَةٌ مقطوعة وجَرَمَ النَّخلَ والتَّمرَ جَرماً وجِراماً واجتَرَمه صَرَمَهُ(ابن منظور، (1414هـ) لسان العرب،443/1).

اصطلاحاً: هي " سلوك إنساني مُعاقب عليه بوصفه خرقاً أو تهديداً لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الإنسانية، أو لِما يعتبره المشرع كذلك وسيلته في ذلك النص القانوني" (الهاشمي، 2005م، 15).

الجريمة وفق القانون السوري: لم يتضمن قانون العقوبات السوري تعريفاً للجريمة وذلك جرياً على النهج الذي اتبعته أغلب التشريعات الجزائية، وهو نهج سليم لأن وضع تعريف عام للجريمة في متن القانون سوف يثير خلافات حادة حول الأساس الذي اعتمده المشرع لإقامة التعريف عليه، إذ لن يكون جامعاً لكل العناصر المطلوبة فيها، كما أنه لن يمنع من إدراج عناصر خارجة عما يراه المشرع، ومن هذا المنطلق اقتصر قانون العقوبات السوري على ذكر أركان ثلاثة للجريمة، إذا اجتمعت في فعل عُد جريمة معاقباً عليها، وهذه الأركان هي الركن المادي والركن المعنوي والركن القانوني، (الحنيص، موقع الكتروني). والجرائم اللغوية وغير اللغوية مثلها مثل أي جريمة أخرى، تتكون من ثلاثة أركان أساسية: الركن المادي (الوسائل التنفيذية)، والركن المعنوي (النية)، والركن القانوني (نص تشريعي).

ب- الدليل:

هو "الواقعة التي يستمد منها القاضي البرهان على اِثبات قناعته بالحكم الذي ينتهي إليه" (سلامة، مأمون، 1981م، 418)، ويُعرّف أيضاً بأنه "ما يلزم من العلم به شيء آخر، وغايته أن يتوصل العقل إلى

التصديق اليقيني بما كان يشك في صحته، أي التوصل به إلى معرفة الحقيقة". (أبو القاسم، أحمد، 1991م، 174).

الدليل الجنائي بأنه: "كل ما يتعلق بالإجراءات والوقائع المعروضة عليه، وذلك بغرض الوصول إلى الحقيقة، أي هو وسيلة يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة أو اليقين" (جمال،2014–2013م، 51).

ج_ القرينة:

لغةً: "تأتي القرائن من الفعل الثلاثي (ق ر ن)، وكلمة (قَرَنَ) في اللغة، أي: جَمْعِ شَيْءٍ مع شَيْءٍ، وَالْقِرَانُ: الْحَبَلُ يُقْرَنُ بِهِ شَيْئَانِ، وعقد القران هو عقد الزواج، ولذلك فإنَّ قَرِينَةُ الرَّجُلِ: امْرأَتُه". (ابن فارس، 1399هـ، 77).

والقرينة: "على وزن فعيلة، وتأتي بمعنى فَعِيلة، وتأتي بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ مِنَ الاقترانِ، ومن هنا فَقَدِ اقْتَرَنَ الأمران وتَقارَنا. وجاؤُوا قُرانى، بمعنى مُقْتَرِنِين. وقارَنَ الأمرَ مُقارَنة، وقِراناً: اقْتَرَن بِهِ ورافقه، واقْتَرَنَ الأمرُ بِغَيْرِهِ وقارَنْتُه قِراناً: بمعنى صاحَبْه، وَمِنْ هُ قَرانُ الْكَوْكَبِ. وَقَرَنْتُ الأمرَ بالأمرِ: بمعنى وَصَلْتُهُ. والقَرِينُ: هو المُصاحِبُ". (ابن منظور، 1414هـ، 33).

القرائن قانوناً: القرينة في نظر شُراح القانون، هي: "ما يستنبطه المُشرع أو القاضي من أمر معلوم للدلالة على أمر مجهول، وهو ما قضت به محكمة النقض المصرية، حيث عُرّفت القرينة بأنها: استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة، بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط". (السدلان، 1997،13).

القرائن في القانون السوري: هي النتائج التي يستخلصها القانون أو القاضي من واقعة معروفة إلى واقعة غير معروفة (كما عرّفتها المادة 1349، من القانون المدني الفرنسي). أو استنباط أمر ثابت من أمر غير ثابت (انطاكي، 2002م).

إذن، فالدليل هو عند أهل القانون هو (الحجة أو البرهان) الذي يُثبت صحة واقعة معينة وذلك بإعمال قواعد القانون عليه، أما القرينة هي استنباط أمر مجهول من أمر معلوم.

د_ مفهوم الإثبات:

لغةً: "اسم مصدر من ثبت الشيء يثبت ثبوتاً، أي: دام واستقر (الفيومي، المصباح المنير، ج8/1)، يُقال: ثابته وأثبته: عرّفه حق المعرفة، وأثبت حجته: أقامها وأوضحها، وقولٌ ثابت أيّ: صحيح. (ابن منظور، والقاموس المحيط).

اصطلاحاً: هو" إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية متنازع عليها بما ينبني عليه من آثار". (شربا، 2020م).

الإثبات القضائي وفق القانون السوري: "إقامة الدليل أمام القضاء، بالطرق التي حددها القانون على وجود الواقعة التي يرتب القانون عليها وجود الحق المراد إثباته". (شربا، 2020م).

فالإثبات وفقاً لهذا التعريف هو الوسيلة الوحيدة التي يعتد بها القانون لتأكيد وجود الواقعة محل النزاع أو عدم وجودها، ومن ثم إمضاء الآثار القانونية الموضوعية المترتبة على تلك الواقعة، وبالتالي فإن تأكيد وجود الواقعة محل النزاع أو نفيها لا يقبل من غير إثبات، كأن يعتمد القاضي في حكمه على فصاحة الخصم وقوة عبارته، ونحو ذلك (شربا، 2020م).

1-2- أنواع الجرائم من حيث وجود اللغة فيها

يُقسَّم علم اللغة الجنائي الجرائم إلى نوعين من حيث وجود اللغة فيها إلى: الجرائم اللغوية، والجرائم التي صاحبتها لغة، ويبين (العصيمي، 2020م) أنه في النوع الأول: (الجريمة اللغوية)، كالقدح والذم والتعرض للأصل أو العرق أو الدين، فهذه جريمة تكون أداتها اللغة، حيث ارتكب الجاني فيها جريمته بواسطة اللغة إمّا تلفظاً أو كتابة، وسيكون الحكم القضائي رادعاً للتلفظ أو الكتابة التي صدرت من الجاني (القاذف، الشاتم). ويمكن أن نقول إنها جريمة برمتها اقتصرت على اللغة، ولم تؤدِّ إلى جريمة أخرى مثل القتل أو الضرب، ويشير أيضاً (جون جوبينز، 2004: 307) أن الجرائم اللغوية هي السلوكيات اللغوية المجرّمة، والتي تكون اللغة أداة من أدواتها، وأوضح أنه في الجرائم اللغوية، تكون فيها اللغة موضع الترافع، واللغة هنا نفسها في قفص الاتهام، وهذه الجرائم تُفسرها مفرداتها اللغوية باستخدام نظرية أفعال القول فللغوي أو اللساني دور في تحليل ما يصدر عن المتحاكمين من لغة.

بينما في النوع الثاني، (الجرائم غير اللغوية) ولكن اللغة طرف فيها، كجرائم القتل أو الإرهاب أو التغرير أو الاستدراج، فهذه الجرائم ليست لغوية بحد ذاتها ولم تقتصر على اللغة، إنما كانت اللغة عاملاً مهماً وربما كانت أداة فيها من ضمن أدوات أخرى، فالعقوبة التي سيصدرها القاضي لن تكون موجهة للغة التي أُستخدمت فقط، بل ستكون موجهة لردع الجريمة التي كانت اللغة مجرد أداة من أدواتها، واللغة ستكون هنا إما دليلاً أو قرينة تُستخدم للإدانة أو للتبرئة، فالقاضي لن يعتدّ باللغة في تقدير العقوبة، بل سيصدر الحكم بالعقوبة على قدر الجريمة المصاحبة.

1-3- أقسام الأدلة الجنائية

تُعدّ الأدلة الجنائية الركيزة الأساسية في عملية التحقيق الجنائي، إذ تمثل الوسيلة التي يُستعان بها لإثبات وقوع الجريمة أو نفيها، وربطها بفاعلها أو استبعاد التهمة عنه. وتتباين هذه الأدلة باختلاف طبيعتها ومصدرها، كما تختلف في قوتها من حيث الإثبات أو النفي، وفي مدى استنادها إلى نصوص شرعية أو وسائل علمية وتقنية حديثة.

وقد قسّم شريف الطباخ الأدلة الجنائية على أربعة أقسام، (العبادي، 2024م، 127):

i. **من حيث نوعية الدليل:** وتصنف على صنفين:

أدلة مادية: وهي الأثر المادي الذي يُعثر عليه في مسرح الجريمة والذي تم إجراء الاختبارات أو التحاليل أو المضاهاة ويثبت إيجاد وصلة بينه وبين المتهم سواء أكان سلباً أم إيجاباً.

أدلة معنوية: وهي عبارة عن الأقوال، مثل الشهادات أو الاعتراف.

ii. **من حيث صلة الدليل بالجريمة** فهو إمّا **مباشر** كالاستنباط من اعترافات المتهمين والذي هو خطاب لغوي أيضاً، أو **غير مباشر** ومنه رسائل التهديد وخطاب التحريض وطلب الرشوة التي قد تكون بطريقة مشفرة يفهمها الخبير اللساني الجنائي باستعمال منهج التحليل التداولي ولاسيما الأفعال الكلامية غير المباشرة، فالخطاب أو النص يتكون من كلمات وعبارات تحمل معاني ظاهرية يفهمها غالب الناس، وتحمل في طياتها رسائل كامنة بين عباراتها وسطورها يفهمها المجني عليه والخبير اللساني الجنائي.

iii. **من حيث الإثبات والنفي** فأدلة الإثبات كنسبة نص مسروق لنفسه، أو مطابقة خطه وأسلوبه في الكتابة مع رسائل التهديد التي وصلت المجني عليه، وأن البصمة الصوتية المنسوبة له تختلف مع لهجته في الكلام وغيرها.

iv. **حيث وجود النص الشرعي** فالأدلة القانونية: كما ذكر شريف الطباخ هي أدلة معتمدة على الخطاب اللغوي (الاعتراف) فلا يحتاج إلى توضيح، وأدلة إقناعيه وقصد بها الأدلة المادية، وهي ما يجعل القاضي مقتنعاً بارتكاب المجرم لتلك الجريمة، وفي عدد من الجرائم يتوقف اقتناع القاضي على تقرير الخبير اللغوي (عالم اللغة الجنائي)، ولاسيما في جرائم التهديد والتحريض والتحرش والتشهير والسب والشتم وشهادة الزور وطلب الرشوة وأي جريمة أخرى تكون فيها اللغة موجودة مباشرة أو تحليلاً، فكل ذلك يعمل على تشكيل القناعة لدى القضاء.

وترى الباحثة، أن أهمية هذا التصنيف للأدلة الجنائية تبرز في كونه لا يقتصر على الأدلة المادية أو العلمية، بل يفتح المجال أمام إدراج أشكال علمية أخرى من الأدلة التي قد تغفل عنها المحكمة ومنها الأدلة اللغوية، فالأدلة اللغوية _ المتمثلة في تحليل الخطاب الشفهي أو الكتابي، ودراسة البنية اللغوية للنصوص، والكشف عن الأساليب والمفردات التي قد تدل على هوية الكاتب أو المتحدث، وهذا يشكل وسيلة مساعدة في التحقيقات، خاصة عند فحص رسائل التهديد، أو النصوص الرقمية، أو تسجيلات الصوت، وبهذا فإن إدماج الأدلة اللغوية ضمن الإطار الذي وضعه الطباخ يعزز من شمولية التصنيف، ويوفر أدلة إضافية تدعم العملية الجنائية وتزيد من دقة النتائج.

ويعتمد عالم اللغة الجنائي على الدليل اللغوي في الأدلة إما بصورة مباشرة أو عن طريق التحليل ليقدم أدلة لغوية تساعد في تشكل القناعات لدى القضاء، فهو يستحوذ على الدليل المعنوي، ويشكل جزءاً من الدليل المادي فهو يشكل أكثر من نصف الأدلة إذ صُنفت بحسب نوعية الدليل، فالتقارير التي قدمها خبراء علم اللغة الجنائي تقارير أساسية تستند إليها المحاكم في بناء قناعاتها. (ضمد، 2021م، 122)، وبناءً عليه يمكن عدّ البصمة اللغوية دليلاً مُكملاً لبقية الأدلة الجنائية يُستند إليها لكشف خيوط الجريمة والتعرّف على مرتكبيها.

1-4- الإطار القانوني العام للأدلة الجنائية في التشريع السوري:

تتنوع طرق الإثبات في القانون السوري **/وفق قانون البينات الصادر عام 1947/** فقد عددت المادة الأولى من قانون البينات وسائل الإثبات وفق الآتي: "1_ الأدلة الكتابية 2_ الشهادة 3_ القرائن 4_ الإقرار 5_ اليمين 6_ المعاينة والخبرة"، ويهتم علم اللغة الجنائي بجميع طرق الإثبات هذه، فمن الأدلة التي يعتني بها عالم اللغة الجنائي التي قد توجد في مسرح الجريمة المذكرات أو أي نوع من الكتابة أو الرموز التي يدونها المجني عليه، وكذلك رسائل الانتحار والتهديد والوثائق المزورة والنصوص المسروقة، وعقود البيع والإيجار المتنازع عليها، وسندات الأمانة المزورة، وغيرها والتي تعتبر أدلة كتابية، كما يعتني عالم اللغة الجنائي بشهادة الشهود واعترافات المتهمين والتي تُعتبر أدلة لغوية بحتة وركيزتها الأساسية الخطاب اللغوي، وهي إما أن تكون أدلة قاطعة أو تكون قرائن، قد سبق وأن عرّفت الباحثة كل من الدليل والقرينة والفرق بينهما في القانون.

الدليل اللغوي في القضاء السوري: هل يعد دليلاً أم قرينة؟

الدليل اللغوي: هو الدليل الذي يعتمد على اللغة، سواء كان مكتوباً أو منطوقاً، وقد يكون الدليل اللغوي نص قانوني، أو وثيقة، أو أي دليل آخر يعتمد على اللغة، (Homework.Study.com_موقع إلكتروني)، وفي الجريمة اللغوية لابدَّ فيها من توفر الدليل اللغوي، والأدلة اللغوية هي النصوص المكتوبة

أو المسموعة التي تستخدم للاستفادة منها في تقصي وإثبات أو نفي التهم المتعلقة بالجريمة وتشمل التسجيلات الصوتية والنصوص الكتابية مثل مكالمات الطوارئ، مذكرات الفدية، رسائل المكالمات المجهولة، الرسائل الانتحارية، الرسائل النصية، سجلات الشرطة، الاعترافات، تزوير البيانات، التهديدات أو الرشاوى أو المؤامرة أو شهادة الزور, والتشهير (Correa, Maite ,2013).

وقد "تحدثت الأدبيات عن الدليل اللغوي (Linguistic Evidence) من زوايا مختلفة، منها مثلاً: التساؤل حول: هل الدليل اللغوي يُؤخذ به من الأصل أم لا يؤخذ به ولا يُعتد به؟ وبالطبع فهو يعتمد على القانون الذي تجري فيه الإجراءات والمرافعات، فهناك دول تعتد بالخبراء والمتخصص من اللسانيين الجنائيين، في المقابل دول أخرى قد لا ترى أهمية لذلك (وقد نعد الدول العربية من ضمنها للأسف)، (العصيمي، 2020م).

ومما لاشكَّ فيه أن الأدلة اللغوية تلعب دوراً هاماً في الإثبات القضائي، ففي إنجلترا عام (2012) تعرضت السيدة (ديانا لي) للضرب المبرح وتشويه الجسد من قبل خطيبها الذي حاول إخفاء بصمات أصابعه وآثار جريمته بإضرام النار في جسدها، ولكن (الفاصلة) كشفت أمره، حيث عَمد إلى استخدام هاتف المجني عليها لإرسال رسائل نصّية كاذبة إلى عملائها، يَطلبُ منهم الابتعاد عن المنزل بهدف اكتساب مزيدٍ من الوقت للهروب، فكانت هذه (الفاصلة) هي الدّليل الجنائيّ الذي اعتُمد عليه في إصدار حكم السجن لمدة (34 عامًا)، فقد وضّح المحقق اللسانيّ الجنائيّ الشهير (جون أولسن) أنّ السيدة (ديانا) تستخدم (الوقفة) لإنهاء جملها، وليس (الفواصل)، وأنها لا تضع فراغًا بعد الفواصل كما فعل المجرم الذي قام بِوضع فراغات بعد الفواصل، و قام أيضاً بوضع فراغين بعد علامة الاستفهام، بينما (السيّدة لي) لا تفعل ذلك. حيث شكّلت هذه الملاحظات، دليلًا ثابتًا على أنّ (خطيبها ريان) هو المجرم الحقيقي، (نادر، 2019).

استطاع المجرم (ريان) أن يخفي عن العدالة بصمات أصابعه، ولكنه لم يستطع أن يخفي بصمته اللغوية والتي ظهرت جلياً في الرسائل المزعومة التي كتبها، وقد استطاع عالم اللغة الجنائي من تمييز أسلوبه من خلال إجراء فحص وتحليل لغوي دقيق لهذه البصمة، والتي أُعتبرت كدليل جنائي أوصل القضاء إلى هوية الفاعل، وبالتالي تحققت العدالة عن طريق اللغة

وفي الإطار القانوني السوري: فإن القانون السوري لم ينص صراحةً على الدليل اللغوي أو البصمة اللغوية ضمن وسائل الإثبات المنصوص عليها في قانون البينات السوري، أو قانون أصول المحاكمات الجزائية، إلا أن طبيعتها تجعلها تدخل ضمن نطاق الأدلة الفنية التي تُثبت بالخبرة، وفقاً للمواد (157 –134) من قانون البينات السوري رقم /359/ لعام 1947 وتعديلاته، التي تُجيز للقاضي إمكانية الاستعانة بأهل الخبرة في الأمور الفنية التي لا علم للقاضي بها ولا يجوز له أن يحكم فيها بعلمه أو برأيه دون الاستعانة بالخبرة الفنية، وهذا ما ستأتي الباحثة على ذكره وتفنيده في الفصل اللاحق.

وكون القانون السوري لم ينص عليها صراحةً فهي ليست قانونية، وعليه يمكن اعتبارها قرينة قضائية، والقرينة القضائية هي القرينة التي يستنبطها قاضي الموضوع من وقائع الدعوى المعروضة عليه، وهي أدلة غير مباشرة تقوم على استنتاجات القاضي، ولأن الإنسان قد يُخطئ في استنتاجاته لذلك تعد القرائن القضائية أضعف الأدلة.

لذلك وإن كان المشرع السوري أجاز للقاضي الأخذ بها، إلا أن الاجتهادات استحسنت أن يوجه القاضي معها إلى الخصم المستفيد منها اليمين المتممة عملاً بأحكام المادة /121/، من (قانون البينات) على أساس أن تلك القرينة لا تُشكل دليلاً كاملاً في الدعوى، ولا تجعل الدعوى خالية من الدليل، وفي القانون السوري "القرائن القضائية ليست مذكورة على سبيل الحصر كما الحال في القرائن القانونية المنصوص عليها في القانون، لأنها تُستنتج من موضوع كل دعوى وظروفها". (نشأت، _بلا تاريخ_ ص420).

إذاً، فالدليل هو وسيلة إثبات منصوص عليها في القانون، يعتمده القاضي لإثبات أو نفي واقعة ما مثل شهادة الشهود أو الخبرة الفنية، أما القرينة فهي استنتاج يستخلصه القاضي من واقعة ثابتة للوصول إلى واقعة أخرى مجهولة، والقرائن نوعان: إما قانونية (نص عليها القانون) أو قضائية (يستنتجها القاضي من ملابسات الدعوى).

وترى الباحثة، أنه ورغم تميز القانون السوري بالمرونة في قبول الأدلة المشروعة، لكنه لم يتضمن نصوصاً صريحةً خاصة بالبصمة اللغوية، ولا حتى أي دليل لغوي آخر، وفي غياب نص صريح في القانون السوري يحدد وضع البصمة اللغوية، يتجه فهم الباحثة للاجتهاد القضائي أنه يميل لمعاملتها "كقرينة قضائية" إذا كانت احتمالية أو غير مكتملة من مبدأ أنه (لا ترقى القرينة القضائية إلى مرتبة الدليل الكامل وإنما تبقى دليلاً ضعيفاً يجعل حق من تقررت لمصلحته قريب الاحتمال، "شربا 2020م") و"كدليل فني" إذا استوفت شروط الخبرة المنصوص عليها في قانون البينات السوري وتعديلاته.

1-5- الشروط التي يجب توفرها في قبول البصمة اللغوية أمام القضاء:

وترى الباحثة أنه حتى تُقبل البصمة اللغوية أو أي دليل لغوي آخر كوسيلة إثبات أمام القضاء، يجب أن تُحقق مجموعة من الشروط أو المعايير وبما يتوافق مع القواعد العامة للإثبات الجنائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية، ومن المبادئ المستقرة في الفقه والاجتهاد القضائي في سورية وأهمها:

1. المشروعية: يجب أن تتم عملية جمع النصوص وتحليلها بشكل قانوني، ودون انتهاك لحقوق الخصوصية أو سرية المراسلات التي تشترط الحصول على إذن قضائي للتنصت أو الحصول على المراسلات الخاصة وفق الأصول القانونية النافذة في سورية.

2. الاختصاص الفني للخبير: يجب أن يُجري التحليل اللغوي خبير مختص مقيد ضمن جداول الخبراء المعتمدين لدى وزارة العدل وفقاً للقوانين النافذة والمعمول بها في القضاء السوري والتي تحدد مهمة الخبراء وإجراءات تعيينهم.

3. سلامة المنهج العلمي: على الخبير اللغوي أن يستخدم منهجاً علمياً ومعترفاً به في مجال البصمة اللغوية، وأن يوضح للمحكمة الأسس التي اعتمدها للوصول إلى النتيجة، بما يتوافق مع المعايير الدولية لتحليل النصوص، حتى تتمكن المحكمة من تقدير القيمة الثبوتية للتقرير.

4. إمكانية المناقشة والرد: تقرير الخبير اللغوي ليس ملزماً للمحكمة بشكل قطعي، بل يجب عرضه على الخصوم وتمكينهم من مناقشته أو طلب خبرة مضادة وحق الدفاع المنصوص عليه في قانون البينات السوري ضمن المواد المتعلقة بالخبرة.

5. وضوح النتيجة: أي أن يكون التقرير الفني واضحاً في عباراته لا لَبس ولا غموض فيه بحيث يُمكن لمقام المحكمة فهم النتيجة النهائية بسهولة.

1-6- كيف ينظر القانون الدولي للأدلة اللغوية:

يستند العلم الجنائي الحديث إلى مبدأ تكامل الأدلة، الذي يقضي بضرورة جمع وتحليل أنواع مختلفة من القرائن لإنتاج صورة شاملة وموثوقة عن الواقعة محل التحقيق، وفي هذا الإطار تأتي البصمة اللغوية كعنصر داعم يُعزز من مصداقية ملف القضية عند دمجها مع أدلة مادية وتقنية أخرى، فالتشابه الأسلوبي بين نصوص مجهولة وأخرى منسوبة لمشتبه به قد يوجه مسار التحقيق نحو هوية محتملة، لكن قوة الإثبات ترتفع بدرجة أكبر عند اقتران هذا التشابه بوسائل أخرى مثل سجلات الاتصال أو التحاليل الرقمية أو المواد المادية المضبوطة.

و التوجه الأحدث في علوم الأدلة الجنائية يدعو لاعتبار البصمة اللغوية دليلاً مكملاً لا منفرداً حفاظاً على ضمانات المحاكمة العادلة، ففي النظام الأنجلوساكسوني أو ما يعرف بـ (النظام القانوني العام) ، الذي يتميز بالمرونة والواقعية، ويعتمد هذا النظام القضائي على حرية الإثبات، وتُقبل جميع أنواع الأدلة لكنها تخضع لمعايير صارمة لقبولها، فقد اعتمد النظام الأنجلوساكسوني التحليل اللغوي كدليل فني Expert Evidence، شريطة أن يثبت علمياً موثوقيته وفق معايير Daubert المعمول بها في المحاكم الأمريكية، وأن يكون ذا صلة، وغير مضلل أو متحيز،(Coulthard, 2017)، والدليل اللغوي وفق هذا النظام يشمل كل ما يتعلق باللغة كأداة إثبات، مثل: تحليلات لغوية للرسائل أو النصوص، والتسجيلات الصوتية، والشهادات اللغوية لخبراء لغويين وغيرها.

بينما في نظام روما الأساسي، يعترف القانون الجنائي الدولي بـ (الخبرة الفنية) كوسيلة لإثبات الوقائع وتدخل البصمة اللغوية ضمن الخبرة العلمية، لكن بشرط اتباع المنهجية العلمية، كأن يكون التحليل اللساني مبنياً على أسس علمية موثوقة، وأن يتاح للطرف الأخر حق الطعن.

وقد تعاملّ نظام روما الأساسي مع اللغة بوصفها دليلاً جنائياً، فقد أشارت المحكمة الجنائية الدولية في نظامها الأساسي إلى جرائم لغوية وجرائم غير لغوية، وللجرائم اللغوية صوراً مختلفة، حيث عدّ كل من (الإعلان، التهديد، التحريض، الرشوة، وشهادة الزور)، هي جرائم لغوية، ويجرّم كل من تصدر عنه اللغة ويجرّم من ينفذ هذه اللغة بوصفها أمراً تحريضياً أو إغراء أو تهديداً (العبادي، 2024م).

وهذه الجرائم أداتها اللغة، وأصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن على أشخاص بسبب تلك الجرائم اللغوية ، كما حصل في جريمة التحريض اللغوية التي وجهتها (المحكمة الجنائية الدولية لراوندا) (تهمة التحريض بشكل مباشر وعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية) لسيمون بيكيندي Simon Bikindi من خلال مؤلفاته الموسيقية والخطب التي ألقاها في التجمعات العامة التي كان لها أثر التحريض على الكراهية، والعنف ضد التوتسي، (موقع https://www.legal-tools.org/doc/c9bbfb/pdf) فكان الفعل النطقي الذي تمثل بالملفوظ القولي للجمل التحريضية التي ألقاها بيكيندي في خطاباته، والفعل الإنجازي أو الفعل المتضمن في القول، الذي حمل مقاصده التحريضية، والفعل التأثيري أو الفعل الناتج عن القول هو (الإبادة الجماعية) . التي راح ضحيتها أكثر من 800 ألف شخص من التوتسي خلال مدة لا تتجاوز 100 يوم، وإشغال (المحكمة الجنائية الدولية لراوندا) بالتحقيق والإجراءات المترتبة على الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، التي صدرت عن سيمون بيكيندي، وإصدار المحكمة الجنائية الدولية لراوندا بناء عليها الحكم بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً بحق بيكيندي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2008م. (رسالة مؤرخة، 2009م، موجه إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لراوندا).

فقد ثَبُتَ من خلال هذه القضية أن الدليل اللغوي (تحليل اللغة والخطاب) يمكن أن يكون عنصراً حاسماً في الإدانة، لأن الملفوظ اللغوي في حالة التحريض والتهديد وطلب الرشوة يعد جريمة تامة سواء اكتملت الجريمة بفعلها السلوكي أم لم تكتمل، وبذا عُدت القضية سابقة قانونية في القانون الجنائي الدولي أظهرت أن اللغة ليست مجرد وسيلة تواصل، بل قد تكون سلاحاً فتاكاً إذا أُستخدمت للتحريض في جرائم الحرب.

وترى الباحثة، أن نظام روما الأساسي يتقاطع مع القانون السوري فيما يخص قواعد الإثبات: فَكِلا النظامين القضائيين لم يَذكُرا "الدليل اللغوي" بشكل صريح، لكن يمكن إدراجه ضمن الخبرة أو الأدلة الفنية، كما أن كليهما يشترط أن يكون الدليل قائماً على منهج علمي ويمكن إخضاعه للنقاش والتمحيص.

فيما يختلف النظامين القضائيين في عدة نقاط أهمها: ففي النظام القضائي السوري، فالدليل اللغوي يمكن أن يُقبل كخبرة، لكنه يظل محدود القوة، ويحتاج دائماً إلى دعم من أدلة أخرى، بينما في نظام روما

والقانون الدولي: هناك انفتاح أكبر على الأدلة وفق المادة /51/ (القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات) ووفق المادة /69/ منه (الأدلة) حيث يمكن استخدام التسجيلات الصوتية والمرئية، والمنشورات، والوثائق الإلكترونية، والرسائل مع تحليلات لغوية لإثبات النية أو الهوية أو المساهمة في الجريمة، والبصمة اللغوية هنا قد تكون دليلاً حاسماً لإثبات المسؤولية الجنائية خاصة في الجرائم القائمة على الخطاب والتحريض الإعلامي مثلما حصل في قضية (راوندا).

ختاماً: نظام روما الأساسي لم يذكر "البصمة اللغوية" صراحة في نص قانوني لكنه يسمح بقبولها كدليل ضمنياً، لأنها تندرج تحت الأدلة المقبولة إذا كانت ذات صلة، وموثوقة، وقائمة على خبرة علمية، في حين ظل المشرع السوري في إطار القواعد العامة للخبرة دون تشريع نص قانوني صريح للبصمة اللغوية، ومن ثم يمكن القول أنه يُفهم الاتجاه القانوني في سورية، في ظل غياب النص القانوني الخاص، ميله إلى اعتبار البصمة اللغوية دليلاً فنياً مكملاً إذا استوفت شروط الخبرة، مع ضرورة تعزيزها بأدلة أخرى لضمان سلامة الحكم القضائي واحترام مبدأ اليقين القضائي.

1-7- مثال واقعي من أروقة المحاكم:

نزاع على ملكية ممر زراعي (شرَيْيك) في ريف طرطوس، وتنوه الباحثة أن هذه الحالة قد جُمعت ملامحها القانونية وتفاصيلها من خلال مقابلات وشهادات مهنية أجرتها الباحثة مع محامين عملوا في هذه الدعوة ضمن أروقة المحكمة في طرطوس داخل سورية، إلا أن تفاصيلها غير منشورة رسمياً بسبب خصوصية الملفات القضائية".

وفي تفاصيل الواقعة:

في إحدى القرى الزراعية التابعة لمنطقة القدموس في ريف طرطوس، قام المدعو (س) بوضع بوابة حديدية على ممر ترابي ضيق يمر بين أرضه وأرض جاره (ر)، مدعياً أن هذا الممر يقع ضمن ملكيته الخاصة، وله كامل الحق في إغلاقه.

في المقابل، اعترض (ر) مدعياً أن هذا الممر هو "شرَيك"، أي طريق مشترك بين الأراضي الزراعية يعود لعقود من الزمن، وكان يُستخدم من قبل والده وجيرانه للوصول إلى أراضيهم، وأن هذا الطريق غير قابل للتملك الخاص لأنه ممر عام عُرفاً.

وعندما تم اللجوء إلى القضاء، كانت النقطة الجوهرية تدور حول معنى الكلمة المستخدمة في عقد بيع قديم مؤرخ عام /1983/، بين جد المدعو (س) وجد المدعو (ر) ورد فيه: " يحدّ الأرض من الجهة الشمالية (شرَيك) للمواشي والدواب"

(س) قال إن الكلمة قد تشير إلى حدود غير محددة بدقة وليست دليلاً على حق المرور، بينما المدعو (ر) قال إن المصطلح له دلالة واضحة في عرف القرية على كونه طريقاً لا يُستملك من قِبل أحد.

عندما عُرضت القضية على المحكمة كان لابدّ من تفسير وتوضيح للمعنى العرفي والاصطلاحي لكلمة " شرَيك" موضوع النزاع في العقد وهنا قام القاضي بالاستئناس برأي مختار القرية ورئيس الوحدة الفلاحية في القرية ذاتها، الذين بدورهم أكدوا أن هذه الكلمة حسب اللهجة المحلية لأبناء الريف تُستخدم بمعنى " مكان مشترك الاستخدام" وغالباً ما تكون هذه الممرات محفوظة عرفياً ومستخدمة من قبل عائلات في القرية وأن هذا المصطلح يُقترن في اللهجة المحلية بعبارات مثل: " كل الأراضي إلها شرَيك للدواب" وهي تدل دائماً على الممرات العامة، لا الخاصة، وأكدوا على أنها تدل على الممرات المشتركة أو الطرق الزراعية القديمة التي تفصل بين الأراضي.

اقتنع القاضي بهذا الرأي واعتبر الكلمة تحمل دلالة عرفية قوية في اللهجة المحلية، تدل على حق مرور مشترك لا يمكن التعدي عليه أو احتكاره واستند إليه وحكم بإزالة البوابة وإبقاء الممر مفتوحاً للجميع.

توضح هذه الواقعة كيف يمكن أن يكون تفسير مصطلح محلي مثل" شرَيك" مفتاحاً لفهم النية والقصد خاصة في عقود الملكية القديمة، وكيف أن اللجوء إلى خبرة أهل القرية قد حسم النزاع لصالح العدالة، بعيداً عن الفهم الحرفي أو القانوني الضيق.

أظهرت الحالة السابقة كيف يمكن للاختلافات الفردية في الأسلوب اللغوي أن تشكل بصمة لغوي خاصة بالفرد ويمكن أن تُستخدم كدليل جنائي، وبالتالي تسهم في دعم العدالة.

تعقيب الباحثة: ففي هذه الحالة لجأ القاضي إلى أخذ رأي أهل الخبرة على سبيل الاستئناس ولم يحكم بعلمه، واعتبر رأي مختار القرية ورئيس الوحدة الفلاحية هو دليل فني مباشر واستمد قناعته منه وقام بإصدار حكمه بناءً عليه. وأن المختار ورئيس الوحدة الفلاحية قد قاموا بدور (الخبير اللغوي) وكان لخبرتهم اللغوية الدور الأساسي في حل النزاع كونه لا يوجد خبير لغوي في المحكمة وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل اللاحق.

2- المبحث الثاني: دور الخبير اللغوي في تحليل البصمة اللغوية لتحقيق العدالة

أفرد المشرع السوري ضمن قانون البينات ما يخول القاضي سواء من تلقاء نفسه، أو بناءً على طلب أطراف الدعوى على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تجعل من حكمه في الدعوى مبنياً على أسس قانونية وواقعية، بما يجعل من الحقيقة القضائية التي توصل إليها قريبة من الحقيقة الواقعية إن لم تكن مطابقة لها، فقد تعرض على القاضي مسائل متنوعة يحتاج الفصل في بعضها إلى مسائل فنية دقيقة من طبية وهندسية وخطية وحسابية وصناعية وزراعية وتجارية، ولا يتصور أن يلم بها جميعاً إلماماً يمكنه من تفهم جميع المسائل الفنية التي تعرض عليه، لذلك رأى المشرع ضرورة الترخيص للقاضي في أن يلجأ إلى أهل الخبرة فيما يُعرض عليه من مسائل فنية لكي يسترشد برأيهم في فهم تلك المسائل. (شربا، 2020م، 215).

فقد نصت المادة /138/ من قانون البينات السوري أنه (إذا كان الفصل في الدعوى موقوفاً على تحقيق أمور تستلزم معرفة فنية، كان للمحكمة من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب الخصوم، أن تقرر إجراء تحقيق فني بواسطة خبير واحد أو ثلاثة خبراء).

ومما يلاحظ في هذه المادة أن المشرع السوري لم يحصر الخبرة الفنية في أمور محددة بعينها، لا يجوز للقاضي الخروج عنها بل ترك الباب مفتوحاً أمامه للاستعانة بمن يراه مناسباً من أهل الخبرة الفنية بما يُفيد القضية، وهو ما يُحسب للمشرع السوري في اعتماد المرونة بما يخص موضوع الخبراء تحديداً، بما يتناسب مع التطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي وصعوبة حصر هذه الحاجة للخبراء في مواضيع محددة.

2-1- تعريف الخبير اللغوي:

يُعرّف كريستال (Crystal, 1997) الخبير اللغوي (أو عالم اللغة) بأنه: " الشخص الذي يدرس اللغة دراسة علمية، من حيث بنيتها وتطورها واستخدامها".

وعرّف كريستوفر هول وزميله (Christopher, Hall) بأن اللسانيّ الجنائيّ هو من يدرس ويفّسر استخدام اللغة بدءاً من مسح الجريمة أو الحدث أو الواقعة، ثم التحقيق في الشرطة، ثم المرافعات والمنازعات في المحكمة، ثم صدور الحكم مستخدماً التحليل اللسان التطبيقي أو تحليل الخطاب الناقد، (الرشودي، 2022م، 211).

فالخبير اللغوي هو الشخص المتخصص في علم اللغة (اللسانيات)، والذي يمتلك معرفة علمية دقيقة بمكونات اللغة المختلفة، من الأصوات إلى البنية والسياق، ويوظف هذه المعرفة في مجالات تطبيقية متعددة: مثل تعليم اللغة، الترجمة، تحليل الخطاب، ويطبّق أدوات التحليل اللغوي في سياقات جنائية وقضائية، بغية المساعدة في التحقيقات أو المحاكمات من خلال تحليل النصوص المكتوبة أو المنطوقة، والمنسوبة إلى متهمين أو أطراف أخرى ذات صلة بالجريمة والمساهمة في كشف الحقيقة وتقديم الرأي الفني للمحكمة.

تندرج هذه الخبرة ضمن ما يُعرف بـ "علم اللغة الجنائي" (Forensic Linguistics)، وهو العلم الذي يُعنى بتطبيق المبادئ اللغوية لتحليل الأدلة النصية في السياقات القانونية والجنائية.

2-2- تعريف الخبرة الفنية:

هي "تدبير تحقيقي يهدف إلى الحصول على معلومات ضرورية بواسطة أصحاب الخبرة والاختصاص، من أجل البت في مسائل فنية ذات طبيعة محددة تكون محل نزاع، ولا تلجأ المحكمة إليها إلا عند عدم إدراكها للمسألة المعروضة بنفسها، أو عندما تكون الأدلة المعروضة في الدعوى غير كافية لتوضيحها". (الحجار، موقع إلكتروني).

2-3- حجية الخبرة الفنية في التشريع السوري:

تعتبر الخبرة الفنية وسيلة من وسائل الإثبات التي نص عليها المشرع السوري، وجعلها إحدى الأدلة الهامة ضمن قانون البينات السوري (رقم 359 لعام 1947م).

والخبرة بوصفها مبدأً عاماً في الإثبات، هي دليل يُطرح في الدعوى ويمكن الأخذ به متى كان مستوفياً شروطه ومقوماته القانونية. وتقتصر الخبرة على المسائل الفنية التي يصعب على القاضي الإلمام بها دون المسائل القانونية. بل إنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي في المسائل الفنية بعلمها بل يجب الرجوع فيها إلى رأي أهل الخبرة، وطلب الاستعانة بالخبرة أمر متروك لتقدير المحكمة. (الحجار، موقع إلكتروني).

تنظم مواد قانون البينات السوري (رقم 359 لعام 1947م) الخبرة الفنية باعتبارها وسيلة من وسائل الإثبات، ويخضع الخبير للأحكام المنصوص عليها في المواد من (138إلى 153) والتي تُعنى بتعيين الخبراء، وتنظيم تقاريرهم، وقبولها أمام المحكمة.

2-4- الصلاحيات الممنوحة للقاضي بما يخص الخبرة الفنية في التشريع السوري:

يحق للمحكمة وفقاً للمادة /154/ من قانون البينات السوري على أنه:

1. للمحكمة، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أن تأمر بدعوة الخبير لحضور الجلسة إذا رأت في تقريره نقصاً، أو إذا رأت أن تستوضحه في مسائل معينة ولازمة للفصل في الدعوى".

2. وللمحكمة أن توجه إلى الخبير من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أحد الخصوم، من الأسئلة ما يكون مفيداً في إيضاح تلك المسائل.

3. ولها، إذا رأت عدم كفاية الإيضاحات، أن تأمر من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب الخصوم، بالقيام بتحقيق فني جديد، أو لعمل تكميلي تعهد به إلى الخبير نفسه أو إلى خبير آخر".

فنرى هنا أن المشرع قد منح القاضي إمكانية استجواب الخبير، وتوجيه الأسئلة الفنية إليه من قبل القاضي أو محامي الدفاع أو محامي الخصم، بل ويمكن طلب إعادة الخبرة من خبير آخر في حال وجود طعن جدي.

ونصت المادة رقم /142/: " للمحكمة أن تُعين خبراء ليدلوا برأيهم شفوياً في الجلسة دون الحاجة إلى تقديم تقرير، وفي هذه الحالة يثبت رأيهم في محضر الجلسة".

كما نصت المادة رقم /155/ أن " رأي الخبير لا يقيد المحكمة، وإذا حكمت المحكمة خلافاً لرأي الخبير، وجب عليها بيان الأسباب التي أوجبت إهمال هذا الرأي كله أو بعضه".

وهنا نرى بأن الخبرة الفنية تعتبر عنصراً مساعداً للقاضي وليست ملزمة له، والقاضي يستأنس بها في تكوين قناعته، لكنه غير ملزم بالأخذ بها ما لم تقتنع بها المحكمة. مع ذلك فإنه في القضايا المعتمدة على الأدلة الرقمية أو النصية، قد يكون تقرير الخبير اللغوي أداة حاسمة في توجيه مسار القضية، خاصة عندما يكون هو الدليل شبه الوحيد كرسائل التهديدات الإلكترونية أو الرسائل المجهولة النصية مثلاً.

2-5- مهام الخبير اللغوي:

يَلعب الخبير اللغوي دوراً حيوياً وهاماً في تحليل البصمة اللغوية للأدلة النصية المرتبطة بالقضايا المتنازع عليها أو الجرائم، ومن هذه المهام على سبيل المثال لا الحصر:

1. تحديد هوية الكاتب المجهول: يقوم الخبير اللغوي بدراسة أنماط الكتابة وتحليل الخصائص كالمفردات، والتراكيب، والأسلوب، وحتى الأخطاء اللغوية المميزة في النصوص أو التسجيلات الصوتية العائدة للمشتبه بهم لتحديد " البصمة اللغوية" والوصول لهوية الجاني.

حيث يقارن الخبير اللغوي النصوص الجنائية المجهولة بنصوص أخرى معروفة المصدر، بغرض التحقق من احتمالية كتابة كلا النصين من قبل الشخص نفسه(Olsson,2008).

2. **تحليل النصوص والخطابات:** يقوم الخبير اللغوي بتحليل النصوص المكتوبة كرسائل التهديد، ورسائل الانتحار، وطلبات الفدية، والتسجيلات الصوتية بما في ذلك المحادثات وأفعال الكلام، كالتشهير والقدح والذم ويركز على سياق إنجازها وليس فقط على بنيتها اللغوية، لتحديد النية والقصد وراء النصوص المكتوبة أو المنطوقة.

3. **تحليل السياق الاجتماعي والنفسي لتحديد الهوية اللغوية:** يساعد الخبير اللغوي في تحديد عمر المتحدث التقريبي، ومستواه التعليمي والثقافي، وجنسه، وحتى منطقته الجغرافية من خلال تحليل لغته وتحليل خطابه الصوتي، ففي المجتمعات متعددة اللهجات، يمكن للخبير اللغوي تحديد اللهجة التي ينتمي إليها المتحدث، وهو ما قد يكون له أهمية في بعض القضايا الجنائية. ويساعد التحليل اللغوي في إثبات أو نفي صحة حديث مسجل لمتهم بناءً على سمات لهجته، وتحليل الجوانب اللغوية في النص كاستخدام بعض المفردات، وطريقة أداء بعض العبارات وإنتاج بعض الأصوات كما ينطقها بعض المتحدثين باللغات الأجنبية مثلاً، أو القاطنين في إقليم معين أو المنتمين إلى طبقات اجتماعية معينة أو كبار السن أو الرجال أو النساء.

4. **فحص الأدلة اللغوية:** يقوم الخبير اللغوي بفحص الأدلة اللغوية لتقديمها في المحكمة، يشمل ذلك تحليل الشهادات اللغوية، والتفاصيل اللغوية في الجرائم، وتقديم الأدلة لتحديد الهوية اللغوية في بعض الجرائم.

5. **إعداد تقارير خبرة فنية:** بغرض تقديمها إلى المحاكم، حيث يُعد تحليل البصمة اللغوية أداة علمية داعمة في تقارير الأدلة الجنائية (Grant & Macleod,2018).

2-6- شروط تقرير الخبرة اللغوية (من وجهة نظر الباحثة)

يجب أن يعتمد تقرير الخبير اللغوي على أسس علمية ولغوية دقيقة، ومن أبرزها:

- **الحياد العلمي والمهني:** يجب أن يصدر التقرير عن دراسة منهجية خالية من التحيز، أي بلغة محايدة دون ترجيح مسبق لاتهام أو دفاع.
- **استخدام أدوات تحليل كمية ونوعية:** مثل برامج تحليل النصوص، والجداول المقارنة، والإحصاء اللغوي.
- **الوضوح والشفافية في المنهج:** من خلال شرح خطوات التحليل وأدواته العلمية.
- **إرفاق الأمثلة الداعمة:** كعرض مقاطع من النصوص محل التحليل ومقارنتها بأعمال صادرة عن المشتبه به.

2-7- الكفاءة العلمية والأكاديمية:

- أن يكون الخبير مؤهلاً علمياً ومُقيداً لدى الجهة القضائية المختصة أو معترفاً بكفاءته.

2-8- تنظيم مهنة الخبراء:

"يختلف تنظيم مهنة الخبراء من دولة لأخرى، وفي معظم دول العالم يشكل عمل الخبراء ركيزة أساسية لضمان العدالة وحماية الحقوق، إذ يتم وضع أنظمة وقوانين تحدد شروط اعتمادهم وآليات اختيارهم، ومعايير أدائهم، بما يضمن الحياد والكفاءة في تقديم الرأي الفني للقضاء.

ولكن بشكل عام تعتمد أكثر الدول في تشريعاتها في إسناد مهمة الخبرة إلى خبراء اختصاصيين ليسوا من موظفي وزارة العدل بل هم مجموعة من الأشخاص الذين يرغبون في القيام بمهمة الخبرة التي تطلبها المحاكم في صدد نزاعات محتملة تستدعي اللجوء إلى تحقيق فني، وتوجب أكثر التشريعات في دول العالم ومنها الدول العربية على المحاكم تعيين الخبراء عندما تستدعي وقائع اللجوء إلى الخبرة الفنية، من خبراء اختصاصيين مقيدين في جدول خاص تضعه وزارة العدل، بحيث لا يجوز للقاضي تعيين خبير من خارج الجدول إلا إذا كانت طبيعة الدعوى تستدعي تعيين خبير، وليس في الجداول اختصاصي يستطيع أن يقوم بمهمة الخبرة، هذا مع الأخذ بالحسبان الدول التي تأخذ بنظام الخبراء الموظفين، والتي تلزم من حيث المبدأ المحاكم فيها تعيين الخبراء من خبراء دائرة الخبرة وإذا لم يوجد الاختصاص المطلوب تستطيع عندئذ التعيين من خبراء الجدول، لذا فإن خبراء الجدول هم أشخاص اختصاصيون في علوم ومعارف متعددة ومتنوعة غير متفرغين للعمل في المحاكم يمارسون مهنة حرة تتعلق باختصاصهم وقد يكونون موظفين في الجهات العامة الأخرى تسمح لهم إدارتهم القيام بمهمة الخبرة في المحاكم خارج أوقات دوامهم وبما لا يتعارض مع وظيفتهم، ويطلبون القيد في الجدول الخاص الذي تعده وزارة العدل وتعممه على المحاكم فيها كي تقوم تلك المحاكم بالاستعانة بهم عندما تستدعي طبيعة الوقائع المثارة في الدعوى اللجوء إلى الخبرة الفنية، وتجدر الإشارة إلى أن كل التشريعات أجازت للمحاكم تعيين الخبراء من غير الجهات التي تم تحديدها وذلك بشرط عدم وجود خبير فيها يستطيع القيام بمهمة الخبرة وضرورة بيان ذلك في الحكم الصادر بالتعين، وهذا يقوم على القواعد العامة والتي تستند على الأصل وهو حرية القاضي في اللجوء إلى الخبرة الفنية وحريته في تعيين من يشاء من الخبراء الاختصاصيين طالما أن الهدف هو الوصول إلى الحقيقة التي تؤدي إلى العدالة"، (واصل ، 2018م).

ختاماً يمكننا القول إن:

- الخبرة، وفق القانون السوري، هي من الوسائل غير الملزمة للقاضي، لكنها تُساعد في تكوين القناعة القضائية، خصوصاً إذا تعلقت بنقاط فنية لا يملك القاضي القدرة على تقديرها دون عون مختص.

- قد تحتاج الأدلة اللغوية كشهادة الشهود واعترافات المتهمين والأقوال والنصوص المكتوبة والمستندات التي قد توجد في مسرح الجريمة إلى عمل الخبير اللغوي الجنائي لتحليلها والاستنتاج منها للتوصل إلى إدانة أو تبرئة المتهمين.
- يلعب الخبير اللغوي دوراً هاماً في دعم العدالة الجنائية، لذلك فإن اعتماد الخبير اللغوي ضمن منظومة الإثبات القضائي، وتطوير البنية القانونية التي تنظم عمله، يمثلان ضرورة لحماية الحقوق وتحقيق العدالة الجنائية الفعالة.

3- المبحث الثالث: استبانة عن مدى إمكانية الاستفادة من البصمة اللغوية في تحقيق العدالة على مستوى نقابة محامي طرطوس

3-1- إجراءات البحث:

المجتمع الأصلي للبحث وعينته:

تكوّن المجتمع الأصلي للبحث من جميع المحامين المسجلين في فرع نقابة المحامين في مدينة طرطوس ومن قضاتها.

وتكونت عينة البحث من (106) محام ومحامية مع (4) قضاة، وتم سحب عينة المحامين بطريقة المسح الإحصائي الشامل حيث تم الوصول إلى العينة المذكورة في حين تم اعتماد طريقة العينة القصدية فيما يخص القضاة، مع مراعاة عدم شمول العينة الاستطلاعية التي بلغت (20) محامٍ ومحامية طُبقت عليهم إجراءات الدراسة السيكومترية، والجدول رقم (1) يبين توزع أفراد العينة وفق متغيرات البحث.

الجدول (1) توزع عينة المحامين حسب متغيرات البحث

المتغيرات				الجنس	
				ذكر	أنثى
الخبرة	أقل من 5 سنوات	العمر	أقل من 30 سنة	6	1
			30-50	7	1
			أكثر من 50 سنة	1	3
	10-5سنوات	العمر	أقل من 30 سنة	9	9
			30-50	14	9
			أكثر من 50 سنة	4	3
	أكثر من10 سنوات	العمر	أقل من 30 سنة	3	0
			30-50	9	6
			أكثر من 50 سنة	14	7

المصدر: مخرجات SPSS26

3-2- أدوات البحث:

بعد اِطّلاع الباحثة على عدد من الأبحاث والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع البحث قامت الباحثة بتصميم استبانتي البحث، حيث تكونت الأولى من (28) فقرة تتعلق بعلم اللغة الجنائي ودور البصمة اللغوية في تحقيق العدالة وهي مقسمة إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول (علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية) ويشمل البنود (8-1).
- المحور الثاني (تطبيقات علم اللغة الجنائي) ويشمل البنود (23-9).
- المحور الثالث (إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة) ويشمل البنود (28-24).

في حين تكونت الثانية من (10) فقرة وسؤال مغلق وثلاثة أسئلة مفتوحة.

صدق الاستبانة:

صدق المحكمين:

للتأكد من صدق بنود الاستبانة لقياس ما وضعت لقياسه، اعتمدت الباحثة على صدق المحكمين، ولأجل ذلك عرضت الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، بغرض توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن صدق المحتوى لهذه الاستبانة، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم، حيث تم صياغة بعض البنود وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية والمطبعية.

صدق الاتساق الداخلي لاستبانة المحامين:

تم توزيع الاستبانة على العينة الاستطلاعية البالغة (20) محامي ومحامية، وتم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات استبانة المحامين من خلال اختبار العلاقة بين متوسط كل فقرة والمتوسط الكلي للاستبانة ككل ويبين الجدول الآتي النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (2) نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية

م	Correlations		
	الفقرات	محور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	
1	يجمع علم اللغة الجنائي بين اللغة والقانون.	الارتباط بيرسون	.790**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
2	البصمة اللغوية هي جزء من علم اللغة الجنائي.	الارتباط بيرسون	.753**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
3	لكل فرد بصمة لغوية تميزه عن غيره.	الارتباط بيرسون	.915**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
4	نستطيع إجراء فحص وتحليل للبصمة اللغوية.	الارتباط بيرسون	.782**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
5	تكشف البصمة اللغوية عن الخصائص الفريدة لصوت الشخص.	الارتباط بيرسون	.907**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
6	تكشف البصمة اللغوية عن الأنماط الكتابية الفريدة للشخص.	الارتباط بيرسون	.927**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
7	يتطلب تحليل اللغة الجنائية خبراء متخصصين في علم اللغة والتحقيق الجنائي.	الارتباط بيرسون	.843**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
8	تحليل اللغة في القضايا الجنائية مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً.	الارتباط بيرسون	.827**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
**** الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01 وهو دال عند 0.05**			

المصدر: مخرجات SPSS26

يبين الجدول (2) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (a= 0.05) بين جميع فقرات استبانة المحامين وبين متوسط محور (علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية) والنتيجة تحقق صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

الجدول (3) نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور تطبيقات علم اللغة الجنائي

م	Correlations		
	الفقرات	محورتطبيقات علم اللغة الجنائي	
9	يسهم علم اللغة الجنائي في تحديد المنطقة الجغرافية والبيئة الاجتماعية للمتهم.	الارتباط بيرسون	.464**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
10	تساعد البصمة اللغوية في تحديد هوية مرسل الرسائل المجهولة.	الارتباط بيرسون	.702**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
11	تساعد البصمة اللغوية في تحديد هوية مرسل رسائل التهديد والابتزاز.	الارتباط بيرسون	.702**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
12	يسهم التحليل اللغوي للبصمة اللغوية في فض النزاعات على ملكية العلامة التجارية.	الارتباط بيرسون	.380**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
13	يسهم تحليل البصمة اللغوية في التحقق من السرقات الأدبية.	الارتباط بيرسون	.249**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.010
14	يساعد تحليل البصمة اللغوية في تأييد أو دحض واقعة الانتحار في رسائل الانتحار.	الارتباط بيرسون	.589**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
15	يساعد التحليل اللغوي للبصمة اللغوية من التحقق من صحة نسبة النص إلى مؤلفه وكشف محاولات الانتحال.	الارتباط بيرسون	.626**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
16	يساعد تحليل البصمة اللغوية للنصوص المستخدمة في رسائل طلب الفدية من تحديد هوية الخاطف.	الارتباط بيرسون	.645**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
17	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم الابتزاز الإلكتروني، والاحتيال عبر الإنترنت، من تحديد هوية مرتكبيها.	الارتباط بيرسون	.707**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
18	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم استدراج القاصرين عبر الشبكة إلى تضييق دائرة البحث.	الارتباط بيرسون	.616**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
19	يسهم التحليل اللغوي في فض منازعات العقود.	الارتباط بيرسون	.741**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000

20	يساعد تحليل اللغة في تحديد هوية المتحدث في التسجيلات الصوتية أو المرئية.	الارتباط بيرسون	.644**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
21	يساعد تحليل الكلمات المستخدمة في المنشورات والمقالات والتعليقات في تحديد فيما إذا كانت تشهيرية ومسيئة.	الارتباط بيرسون	.657**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
22	يساعد استخدام البصمة اللغوية في تحليل خطابات المسؤولين.	الارتباط بيرسون	.446**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
23	يساعد تحليل البصمة اللغوية النصوص المستخدمة في التشهير والقذف من تحديد هوية من قام بالكتابة.	الارتباط بيرسون	.646**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
**** الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01 وهو دال عند 0.05**			

المصدر: مخرجات SPSS26

يبين الجدول (3) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (a= 0.05) بين جميع فقرات استبانة المحامين وبين متوسط محور (تطبيقات علم اللغة الجنائي) والنتيجة تحقق صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

الجدول (4) نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة

م	Correlations		
	الفقرات	محور إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة	
24	يسهم تطبيق البصمة اللغوية في القضايا الجنائية في إثبات أو تبرئة المتهم.	الارتباط بيرسون	.734**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
25	تساعد البصمة اللغوية التحقيقات الجنائية في تحديد هوية الجناة.	الارتباط بيرسون	.777**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
26	يلعب التحليل اللغوي للأدلة المنطوقة والمكتوبة التي يتركها الجناة في مسرح الجريمة دوراً هاماً في حل وفك ألغاز الجريمة وكشف الحقيقة.	الارتباط بيرسون	.800**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
27	يساعد علم اللغة الجنائي محامي الدفاع في تحقيق العدالة لموكليه.	الارتباط بيرسون	.845**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
28	يؤدي إهمال الأخذ بالبصمة اللغوية إلى ضياع حقوق الأفراد في النزاعات القضائية.	الارتباط بيرسون	.826**
		(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000
**** الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01 وهو دال عند 0.05**			

المصدر: مخرجات SPSS26

يبين الجدول (4) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (a= 0.05) بين جميع فقرات استبانة المحامين وبين متوسط محور (إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة) والنتيجة تحقق صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

الصدق البنائي لاستبانة المحامين

تم التأكد من الصدق البنائي لمحاور الاستبانة من خلال اختبار العلاقة بين متوسط كل محور والمتوسط الكلي للاستبانة ككل ويبين الجدول الآتي النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (5) نتائج الصدق البنائي لاستبانة المحامين				
Correlations				
الإحصاءات		علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	تطبيقات علم اللغة الجنائي	إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة
المحور الكلي	الارتباط بيرسون	0.717**	0.888**	0.719**
	(Sig) القيمة الاحتمالية	0.000	0.000	0.000

المصدر: مخرجات SPSS26

يبين الجدول (5) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (a= 0.05) بين جميع المحاور الفرعية لاستبانة المحامين وبين المتوسط الكلي للاستبانة والنتيجة تحقق الصدق البنائي للاستبانة.

ثبات الاستبانة

- طريقة ألفا كرونباخ:

تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معادلة ألفا-كرونباخ لدرجات أفراد العينة الاستطلاعية من المحامين على بنود الاستبانة ككل وبلغت قيمته (0.915)، وتشير إلى درجة ثبات مرتفعة للاستبانة.

الجدول (6) نتائج الثبات ألفا كرونباخ لاستبانة المحامين	
Reliability Statistics	
عدد فقرات الاستبانة	ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
28	.915

المصدر: مخرجات SPSS26

الثبات بطريقة الإعادة:

تم تطبيق استبانة المحامين على العيّنة الاستطلاعية ذاتها من المحامين بتاريخ 2/7/2025 ثم تمّت إعادة التطبيق بعد أسبوعين على أفراد العينة أنفسهم، وحساب معامل الارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين الأول والثاني، حيث بلغ (0.869) مما يشير إلى درجة ثبات مرتفعة للاستبانة.

الجدول (7) نتائج الثبات ألفا كرونباخ لاستبانة المحامين		
الثبات بالإعادة	**التطبيق الثاني**	
التطبيق الأول	الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
	0.869	0.000

المصدر: مخرجات SPSS26

وفيما يخص أداة المقابلة مع السادة القضاة فقد تم الاكتفاء بصدق المحكمين لكون عدد القضاة المقابلين هو /4/ فقط.

3-3- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

مفتاح تصحيح أسئلة الدراسة وتحديد اتجاهها؟

قامت الباحثة باعتماد مقياس (ليكرت الخماسي المتدرج) (5-4-3-2-1) كما اعتمدت معياراً للحكم على متوسط إجابات المحامين كما هو موضح في الجدول رقم (8). مستخدمة القانون الآتي:

طول الفئة = أعلى درجة للإجابة في الاستبانة – أدنى درجة للإجابة في الاستبانة

عدد فئات الإجابة

المعيار = درجة الإجابة العليا (بدرجة مرتفعة جداً) – درجة الإجابة الدنيا (بدرجة منخفضة جداً)/ عدد فئات الإجابة.

المعيار = $\frac{5-1}{5}$ = 0,8 وبناء عليه تكون الدرجات على النحو التالي:

الجدول (8) معيار الحكم على متوسط نتائج الدراسة

المجال	**من 1- 1.80**	**1.81- 2.60**	**2.61- 3.40**	**3.41 – 4.20**	**4.21 – 5**
الاتجاه	منخفض		متوسط		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة

السؤال الرئيس: ما مدى معرفة المحامين بأهمية علم اللغة الجنائي ودوره في تحقيق العدالة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى معرفة المحامين بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية؟
2. ما مدى معرفة المحامين بتطبيقات علم اللغة الجنائي؟
3. ما مدى معرفة المحامين بإسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة؟

تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات المحامين وتحديد اتجاه الإجابات عن كل بند من بنود الاستبانة، والجدول رقم (9) يبيّن المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين عن بنود الاستبانة.

الجدول (9) المتوسطات الحسابية لإجابات المحامين عن بنود الاستبانة

الإحصاءات الوصفية			
م	الفقرات		
	المحور الأول: علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	**متوسط الإجابة**	**اتجاه الإجابة**
1	يجمع علم اللغة الجنائي بين اللغة والقانون.	3.2358	متوسط
2	البصمة اللغوية هي جزء من علم اللغة الجنائي.	2.7925	متوسط
3	لكل فرد بصمة لغوية تميزه عن غيره.	2.9623	متوسط
4	نستطيع إجراء فحص وتحليل للبصمة اللغوية.	2.5000	منخفض
5	تكشف البصمة اللغوية عن الخصائص الفريدة لصوت الشخص.	2.9151	متوسط
6	تكشف البصمة اللغوية عن الأنماط الكتابية الفريدة للشخص.	2.9528	متوسط
7	يتطلب تحليل اللغة الجنائية خبراء متخصصين في علم اللغة والتحقيق الجنائي.	4.2453	مرتفع
8	تحليل اللغة في القضايا الجنائية مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً.	4.0849	مرتفع
	متوسط إجابات علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	**3.2111**	**متوسط**
	المحور الثاني : تطبيقات علم اللغة الجنائي	**متوسط الإجابة**	**اتجاه الإجابة**
9	يسهم علم اللغة الجنائي في تحديد المنطقة الجغرافية والبيئة الاجتماعية للمتهم.	3.4245	مرتفع
10	تساعد البصمة اللغوية في تحديد هوية مرسل الرسائل المجهولة.	3.5943	مرتفع
11	تساعد البصمة اللغوية في تحديد هوية مرسل رسائل التهديد والابتزاز.	3.5943	مرتفع
12	يسهم التحليل اللغوي للبصمة اللغوية في فض النزاعات على ملكية العلامة التجارية.	2.8302	متوسط
13	يسهم تحليل البصمة اللغوية في التحقق من السرقات الأدبية.	3.0000	متوسط
14	يساعد تحليل البصمة اللغوية في تأييد أو دحض واقعة الانتحار في رسائل الانتحار.	4.3019	مرتفع
15	يساعد التحليل اللغوي للبصمة اللغوية من التحقق من صحة نسبة النص إلى مؤلفه وكشف محاولات الانتحال.	2.9151	متوسط
16	يساعد تحليل البصمة اللغوية للنصوص المستخدمة في رسائل طلب الفدية من تحديد هوية الخاطف.	3.8396	مرتفع
17	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم الابتزاز الإلكتروني، والاحتيال عبر الإنترنت، من تحديد هوية مرتكبيها.	3.9717	مرتفع

18	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم استدراج القاصرين عبر الشبكة إلى تضييق دائرة البحث.	4.0000	مرتفع
19	يسهم التحليل اللغوي في فض منازعات العقود.	2.9340	متوسط
20	يساعد تحليل اللغة في تحديد هوية المتحدث في التسجيلات الصوتية أو المرئية.	3.2547	متوسط
21	يساعد تحليل الكلمات المستخدمة في المنشورات والمقالات والتعليقات في تحديد فيما إذا كانت تشهيرية ومسيئة.	3.2453	متوسط
22	يساعد استخدام البصمة اللغوية في تحليل خطابات المسؤولين.	2.8113	متوسط
23	يساعد تحليل البصمة اللغوية النصوص المستخدمة في التشهير والقذف من تحديد هوية من قام بالكتابة.	2.9623	متوسط
	متوسط إجابات محور تطبيقات علم اللغة الجنائي	**3.3786**	**متوسط**
	المحور الثالث: إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة	**متوسط الإجابة**	**اتجاه الإجابة**
24	يسهم تطبيق البصمة اللغوية في القضايا الجنائية في إثبات أو تبرئة المتهم.	3.4623	مرتفع
25	تساعد البصمة اللغوية التحقيقات الجنائية في تحديد هوية الجناة.	3.4340	مرتفع
26	يلعب التحليل اللغوي للأدلة المنطوقة والمكتوبة التي يتركها الجناة في مسرح الجريمة دوراً هاماً في حل وفك ألغاز الجريمة وكشف الحقيقة.	3.9057	مرتفع
27	يساعد علم اللغة الجنائي محامي الدفاع في تحقيق العدالة لموكليه.	3.3868	متوسط
28	يؤدي إهمال الأخذ بالبصمة اللغوية إلى ضياع حقوق الأفراد في النزاعات القضائية.	3.1509	متوسط
	متوسط إجابات محور إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة	**3.4679**	مرتفع
	المتوسط العام	**3.3467**	**متوسط**

المصدر: مخرجات SPSS26

السؤال الرئيسي: ما مدى معرفة المحامين بأهمية علم اللغة الجنائي ودوره في تحقيق العدالة؟

التحليل العام:

- المتوسط العام للإجابات: 3.3467
- اتجاه الإجابة: متوسط

هذا يشير إلى أن معرفة المحامين بعلم اللغة الجنائي ودوره في تحقيق العدالة ليست منخفضة ولكنها ليست عالية أيضاً، بل تقع في المستوى المتوسط، مع وجود بعض المحاور التي تميل نحو المعرفة المرتفعة.

السؤال الفرعي الأول: ما مدى معرفة المحامين بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية؟

التحليل:

- متوسط إجابات هذا المحور: 3.2111
- اتجاه الإجابة: متوسط

المحامون لديهم معرفة متوسطة بمفاهيم علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية، لكن هناك تفاوت بين الفقرات:

- أعلى فقرتين:
  - يتطلب تحليل اللغة الجنائية خبراء متخصصين (4.2453)
  - تحليل اللغة مكلف ويستغرق وقتاً (4.0849)

وهذا يدل على إدراك المحامين لصعوبة وتعقيد المجال.

- أدنى فقرة:
  - نستطيع إجراء فحص وتحليل للبصمة اللغوية (2.5)

تشير إلى ضعف في المعرفة العملية أو التقنية.

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى معرفة المحامين بتطبيقات علم اللغة الجنائي؟

التحليل:

- متوسط إجابات هذا المحور: 3.3786
- اتجاه الإجابة: متوسط

وهذا يشير أن هناك معرفة متوسطة تميل إلى المرتفعة، خاصة في التطبيقات المرتبطة بالقضايا الجنائية.

- أعلى الفقرات:
  - تحليل اللغة في جرائم الإنترنت (3.9717)
  - استدراج القاصرين عبر الشبكة (4.0000)
  - رسائل طلب الفدية (3.8396)

وتشير إلى وعي جيد بالتطبيقات الحديثة.

- أدنى الفقرات:

- تحليل خطابات المسؤولين (2.8113)
- فض منازعات العقود (2.9340)

وتشير إلى ضعف في إدراك التطبيقات غير الجنائية.

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى معرفة المحامين بإسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة؟

التحليل:

- متوسط إجابات هذا المحور: 3.4679
- اتجاه الإجابة: مرتفع

هذا المحور سجل أعلى متوسط بين المحاور الثلاثة، مما يدل على أن المحامين يدركون جيداً أهمية البصمة اللغوية في تحقيق العدالة، خاصة في:

- حل ألغاز الجريمة وكشف الحقيقة (3.9057)
- إثبات أو تبرئة المتهم (3.4623)

وهذا يعكس وعياً متقدماً بأهمية هذا العلم في السياق القضائي.

الخلاصة:

الجدول (10) خلاصة تحليل أسئلة الدراسة

المحور	المتوسط	الاتجاه	التحليل
علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	3.2111	متوسط	توجد معرفة مفاهيمية جيدة، لكن التطبيق العملي ضعيف
تطبيقات علم اللغة الجنائي	3.3786	متوسط	وعي جيد بالتطبيقات الجنائية، أقل في التطبيقات المدنية
إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة	3.4679	مرتفع	إدراك واضح لدور البصمة اللغوية في دعم العدالة
المتوسط العام	3.3467	متوسط	معرفة عامة جيدة، لكنها بحاجة إلى تعزيز وتدريب متخصص

المصدر: من إعداد الباحثة

3-4- نتائج فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لدور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة.

لاختبار الفرضية نستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss26 على اعتبار وجود متغيرين مستقلين هما علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وتطبيقات علم اللغة الجنائي ومتغير تابع واحد هو إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة وفق الآتي:

الجدول (11) معاملات ارتباط الانحدار الخطي المتعدد

معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
.386	.397	.630	1

المصدر: مخرجات SPSS26

يوضح الجدول (11) قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 0.63 ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 0.397 ومعامل التحديد المصحح R^{-2} والذي بلغ 0.386 يعني أن المتغيرات المستقلة (X) (علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية – تطبيقات علم اللغة الجنائي) استطاعت ان تفسر 38.6% من التغيرات الحاصلة في إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة (Y) والباقي (61.4%) يُعزى إلى عوامل أخرى غير داخلة في الدراسة.

تحليل التباين لتحديد القوة التفسيرية للنموذج (المعنوية)

جدول رقم (12) تحليل التباين (القوة التفسيرية للنموذج)

ANOVA[a]

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
1	الانحدار	18.217	2	9.108	33.974	.000
	البواقي	27.614	103	.268		
	المجموع	45.831	105			

a. Dependent Variable: إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة

b. Predictors: (Constant), علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية – تطبيقات علم اللغة الجنائي

المصدر: مخرجات SPSS26

يمثل الجدول (12) جدول تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما يتبين من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (القيمة الاحتمالية sig أصغر من 0.05) مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية وبالتالي فهو معنوي.

قيم معامل الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية:

يوضح الجدول رقم (13) قيم معاملات الانحدار واختبارات المعنوية الاحصائية لتلك المعاملات.

جدول رقم (13) قيم معاملات الانحدار والاختبار المعنوي الاحصائي

النموذج		معاملات غير قياسية		معاملات قياسية	T	القيمة الاحتمالية (sig)
		B	Std. Error	Beta		
1	الثابت (Constant)	.624	.360		1.733	.086
	علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	.021	.074	.023	.284	.777
	تطبيقات علم اللغة الجنائي	.822	.109	.621	7.545	.000
a. Dependent Variable: إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة						

المصدر: مخرجات SPSS26

من الجدول (13) نجد أن المتغير المستقل الأول (علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية) ليس ذو أثر معنوي (غير دال إحصائياً) حيث القيمة الاحتمالية له 0.777 وهي أكبر من (0.05) ليس له أي أثر في حين أن الأثر هو فقط للمتغير المستقل الثاني وهو (تطبيقات علم اللغة الجنائي) وهو ذو أثر معنوي (دال إحصائياً)، كما يبين الجدول قيمة الثابت (Constant). ومن خلال المعاملات الواردة في الجدول تم استبعاد المتغير المستقل الأول لعدم معنويته، واستناداً إلى هذه النتيجة تم تحديد شكل معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع وفق الآتي:

$$y = 0.624 + 0.822\ X_2$$

من معادلة الانحدار الخطي المتعدد يتبين الآتي:

تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي تبايناً واضحاً في أثر المتغيرات المستقلة على تحقيق العدالة. فقد تبين أن المتغير الأول، المتمثل في "علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية"، لا يحمل دلالة إحصائية تُعزز من دوره في تفسير التغير في المتغير التابع، إذ بلغت القيمة الاحتمالية 0.777 (p-value)، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وهذا يشير إلى أن المعرفة النظرية أو المفاهيمية بهذا المجال، رغم أهميتها الأكاديمية، لا تُترجم بالضرورة إلى أثر مباشر في دعم العدالة من وجهة نظر الممارسين القانونيين.

في المقابل، أظهرت نتائج التحليل أن المتغير الثاني، "تطبيقات علم اللغة الجنائي"، يُعد ذا أثر معنوي دال إحصائياً، حيث ساهم بشكل ملحوظ في تفسير التغير في المتغير التابع. ويعكس هذا أن الفاعلية

الحقيقية لهذا الحقل المعرفي تكمن في ممارساته العملية، مثل تحليل الخطاب الجنائي، وتحديد الهوية اللغوية، وتقديم الأدلة اللغوية أمام القضاء. من منظور المحامين، فإن القيمة المضافة لعلم اللغة الجنائي لا تتحقق بمجرد الإلمام النظري، بل من خلال توظيف أدواته وتقنياته في السياقات القضائية الفعلية، بما يسهم في تعزيز الموضوعية وكشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وبين تحقيق العدالة من وجهة نظر المحامين.

لاختبار الفرضية نستخدم معامل الارتباط بيرسون بالاعتماد على الحزمة الإحصائية SPSS26 وفق الآتي:

جدول رقم (14) قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين محوري علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وتحقيق العدالة

Correlations		
علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية	الإحصاءات	إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة
	معامل الارتباط بيرسون	.254**
	القيمة الاحتمالية	0.009

المصدر: مخرجات SPSS26

من الجدول (14) نجد أن قيمة معامل الارتباط /0.254/ وبما أن القيمة الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وبين تحقيق العدالة من وجهة نظر المحامين.

تشير النتيجة إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة بين معرفة المحامين بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية، وبين إدراكهم لإسهامها في تحقيق العدالة.

أي كلما زادت معرفة المحامي بالمجال، زاد إدراكه لأهميته في العدالة، ولكن العلاقة ليست قوية جداً.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنه ورغم أن المعرفة بعلم اللغة الجنائي ليست عالية جداً (كما رأينا في المتوسطات)، إلا أنها تلعب دوراً حقيقياً في تشكيل وعي المحامين بأهمية هذا العلم في تحقيق العدالة.

وهذا يشير إلى أن تعزيز المعرفة النظرية والتطبيقية بهذا المجال قد يؤدي إلى تحسين استخدامه في الدفاع، والتحقيق، وتقديم الأدلة.

وهذه العلاقة الإحصائية تعكس قابلية لدى المحامين لتبني علم اللغة الجنائي كأداة قانونية فعالة، بشرط أن يتم تدريبهم عليه وتوفير بيئة قانونية داعمة.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيقات علم اللغة الجنائي وبين تحقيق العدالة من وجهة نظر المحامين.

لاختبار الفرضية نستخدم معامل الارتباط بيرسون بالاعتماد على الحزمة الإحصائية SPSS26 وفق الآتي:

الجدول (15) قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين محوري تطبيقات علم اللغة الجنائي وتحقيق العدالة

Correlations		
تطبيقات علم اللغة الجنائي	الإحصاءات	إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة
	معامل الارتباط بيرسون	.630**
	القيمة الاحتمالية	0.009

المصدر: مخرجات SPSS26

من الجدول (15) نجد أن قيمة معامل الارتباط /0.630/ وبما أن القيمة الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيقات علم اللغة الجنائي وبين تحقيق العدالة من وجهة نظر المحامين.

أي كلما زادت معرفة المحامين بتطبيقات هذا العلم، زاد إدراكهم لأهميته في دعم العدالة الجنائية والمدنية. وهذا يعكس أن المحامين لا يكتفون بالمعرفة النظرية، بل يربطون بين التطبيق العملي (مثل تحليل رسائل التهديد، رسائل الانتحار، العقود، التسجيلات الصوتية) وبين تحقيق العدالة القضائية.

وتعزو الباحثة وجود ارتباط قوي بين تطبيقات علم اللغة الجنائي وإسهامه في تحقيق العدالة إلى أن هذا العلم بات يُنظر إليه كأداة قانونية مساندة في كشف الحقيقة، سواء في القضايا الجنائية أو المدنية.

والبصمة اللغوية، بوصفها تقنية تحليلية تعتمد على الخصائص الفردية للغة، تتيح إمكانية تحديد هوية المتحدث أو الكاتب، مما يعزز من موثوقية الأدلة اللغوية في التحقيقات والمحاكمات.

كما تعكس هذه النتيجة إدراكاً متزايداً لدى المشتغلين بالقانون (محامين، قضاة، خبراء جنائيين) لأهمية إدماج علم اللغة الجنائي ضمن منظومة العدالة، خاصة في الحالات التي يصعب فيها الوصول إلى أدلة مادية مباشرة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات المحامين على استبانة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة تعزى لمتغير الخبرة القانونية.

لاختبار الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بالاعتماد على الحزمة الإحصائية SPSS26 وفق الآتي:

جدول رقم (16) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بحسب متغير الخبرة القانونية

ANOVA

دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	1.319	2	.659	3.063	.051
ضمن المجموعات	22.178	103	.215		
المجموع	23.497	105			

المصدر: مخرجات SPSS26

تشير النتائج الواردة في الجدول (16) أن قيمة (F) بلغت (3.063) والقيمة الاحتمالية (0.051)، وهي غير دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث على استبانة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة تعزى لمتغير الخبرة القانونية. ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بالآتي:

أي أن المحامين، بغض النظر عن سنوات خبرتهم، يتشابهون في إدراكهم لدور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة، بمعنى أن المعرفة في هذا المجال ليست مرتبطة بالخبرة

وتشير هذه النتيجة إلى أن الخبرة القانونية لا تؤثر بشكل جوهري على وعي المحامين بأهمية علم اللغة الجنائي.

وقد يعود ذلك إلى أن هذا المجال جديد نسبياً في البيئة القانونية السورية، ولم يُدمج بعد في الممارسة العملية أو التدريب المهني، مما يجعل المعرفة به محدودة لدى جميع الفئات.

وبما أن الفروق غير دالة، فإن إدخال علم اللغة الجنائي في برامج التدريب القانوني يجب أن يشمل جميع المحامين دون تمييز حسب الخبرة، وهذا يعزز فكرة أنّ نشر الوعي بهذا العلم يجب أن يكون شاملاً، ويبدأ من التعليم الجامعي وصولاً إلى التدريب المهني المستمر.

كما تُشير نتائج اختبار التباين إلى أنّ الخبرة القانونية لا تُؤثر بشكل جوهري على إدراك المحامين لدور علم اللغة الجنائي في تحقيق العدالة، مما يَعكس الحاجة إلى إدماج هذا العلم في المناهج القانونية والتدريب المهني لجميع الفئات، وليس فقط للمحامين المبتدئين أو ذوي الخبرة المحدودة.

الفرضية الفرعية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات المحامين على استبانة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة تعزى لمتغير العمر.

لاختبار الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بالاعتماد على الحزمة الإحصائية SPSS26 وفق الآتي:

جدول رقم (17) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بحسب متغير العمر

ANOVA

دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	1.046	2	.523	2.40	.096
ضمن المجموعات	22.451	103	.218		
المجموع	23.497	105			

المصدر: مخرجات SPSS26

تشير النتائج الواردة في الجدول (17) أن قيمة (F) بلغت (2.4) والقيمة الاحتمالية (0.096)، وهي غير دالة عند مستوى دلالة (0.05) كونها أكبر من 0.05، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث على استبانة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة تعزى لمتغير العمر.

بمعنى قبول الفرضية الصفرية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في تقييمهم لدور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة.

تشير النتيجة إلى أن المحامين، بغض النظر عن أعمارهم، يتبنون تقييماً متقارباً لدور علم اللغة الجنائي في دعم العدالة، مما يدل على أن هذا الإدراك يرتبط بالخبرة المهنية أو الخلفية القانونية أكثر من ارتباطه بالعمر الزمني.

وإن عدم وجود فروق دالة يعكس اتساقاً في الوعي القانوني لدى المحامين حول أهمية البصمة اللغوية، مما يعزز فكرة أن هذه الأدوات تُنظر إليها كجزء من المنظومة القانونية الموضوعية، وليست مرتبطة بتجربة عمرية محددة.

ويمكن اعتبار هذه النتيجة مؤشراً على قابلية تعميم نتائج الدراسة على المحامين من مختلف الأعمار، دون الحاجة إلى تعديل أدوات القياس أو محتوى التدريب القانوني بحسب الفئة العمرية.
وقد تعكس هذه النتيجة نضجاً في فهم المحامين لمفاهيم علم اللغة الجنائي، بحيث لم يعد العمر عاملاً مؤثراً في تشكيل هذا الفهم، وهو ما يدعم دمج هذه المفاهيم في المناهج القانونية والتدريب القضائي بشكل موحد.

3-5- استنتاجات استبانة المحامين

تشير نتائج الدراسة إلى وجود مستوى جيد من المعرفة المفاهيمية لدى المحامين حول علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية، مع تفاوت في درجة التطبيق العملي، خاصة في السياقات المدنية. وقد أظهرت التحليلات الإحصائية ما يلي:

أولاً: نتائج تحليل المحاور (الجدول 10):

- المحور الأول: علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية:

متوسط = 3.2111 (اتجاه متوسط)

يدل على وجود معرفة مفاهيمية جيدة، لكن التطبيق العملي لا يزال محدوداً.

- المحور الثاني: تطبيقات علم اللغة الجنائي:

متوسط = 3.3786 (اتجاه متوسط)

يعكس وعياً جيداً بالتطبيقات الجنائية، مع ضعف نسبي في التطبيقات المدنية.

- المحور الثالث: إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة:

متوسط = 3.4679 (اتجاه مرتفع)

يشير إلى إدراك واضح لدور البصمة اللغوية في دعم العدالة، خاصة في المجال الجنائي.

- المتوسط العام للمحاور الثلاثة = 3.3467

يعكس مستوى معرفة عامة جيد، لكنه بحاجة إلى تعزيز عبر التدريب والتأهيل المهني المتخصص.

ثانياً: نتيجة الفرضية الرئيسة:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن المتغير المستقل الأول، وهو "علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية"، لا يُعد ذا أثر معنوي على المتغير التابع "تحقيق العدالة"، حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.777، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يعني أنه غير دال إحصائياً ولا يسهم بشكل مباشر في تفسير التغير في المتغير التابع.

في المقابل، تبين أن المتغير المستقل الثاني، وهو "تطبيقات علم اللغة الجنائي"، يُعد ذو أثر معنوي دال إحصائياً، حيث ساهم بشكل واضح في تفسير التغير في المتغير التابع، مما يدل على أن الجانب التطبيقي لهذا العلم هو العامل المؤثر الحقيقي في دعم العدالة من وجهة نظر المحامين.

ثالثاً: نتائج الفرضيات الإحصائية الفرعية:

الجدول (18) ملخص نتائج الفرضيات الإحصائية الفرعية

الفرضية	الأداة الإحصائية	النتيجة	التفسير
العلاقة بين علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية وتحقيق العدالة	معامل ارتباط (الجدول 14)	r = 0.254، sig < 0.05	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، تُرفض الفرضية الصفرية
العلاقة بين تطبيقات علم اللغة الجنائي وتحقيق العدالة	معامل ارتباط (الجدول 15)	r = 0.630، sig < 0.05	علاقة قوية ودالة إحصائياً، تُرفض الفرضية الصفرية
أثر الخبرة القانونية على تقييم دور علم اللغة الجنائي	تحليل التباين (الجدول 16)	F = 3.063، sig = 0.051	لا توجد فروق دالة إحصائياً، تُقبل الفرضية الصفرية
أثر العمر على تقييم دور علم اللغة الجنائي	تحليل التباين (الجدول 17)	F = 2.4، sig = 0.096	لا توجد فروق دالة إحصائياً، تُقبل الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحثة.

3-6- التحليل الإحصائي لمقابلة القضاة:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة القضائية في سورية، تبرز الحاجة إلى أدوات تحليلية دقيقة تساهم في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، خاصة في القضايا التي تتسم بالتعقيد اللغوي أو الغموض في الأدلة النصية. ويُعد علم اللغة الجنائي أحد أبرز هذه الأدوات الحديثة، إذ يربط بين التحليل اللغوي والبصمة اللغوية من جهة، وبين الإجراءات القضائية من جهة أخرى، بما يتيح إمكانية التحقق من هوية المتحدث أو الكاتب، وكشف التزوير والانتحال، وتحليل الرسائل ذات الطابع الجنائي.

ورغم التقدم العلمي في هذا المجال على المستوى الدولي، فإن مدى توظيفه في السياق القضائي السوري لا يزال غير واضح، سواء من حيث القبول القانوني أو التطبيق العملي. ومن هذا المنطلق، تم إجراء مقابلات نوعية مع أربعة من القضاة العاملين في طرطوس، بهدف استقصاء مدى استعانتهم بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في عملهم القضائي، وتحديد مستوى الوعي المهني بأهمية هذا العلم في دعم العدالة.

تأتي هذه المقابلات كجزء مكمل للتحليل الكمي في الدراسة، وتسعى إلى تقديم فهم أعمق لتصورات القضاة، والمعوقات التي تحول دون استخدام هذا العلم، ومدى جاهزية البيئة القضائية السورية لتبني الأدلة اللغوية

كجزء من منظومة الإثبات. ويُعد هذا التوجه خطوة أساسية نحو تطوير أدوات العدالة الجنائية، وتعزيز التكامل بين العلوم اللغوية والقانونية في خدمة الحقيقة القضائية.

التحليل الإحصائي للمقابلة:

السؤال (10): ما مدى امتلاك القضاة للمفاهيم الأساسية لعلم اللغة الجنائي؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال حساب متوسطات الإجابة للأسئلة وتصنيفها استناداً إلى الجدول (8).

الجدول (19) المتوسطات الحسابية لإجابات القضاة عن بنود المقابلة

الإحصاءات الوصفية			
م	الفقرات	المتوسط	اتجاه الإجابة
1	هل لديك اطلاع بعلم اللغة الجنائي؟	3.2500	متوسط
2	هل لديك اطلاع بالبصمة اللغوية؟	3.0000	متوسط
3	هل لديك اهتمام بعلم اللغة الجنائي؟	3.2500	متوسط
4	هل علوم اللغة الجنائية أداة مفيدة في تحقيق العدالة؟	4.0000	مرتفع
5	هل تفيد البصمة اللغوية في الجرائم التي تكون اللغة ركناً أساسياً فيها؟	3.7500	مرتفع
6	هل يساعد علم اللغة الجنائي في تحليل الأدلة اللغوية الرقمية؟	3.5000	مرتفع
7	هل تعد البصمة اللغوية دليلاً حاسماً في المحكمة؟	2.7500	متوسط
8	هل تستعين المحاكم في سورية بتقنيات تحليل اللغة في الجرائم اللغوية؟	1.0000	منخفض
9	هل يساعد تحليل إفادات المتهمين بجرائم القتل على فهم الدوافع التي أدت إلى ارتكاب الجريمة؟	4.2500	مرتفع
10	هل تساعد البصمة اللغوية في فحص الأدلة اللغوية في المستندات القانونية محل النزاع، لتحديد صحتها ونسبتها لأصحابها؟	4.2500	مرتفع
المتوسط العام لمحور المفاهيم الأساسية لعلم اللغة الجنائي		**3.3**	**متوسط**

المصدر: مخرجات spss26.

تمت الإجابة عن هذا السؤال وفق أربع مستويات شملها المحور الخاص بهذا السؤال في المقابلة وفق الآتي:

1. **مستوى الوعي والاطلاع.**

- الفقرة 1 و2 و3 (الاطلاع والاهتمام): المتوسطات (3.25، 3.00، 3.25) تشير إلى مستوى متوسط من الوعي بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية.

- هذا يدل على أن القضاة لديهم معرفة أولية، لكنها غير معمّقة أو مؤسساتية، مما يعكس غياب التدريب أو التخصص في هذا المجال.

2. **الإدراك الوظيفي لأهمية علم اللغة الجنائي:**

- الفقرة 4 و5 و6 و9 و10 :جميعها سجلت متوسطات بين 3.5إلى 4.25، أي اتجاه مرتفع نحو الاعتراف بأهمية علم اللغة الجنائي في دعم العدالة، خاصة في: (الجرائم التي تكون اللغة فيها ركناً أساسياً– تحليل الأدلة الرقمية– فهم دوافع الجريمة من خلال الإفادات–فحص المستندات القانونية محل النزاع).

3. **القبول القضائي للبصمة اللغوية كدليل:**

- الفقرة 7: متوسطها 2.75 يشير إلى تردد في اعتبار البصمة اللغوية دليلاً حاسماً، ما يعكس غياب السوابق القضائية أو الإطار القانوني المنظم لهذا النوع من الأدلة.

4. **الواقع القضائي السوري:**

- الفقرة 8: متوسطها 1.00، وهو منخفض جداً، ويعكس بوضوح أن المحاكم السورية لا تستعين فعلياً بتقنيات تحليل اللغة، رغم إدراك القضاة لأهميتها النظرية.

- المتوسط العام لمحور المفاهيم الأساسية = 3.3: وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام لدى القضاة هو متوسط يميل إلى الإيجابية، أي أن هناك استعداد فكري لتبني هذا العلم، لكنه غير مدعوم مؤسساتياً أو تشريعياً.

ويمكن تفسير النتائج التي تم التوصل إليها من الناحية القانونية والتوصيف القضائي:

1. **غياب الإطار التشريعي:** إذ إنه وبالرغم من إدراك القضاة لأهمية علم اللغة الجنائي، إلا أن عدم وجود نصوص قانونية أو لوائح تنظيمية تسمح باستخدامه كدليل رسمي يحدّ من تطبيقه.
2. **ضعف البنية المؤسسية:** إن انخفاض المتوسط في فقرة الاستعانة بالمحاكم (1.00) يكشف عن غياب الخبراء اللغويين الجنائيين في المحاكم السورية، وعدم وجود وحدات متخصصة في تحليل اللغة ضمن الطب الشرعي أو التحقيق الجنائي.
3. **إمكانية التوظيف في الجرائم النوعية:** إن ارتفاع المتوسط في فقرة (تحليل إفادات المتهمين) (4.25) يفتح الباب أمام استخدام علم اللغة الجنائي في الجرائم النفسية أو المعقدة، مثل القتل أو الإرهاب، لفهم الدوافع والسياق.
4. **البصمة اللغوية كدليل محتمل:** إذ إنه ورغم التردد في اعتبارها دليلاً حاسماً، إلا أن ارتفاع المتوسط في فحص المستندات القانونية (4.25) يشير إلى إمكانية توظيفها في القضايا المدنية والتزوير، خاصة عند غياب أدلة مادية.

الخلاصة:

يتمتع القضاة بمستوى امتلاك متوسط للمفاهيم الأساسية لعلم اللغة الجنائي.

السؤال (11):

ما أنواع القضايا الجنائية التي يمكن أن تكون البصمة اللغوية مفيدة فيها؟

أجمع القضاة الأربعة على رأي واحد في أنواع القضايا الجنائية التي يمكن أن تكون البصمة اللغوية مفيدة فيها وهي كالآتي:

- قضايا التهديد والابتزاز.
- الرسائل المجهولة.
- قضايا التشهير والإساءة.
- رسائل الانتحار.
- التهديد عبر الانترنت.

إن هذه النتيجة النوعية المستخلصة من مقابلات القضاة الأربعة تمثل مؤشراً مهماً يمكن تفسيره من جانبين متكاملين: إحصائياً (من حيث دلالة الإجماع) وقانونياً (من حيث قابلية التطبيق القضائي)

التفسير الإحصائي:

1. دلالة الإجماع الكامل

- عندما يُجمع جميع أفراد العينة (في هذه الحالة 4 قضاة) على نفس الرأي، فإن ذلك يُعد مؤشراً قوياً على وجود اتفاق مهني واضح، حتى في العينة الصغيرة.
- هذا النوع من الإجماع يُصنف ضمن البيانات النوعية المؤكدة، ويُستخدم في التحليل الوصفي لدعم النتائج الكمية.
- في البحث النوعي، يُعتبر هذا الإجماع بمثابة نمط متكرر (Pattern)، مما يعزز موثوقية الاستنتاج.

2. الارتباط بالنتائج الكمية السابقة:

يتطابق هذا الإجماع مع الفقرات التي سجلت متوسطات مرتفعة في الجدول السابق، مثل:

- "تفيد البصمة اللغوية في الجرائم التي تكون اللغة ركناً أساسياً فيها" (3.75)
- "تحليل رسائل الانتحار" (4.25)
- "تحليل الرسائل المجهولة" (مرتفع في دراسات سابقة).

مما يعزز التكامل بين التحليل الكمي والنوعي.

التفسير القانوني:

1. تحديد نطاق القضايا القابلة للتحليل اللغوي: حيث حدد القضاة أنواع من القضايا التي تكون فيها اللغة عنصراً جوهرياً في الجريمة، وهي:

- التهديد والابتزاز: حيث تُستخدم اللغة كوسيلة مباشرة للإكراه أو التخويف.
- التشهير والإساءة: تتعلق بتحديد النية والعبارات المسيئة.
- التهديد عبر الإنترنت: يتطلب تحليل النصوص الرقمية لتحديد الهوية والنية.
- الرسائل المجهولة: البصمة اللغوية تساعد في كشف هوية كاتب الرسالة.
- رسائل الانتحار: تُستخدم لتحديد ما إذا كانت الرسالة أصلية أم مزورة.

2. قابلية البصمة اللغوية للاستخدام كدليل جنائي:

- هذه القضايا تشترك في كونها تعتمد على النصوص أو اللغة كأداة ارتكاب الجريمة، مما يجعل البصمة اللغوية أداة تحليلية فعالة.
- **من الناحية القانونية، يمكن اعتبار البصمة اللغوية:**
- قرينة فنية تساعد في توجيه التحقيق.
- دليل مساعد يمكن أن يُستخدم إلى جانب الأدلة التقليدية.
- وسيلة لتحديد الهوية أو النية أو السياق، وهي عناصر جوهرية في التكييف القانوني للجريمة.

3. **غياب التشريع لا يعني غياب القابلية:** رغم أن القانون السوري لا ينص صراحة على اعتماد البصمة اللغوية كدليل، فإن هذا الإجماع القضائي يعكس قابلية عالية لتبني هذا النوع من الأدلة في حال توفر الإطار التشريعي والمؤسساتي المناسب.

السؤال (12)

هل واجهتكم قضية جنائية كان للدليل اللغوي أثر حاسم في كشف هوية الفاعل؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف ساهم الدليل اللغوي في حسم القضية؟

الإجابات:

- **القاضي الأول:** نعم كان هناك خلاف على تطبيق عقد بيع لأرض في إحدى قرى القدموس حيث يحتوي العقد مصطلحات غير قانونية تختص بحدود الأرض مكتوبة باللهجة المحلية للمنطقة. لم تستطع المحكمة المقصود بها إلا بعد الاستعانة بمختار القرية ورئيس الجمعية الفلاحية لفهم القصد من هذه المصطلحات وتم الاستعانة بأقوالهم على سبيل الاستئناس وعلى سبيل الخبرة غير الرسمية.
- **القاضي الثاني:** لا لم تواجهني.
- **القاضي الثالث:** لا لم تواجهني أي قضايا من هذا النوع.
- **القاضي الرابع:** نعم كان هناك حادثة انتحار لشاب مهندس، وقد عثر في مسرح الجريمة على رسالة للضحية يتحدث فيها عن سبب انتحاره، وقد كانت الرسالة تحوي على عدد كبير من الأخطاء الإملائية التي لا تتوافق مع تحصيل الضحية العلمي كونه من أصحاب الشهادات، ما جعل قاضي التحقيق يشتبه بوجود جريمة قتل وقد كانت الرسالة هي الخيط الذي أدى إلى سلسلة تحقيقات أظهرت وجود جريمة قتل مرتكبها شخص على خلاف مادي مع الضحية.

إن تحليل إجابات القضاة يكشف عن مدى حضور الدليل اللغوي في الواقع القضائي السوري، سواء من حيث الاستخدام المباشر أو من حيث الاستئناس به في تفسير الأدلة. ويمكن تفسير هذه الإجابات من زاويتين متكاملتين: إحصائياً وقانونياً.

أولاً: التفسير الإحصائي:

1. **نسبة القضاة الذين واجهوا قضايا فيها أثر للدليل اللغوي:**

- من أصل 4 قضاة:

2 أجابوا بـ "نعم" (50%)

2 أجابوا بـ "لا" (50%)

هذه النسبة تشير إلى أن نصف القضاة في العينة الصغيرة واجهوا حالات واقعية كان فيها للدليل اللغوي أثر حاسم، مما يعكس وجود تجارب قضائية فعلية وإن كانت محدودة.

2. **تنوع نوع القضايا:**

- **القاضي الأول:** قضية مدنية ذات طابع لغوي محلي (عقد بيع).
- **القاضي الرابع:** قضية جنائية (انتحار/قتل) اعتمدت على تحليل لغوي للرسالة.

هذا التنوع يعكس أن الدليل اللغوي يمكن أن يظهر في سياقات قانونية متعددة، سواء في العقود أو في التحقيقات الجنائية، مما يعزز من أهمية تطوير أدوات تحليل لغوي قضائي.

ثانياً: التفسير القانوني:

1. **القاضي الأول** – قضية العقد باللهجة المحلية
   - القضية تتعلق بتفسير مصطلحات غير قانونية مكتوبة باللهجة المحلية.
   - تم الاستعانة بمختار القرية ورئيس الجمعية الفلاحية لفهم المقصود.
   - هذه الحالة تُظهر أن اللغة المحلية قد تكون عائقاً في تفسير النصوص القانونية، مما يستدعي تدخل خبراء لغويين أو اجتماعيين.
   - الاستعانة بأقوال المختار والجمعية الفلاحية على سبيل الخبرة والاستئناس يعكس استخداماً غير رسمي للدليل اللغوي، واستناد غير رسمي أيضاً لخبير فني لغوي، لكنه فعّال في حسم النزاع.
   - هذه الحالة تفتح الباب أمام إدراج تحليل اللهجات المحلية ضمن الخبرة القضائية، خاصة في العقود والنزاعات الريفية.
2. **القاضي الرابع** – قضية رسالة الانتحار
   - تم الاشتباه بوجود جريمة قتل بناءً على تحليل لغوي للرسالة (أخطاء إملائية لا تتناسب مع مستوى الضحية العلمي).
   - هذا التحليل أدى إلى فتح تحقيق كشف عن جريمة قتل.
   - هذه الحالة تُعد مثالاً واضحاً على استخدام البصمة اللغوية كقرينة قضائية.
   - الأخطاء اللغوية كانت مؤشراً على أن الرسالة لم تُكتب من قبل الضحية، مما أدى إلى كشف الجريمة.
   - هذا يعكس قابلية البصمة اللغوية لأن تكون دليلاً استقرائياً في التحقيقات، وقد تُستخدم لاحقاً كدليل إثبات إذا دعمتها أدلة أخرى.

تشير إجابات القضاة إلى أن الدليل اللغوي، رغم عدم اعتماده رسمياً في النظام القضائي السوري، قد لعب دوراً حاسماً في بعض القضايا، سواء من خلال تفسير العقود باللهجة المحلية أو من خلال تحليل الرسائل

الجنائية. ومن الناحية الإحصائية، فإن نسبة (50%) من القضاة الذين واجهوا مثل هذه القضايا تعكس قابلية واقعية لتوظيف هذا النوع من الأدلة، مما يستدعي تطوير إطار قانوني ومؤسساتي يسمح باستخدام البصمة اللغوية كأداة تحقيق ووسيلة إثبات في المحاكم السورية.

السؤال (13)

هل هناك خبراء متخصصون في تحليل الأدلة اللغوية تستعين بهم المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة لا، فما السبب؟

الإجابات:

- **القاضي الأول:** لا يوجد لأنه لم نسمع بهكذا اختصاص ولو كان موجود ولدينا علم به لاستعنا بخبير لغوي مختص.
- **القاضي الثاني:** لا يوجد.
- **القاضي الثالث:** لا يوجد ولم أسمع بهكذا اختصاص يمكن أن نستعين به في مجال عملنا رغم أهميته.
- **القاضي الرابع:** لا يوجد، مع العلم أنه يجوز لنا كقضاة الاستعانة بخبراء من أي مجال ولكننا لم نسمع بهكذا اختصاص في سورية وعلى العكس مستعدون للاستعانة بخبراء لغويون في مجال عملنا إن وجدوا وكانوا منظمين ضمن جداول عمل تعتمدها المحكمة.

إن تحليل هذه الإجابات يكشف عن فجوة مؤسسية ومهنية مهمة في النظام القضائي السوري فيما يتعلق بتوظيف علم اللغة الجنائي.

أولاً: التفسير الإحصائي:

1. **نسبة الإجماع:**

- جميع القضاة الأربعة أجابوا بـ "لا يوجد خبراء متخصصون".
- نسبة الإجماع = 100% من العينة.

هذا يمثل اتفاقاً تاماً بين أفراد العينة، وهو مؤشر نوعي قوي في البحث النوعي، يُصنف ضمن ما يُعرف بـ الاستجابة الموحدة (Uniform Response)، مما يعكس وجود مشكلة بنيوية واضحة في النظام القضائي.

2. **السبب المشترك لغياب الخبراء:**

- جميع الإجابات تشير إلى عدم المعرفة بوجود هذا التخصص في سورية.
- بعض القضاة أبدوا استعداداً للاستعانة بخبراء لغويين لو توفروا رسمياً ضمن جداول المحكمة.

هذا يعكس أن غياب الخبراء ليس بسبب رفض قضائي، بل بسبب غياب تنظيمي ومؤسساتي.

ثانياً: التفسير القانوني

1. **غياب الاعتراف المؤسساتي بالتخصص:**

- لا توجد في سورية حتى الآن جداول خبراء معتمدة من قبل وزارة العدل تشمل متخصصين في علم اللغة الجنائي.
- هذا يعني أن المحاكم لا تملك آلية رسمية للاستعانة بخبراء لغويين، رغم أن القانون السوري يجيز للقاضي الاستعانة بأي خبير يرى فيه فائدة لفصل الدعوى.

2. **الاستعداد القضائي مقابل الغياب المؤسساتي:**

- القضاة أبدوا استعداداً قانونياً ومهنياً للاستعانة بخبراء لغويين، بشرط أن يكونوا معتمدين رسمياً.
- هذا يعكس أن العائق ليس في الإرادة القضائية، بل في غياب التنظيم الإداري والتشريعي لهذا النوع من الخبرة.

3. **أثر ذلك على العدالة:** إن غياب الخبراء في تحليل الأدلة اللغوية يؤدي إلى:

- إهمال أدلة لغوية مهمة في القضايا الجنائية والمدنية.
- الاعتماد على التفسير الشخصي أو الاستئناس الاجتماعي (كما في قضية العقد باللهجة المحلية).
- إضعاف قدرة المحكمة على كشف الحقيقة في القضايا التي تعتمد على اللغة كأداة للجريمة أو النزاع.

تشير إجابات القضاة إلى غياب تام للخبراء المتخصصين في تحليل الأدلة اللغوية ضمن النظام القضائي السوري، رغم وجود استعداد قانوني للاستعانة بهم. ومن الناحية الإحصائية، فإن الإجماع الكامل على هذا الغياب يعكس مشكلة مؤسسية تتطلب تدخلاً تشريعياً وإدارياً عاجلاً، يتمثل في إدراج علم اللغة الجنائي ضمن جداول الخبرة المعتمدة، وتدريب القضاة على كيفية الاستفادة منه في القضايا التي تتطلب تحليلاً لغوياً متخصصاً.

السؤال (14):

هل تعتقدون أن هناك حاجة لتطوير قوانين أو سن تشريعات جديدة لتنظيم استخدام البصمة اللغوية كدليل في المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الجوانب التي يجب أن تشملها هذه القوانين أو التشريعات؟

الإجابات:

- **القاضي الأول:** التشريعات المعمول بها تجيز لنا الاستعانة بأي خبير نراه مناسباً للبت في أي دعوة، وموضوع البصمة اللغوية كدليل. نحن ندعم أي دليل يساهم في حل القضية وتحقيق العدالة.
- **القاضي الثاني:** بما يخص الأدلة الجنائية تعتبر القوانين السورية من القوانين التي تجيز للقاضي الاستعانة والاهتمام بأي دليل يرى أنه قد يساهم في تحقيق العدالة وبالتالي فهي ليست من القوانين الضيقة في هذه المجالات.
- **القاضي الثالث:** يوجد في قانون البينات السوري مادة قانونية أجازت للقاضي الاستعانة بأي خبير في أي مجال، ولكن لليوم لم نسمع بعد بخبير لغوي يمكن الاستفادة من خبرته في المحاكم.
- **القاضي الرابع:** المشرع السوري لم يحصر الأدلة أو يجعل مجال استعمالها ضيقاً بل أفسح المجال

أمام استعمال أي دليل يمكن أن يخدم القضية سواء كان مادي أو كتابي أو صوتي... الخ.

إن تحليل هذه الإجابات يكشف عن موقف قضائي موحد من حيث القبول القانوني المبدئي لاستخدام البصمة اللغوية كدليل، لكنه في الوقت ذاته يُظهر غياباً تشريعياً وتنظيمياً واضحاً فيما يتعلق بتأطير هذا النوع من الأدلة.

أولاً: التفسير الإحصائي:

1. **نسبة الإجماع**

- ❖ جميع القضاة الأربعة أجابوا بما يفيد أن:
- ❖ القانون السوري يجيز الاستعانة بأي خبير.
- ❖ لا يوجد مانع قانوني من استخدام البصمة اللغوية كدليل.
- ❖ نسبة الاتفاق = 100% من العينة.

هذا يمثل إجماعاً قضائياً كاملاً على أن الإطار القانوني الحالي يسمح مبدئياً باستخدام الأدلة غير التقليدية، بما فيها البصمة اللغوية، مما يعكس مرونة تشريعية في قانون البينات السوري.

2. **غياب الخبرة المنظمة**

- ❖ جميع القضاة أشاروا إلى أنهم لم يسمعوا بوجود خبراء لغويين معتمدين.
- ❖ هذا يشير إلى فجوة مؤسسية بين النص القانوني والتطبيق العملي.

ثانياً: التفسير القانوني:

1. **مرونة قانون البينات السوري:**

- ❖ القضاة استندوا إلى مواد قانون البينات التي تجيز للقاضي الاستعانة بأي خبير يرى فيه فائدة في كشف الحقيقة.
- ❖ هذا يعني أن البصمة اللغوية ليست مستبعدة قانوناً، لكنها غير منظمة تشريعياً أو إجرائياً.

2. **غياب التشريع التنظيمي الخاص بالبصمة اللغوية مثل:**

- ❖ تعريفات قانونية للبصمة اللغوية.
- ❖ معايير لقبولها كدليل إثبات.
- ❖ جداول خبراء لغويين معتمدين.
- ❖ إجراءات واضحة لتقديم هذا النوع من الأدلة أمام المحكمة.

حيث يُترك الأمر لتقدير القاضي دون وجود إطار قانوني منظم، مما قد يؤدي إلى تباين في الأحكام أو رفض الأدلة اللغوية لغياب المرجعية القانونية.

3. **الحاجة إلى تشريع قانوني ناظم:** إن الإجابات تشير ضمنياً إلى أن هناك حاجة لتشريعات جديدة تشمل:

- تعريف البصمة اللغوية كدليل جنائي وقانوني.

- ضوابط تقديم الأدلة اللغوية أمام المحكمة.
- تنظيم اعتماد الخبراء اللغويين ضمن جداول رسمية.
- تحديد شروط قبول الأدلة اللغوية في القضايا الجنائية والمدنية.

تشير إجابات القضاة إلى وجود قبول قانوني مبدئي لاستخدام البصمة اللغوية كدليل في المحاكم السورية، استناداً إلى مرونة (قانون البينات)، ومع ذلك، فإن غياب التشريعات الناظمة والتعليمات التنفيذية ضمن المؤسسة القضائية يحدّ من إمكانية توظيف هذا النوع من الأدلة بشكل فعال، ومن الناحية الإحصائية، فإن الإجماع القضائي على هذه النقطة يعكس ضرورة ملحة لتطوير قوانين نافذه أو سن تشريعات جديدة تُعرّف البصمة اللغوية، وتحدد شروط استخدامها، وتؤسس لجداول خبراء لغويين معتمدين، بما يضمن توظيفها في خدمة العدالة على نحو مؤسساتي ومنظم.

خلاصة تحليلية عامة لنتائج مقابلة القضاة حول دور علم اللغة الجنائية والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

كشفت مقابلات القضاة الأربعة عن اتفاق قضائي واضح على أن الإطار القانوني السوري، ولا سيما (قانون البينات)، يتمتع بقدر كبير من المرونة في قبول الأدلة، بما يتيح للقاضي الاستعانة بأي خبير يراه مناسباً، دون حصر لنوع الدليل أو مجاله، (على اعتبار أن الخبرة الفنية نوع من أنواع أدلة الإثبات القضائي في سورية). وقد أشار جميع القضاة إلى أن المشرّع السوري لم يُقيّد القاضي في نوعية الأدلة، سواء كانت مادية أو كتابية أو صوتية، مما يفتح الباب نظرياً أمام استخدام البصمة اللغوية كأداة إثبات قضائية.

ومع ذلك، أظهرت الإجابات أيضاً وجود فجوة تطبيقية وتشريعية، حيث لم يُسجّل حتى الآن أي استخدام فعلي للبصمة اللغوية في المحاكم، ولم يُعتمد خبراء لغويون ضمن الجداول الرسمية. هذا يشير إلى غياب تنظيم قانوني خاص بهذا النوع من الأدلة، رغم عدم وجود مانع قانوني من حيث المبدأ.

بناءً عليه، يمكن القول إن القضاة يدعمون توظيف البصمة اللغوية كدليل إثبات جديد يخدم مسار العدالة، لكنهم يلمحون إلى الحاجة لتطوير تشريعات أو لوائح تنظيمية تُعرّف هذا الدليل، وتحدد شروط قبوله، وتؤسس لاعتماد خبراء متخصصين في المجال اللغوي، بما يضمن توظيفه بشكل مؤسسي ومنضبط داخل النظام القضائي السوري.

3-7- النتائج الإجمالية لتحليل استجابات المحامين والقضاة

أولًا: نتائج استبانة المحامين

- المعرفة المفاهيمية بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية كانت في المستوى المتوسط (متوسط = 3.2111)، مما يدل على وجود وعي نظري غير مدعوم بتطبيق عملي.

هذه النتيجة تكشف عن قصور نسبي في وعي المحامين بموضوع علم اللغة الجنائي، **(وهو ما يتوافق مع دراسة العربي (2017) التي بينت أن رجال القانون في الوطن العربي غالباً يجهلون المصطلح العلمي وإن كانوا يمارسون بعض تقنياته بشكل عملي، كما تدعم نتائج أظهرتها دراسة الحافي (2023) أن هذا العلم لا يزال غائباً عن المؤسسات القضائية العربية).**

وفي الإطار السوري، فإن هذا الوعي المتوسط يوحي بوجود إدراك فردي أولي بأهمية اللغة في القضايا الجنائية، لكنه يظل بحاجة إلى تأطير مؤسساتي وتشريعي.

– الوعي بتطبيقات علم اللغة الجنائي سجل مستوى متوسط يميل إلى المرتفع (متوسط = 3.3786)، خاصة في القضايا الجنائية مثل الابتزاز، التهديد، والانتحار.

(هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الزعبي (2024) التي ركزت على تطبيق البصمة الصوتية في مكالمات الاحتيال، حيث أظهرت أن المحامين يعترفون عملياً بوجود بصمة لغوية لكن دون وعي كامل بأبعادها النظرية. كما تتقاطع مع نتائج دنيا وآخرون (2024) التي أثبتت أن اللسانيات الجنائية قادرة على كشف الجرائم الإلكترونية، لكن أغلب المشتغلين في القانون لا يملكون المعرفة الكافية بآلياتها).

وفي الإطار السوري: يمكن تفسير هذه النتيجة بغياب مراكز متخصصة وعدم وجود نصوص قانونية صريحة تسمح للمحامي بالاعتماد على البصمة اللغوية كدليل ضمن مرافعاته، هذا يجعل المعرفة سطحية ومحدودة ولا تصل إلى مرحلة التطبيق العملي).

– إدراك دور البصمة اللغوية في تحقيق العدالة كان مرتفعًا (متوسط = 3.4679)، مما يعكس استعدادًا مهنيًا لتبني هذا النوع من الأدلة.

(تتوافق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة لوشان وآخرون (2022) التي أوضحت أن اللغة قد تكشف ما عجزت الأدلة المادية عن إظهاره، ومع دراسة صافي زهرة (2024) التي أثبتت أن البصمة اللغوية يمكن أن تكون أداة حاسمة في تحقيق العدالة).

هذا يعكس وعياً ضمنياً لدى المحامين بأهمية البصمة اللغوية، حتى وإن كانوا يفتقرون للإطار التشريعي، ويُفسر ذلك بكون المحامي عملياً يواجه قضايا تتضمن أدلة لغوية كنصوص لغوية أو تسجيلات صوتية وغيرها ما يدفعه ضمنياً للإقرار بأهمية اللغة كدليل، رغم عدم توفر الخبرة العلمية لتحليلها).

– الارتباط الإحصائي بين التطبيقات وتحقيق العدالة كان قويًا ودالًا (r = 0.630)، بينما كان الارتباط بين المعرفة المفاهيمية وتحقيق العدالة ضعيفًا (r = 0.254).

(هذه النتيجة تدعم ما جاء في دراسة أولسن (2008) الذي اعتبر أن اللغة يمكن أن تكون دليلاً جنائياً حاسماً، وأيضاً ما خلصت إليه دراسة الحافي (2023) بضرورة وجود خبراء لغويين لتحليل الأدلة اللغوية خدمةً للعدالة).

– تحليل التباين أظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري العمر أو الخبرة القانونية، مما يدل على اتساق الإدراك المهني عبر الفئات المختلفة.

(تتفق هذه النتيجة مع دراسة العربي (2017) التي وجدت أن الوعي بهذا العلم ضعيف بغض النظر عن خبرة رجال القانون أو أعمارهم، مما يعني المشكلة ليست العمر أو الممارسة، بل في غياب التأسيس الأكاديمي إضافةً لغياب التشريع).

وفي الإطار السوري: يشير ذلك إلى أن النقص بنيوي على مستوى المؤسسات وليس على مستوى الأفراد، أي أن كلية الحقوق نفسها لا تُدرس هذا العلم، وبالتالي لا فرق إن كان المحامي ممارساً مبتدئاً للمهنة أم لديه سنوات خبرة كثيرة، فالقاعدة المعرفية المشتركة لا تحتوي على هذا التخصص).

ثانيًا: نتائج مقابلات القضاة

– جميع القضاة أكدوا عدم وجود خبراء لغويين معتمدين في المحاكم السورية، رغم استعدادهم للاستعانة بهم لو توفروا رسميًا.

– نصف القضاة واجهوا قضايا كان للدليل اللغوي فيها أثر حاسم، مما يدل على قابلية واقعية لتوظيف هذا النوع من الأدلة.

– أجمع القضاة على أهمية البصمة اللغوية في قضايا محددة مثل التهديد، الابتزاز، التشهير، الرسائل المجهولة، ورسائل الانتحار.

– أجمع القضاة على أن القانون السوري يجيز الاستعانة بأي خبير، لكنهم أشاروا إلى غياب تنظيم تشريعي خاص بالبصمة اللغوية، مما يحد من استخدامها الفعلي.

(تنسجم هذه النتائج مع دراسة لوشان وآخرون (2022) التي أوصت بضرورة سن قوانين تسمح باستخدام الأدلة اللغوية. ودراسة ساعدي (2024) التي أوصت بحث الجهات التشريعية والقضائية والقانونية والشرطية والنيابية بالاستفادة من معطيات علم اللغة الجنائي واستنباط أدلة الاتهام والتبرئة بناءا على التحليل اللغوي البصمة اللغوية، هذا يعكس إدراكاً قضائياً لأهمية البصمة اللغوية، لكنه في الوقت نفسه يكشف عن فجوة تشريعية، تحتاج لاتخاذ قرار بسن قوانين أو تطوير قوانين يجيز تضمن البصمة اللغوية والدليل اللغوي ضمن قواعد الإثبات القضائي).

3-8- الخاتمة:

ترى الباحثة أن النتائج تشير إلى وجود وعي مهني متزايد لدى المحامين والقضاة بأهمية علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في دعم العدالة، خاصة في القضايا التي تعتمد على اللغة كأداة للجريمة أو النزاع. ومع ذلك، فإن غياب التشريعات المنظمة، وعدم توفر خبراء معتمدين، وضعف التدريب المهني تمثل تحديات رئيسية تحول دون توظيف هذا العلم بشكل مؤسسي في النظام القضائي السوري.

3-9- التوصيات

بالاعتماد على نتائج استبانة المحامين ومقابلات القضاة، يمكن تقديم توصيات تخص محور المحامين والقضاة حول دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة داخل السياق السوري:

أولاً: على مستوى المحامين

❖ تعزيز الوعي المهني بأهمية علم اللغة الجنائي: من خلال إدراج مفاهيم البصمة اللغوية وتحليل الخطاب ضمن برامج تدريب المحامين، وتوضيح دورها في كشف التزوير، وتحديد الهوية، وتحليل النوايا في النصوص القانونية.

❖ تشجيع المحامين على استخدام الأدلة اللغوية: من خلال دعم المحامين في تقديم الأدلة اللغوية ضمن مرافعاتهم، خاصة في قضايا التهديد، الابتزاز، أو التزوير اللغوي، مع توفير نماذج قانونية لتقديم هذا النوع من الأدلة.

❖ التعاون مع خبراء لغويين في إعداد الملفات القضائية: من خلال تشجيع المحامين على التعاون مع خبراء لغويين في تحليل الوثائق والنصوص محل النزاع، بما يعزز جودة المرافعة ويقوي حجية الأدلة المقدمة أمام المحكمة.

ثانياً: على مستوى القضاة

❖ تطوير تشريعات خاصة بالبصمة اللغوية: من خلال ضرورة سن قوانين أو لوائح تنظيمية تُعرّف البصمة اللغوية كدليل قانوني، وتحدد شروط قبولها في المحاكم، بما يضمن توظيفها ضمن إطار قانوني واضح ومنضبط.

❖ إدراج الخبراء اللغويين ضمن الجداول القضائية عبر إنشاء سجل رسمي للخبراء اللغويين المعتمدين لدى وزارة العدل، وتحديد معايير اعتمادهم، بما يتيح للقضاة الاستعانة بهم في القضايا التي تتطلب تحليل لغوي متخصص.

❖ تدريب القضاة على فهم الأدلة اللغوية: من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للقضاة حول علم اللغة الجنائي، وأنواع البصمات اللغوية، وكيفية تقييمها كأدلة إثبات، بما يعزز قدرتهم على التعامل معها بفعالية.

3-10- المقترحات

❖ إنشاء مركز وطني لعلم اللغة الجنائي عبر تأسيس مركز بحثي وتطبيقي يُعنى بتطوير أدوات البصمة اللغوية، وتقديم الاستشارات القضائية، وتدريب الكوادر القانونية واللغوية على استخدامها.

❖ إدماج علم اللغة الجنائي في المناهج القانونية من خلال إدراج مقررات دراسية حول علم اللغة الجنائي ضمن كليات الحقوق، بما يرسّخ فهماً مبكراً لهذا المجال لدى القضاة والمحامين المستقبليين.

- ❖ إجراء دراسات ميدانية مشتركة ودعم الأبحاث التطبيقية التي تجمع بين القانونيين واللغويين لتحليل قضايا واقعية، واستخلاص نماذج معيارية لاستخدام البصمة اللغوية في السياق القضائي السوري.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

القرآن الكريم

المراجع العربية:

1. الراجحي، عبده، 1995م، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. الشويرخ، صالح ناصر،2018م، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، ط1.
3. العصيمي، صالح بن فهد،2020م، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض. المملكة العربية السعودية.
4. أولسون، جون، 2008م، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة: د. محمد ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، الرياض.
5. أشراف لوشان وزهور شتوح، 2022م، فاعلية البصمة اللغوية ودورها في تحقيق العدالة، مجلة مؤشر للدراسات الاستقلالية المجلد 1، العدد 4، ص (128_ 134).
6. الزعبي، بشرى بنت أحمد، 2024م، البصمة اللسانية في لغة الجريمة مكالمات الاحتيال أنموذجاً، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 32 ص (105_ 124).
7. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة، بيروت 1407 هـ - 1987م.
8. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، محمد بن مكرم، 1414هـ، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
9. ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1913م، الخصائص، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية. ج1.
10. السعران، محمود، 1997م، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي 49، دار النهضة العربية – بيروت.
11. العتيبي، مقعد بن قعيد،2018م، علم اللغة القضائي، مجلة البحوث الأمنية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث بكلية الملك فهد الأمنية، العدد 71.
12. العبادي، يونس عبد الله محمد الدخي، 2024م، اللسانيات الجنائية (إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي)، دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد.
13. الشيخ، عادل، 2020م، علم اللغة الجنائي ودوره في كشف الجريمة: دراسة وصفية، مجلة لسانيات اللغة العربية وآدابها، العدد 4، جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية.
14. المهداوي، 2005م، نظرة في الأسلوب والأسلوبية (محاولة في التنظير لمنهج أسلوبي عربي). مجلة أهل البيت، العدد الثاني ابريل 2005، ص147-169.

15. المعايطة، منصور عمر، 2000م /80، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، ط الأولى، دار الثقافة عمان.
16. أبو القاسم، أحمد، 1991م، الدليل الجنائي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص، بحث منشور بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
17. ابن فارس، أحمد(1399هـ) معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، مادة (قرن)، ج5.
18. السدلان، صالح، 1997، القرائن ودورها في الإثبات في الشريعة الإسلامية، ط2، الرياض: دار بلنية للنشر والتوزيع.
19. انطاكي، رزق الله، 2002م، أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية _الطبعة التاسعة_ دمشق.
20. الفيومي، المصباح المنير، ج8/1، الناشر المكتبة العلمية بيروت.
21. ابن منظور، لسان العرب، ج20/2، القاموس المحيط ج149/1.
22. الطباخ، شريف، 2017م، البحث الجنائي والأدلة الجنائية في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية_ مصر، ط1.
23. أبو القاسم، أحمد، 1994م، الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
24. أحمد، فكري عزيز،2015م، نظام روما وكيفية إجراء التحقيق في المحكمة الدولية، أربيل، العراق، ط1.
25. الرشودي، ابتسام بنت عبد الرحمن، 2022، اللسانيات والصوتيات الجنائية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد السابع، الصفحات، 222-202.
26. الفتلي، عامر محسون الهادي، 2023، أطروحة الدكتوراه، الواقع الجنائي العراقي دراسة في ضوء اللسانيات الجنائية، بإشراف: محمد حسين علي زعين، وضياء عبد الله عبود الأسدي، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة كربلاء.
27. بالعربي، أحمد نور الدين، 2017م، اللسانيات القضائية في الوطن العربي، مجلة الأثر، العدد 29، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مخبر اللغة والأدب والترجمة وصناعة المعرفة.
28. جوبينز، جون،2004م، التحليل الجنائي اللغوي، موقع المدرسة الصيفية الدولية.
29. جمال، بيزار،2014-2013م، الدليل العلمي في الاثبات الجنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الحاج لخضر – كلية الحقوق والعلوم السياسية،
30. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة: دار قباء، دون السنة).
31. دنيا بوقلمون وأحلام أومدور، 2024م، اللسانيات الجنائية ودورها في حل لغز الجريمة (البصمة اللسانية في نماذج مختارة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر: تخصص (لسانيات تطبيقية)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).
32. زهرة، صافي، 2024م، اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجرائم، مجلة ألف، اللغة والإعلام والمجتمع Aleph المجلد 11، العدد (2_3)، ص (529_ 544).

33. سعودي جمال وبويران وردة، 2022، تحليل اللغة الجنائية في ضوء اللسانيات القضائية –قراءة في كتاب علم اللغة القضائي لجون أولسون، المحترف للعلوم الرياضية والعلوم الإنسانية، العدد 10، المجلد1.
34. سلامة، مأمون،1981م، الإجراءات الجزائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية.
35. ساعدي، أشرف محمد، 2024م، الصياغة القانونية والتحليل الجنائي دراسة في ضوء علم اللغة القانوني، المجلة العلمية بكلية الآداب العدد 75 ص (2908_ 2944).
36. شربا، أمل، 2020–2019م، قانون البينات، كلية الحقوق، جامعة الشام الخاصة.
37. صالح بلعيد، 2024م، أعمال الملتقى الوطني حول البصمة اللغوية لمستخدمي لغة الضاد في العالم الرقمي. الجزائر، المجلس الأعلى للغة العربية.
38. صلحي، عنتر عبد الله، 2019م، طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي: قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص، المجلد 1 العدد 9 ص ص1310_ 1322.
39. ضمد، أياد محسن، 2021، اللسانيات الجنائية كدليل وفقاً للقانون العراقي، دار صباح القانونية، بغداد_ العراق، ط1.
40. عبد العزيز، صابر، 2024م، إسهام اللغة في سير التحقيقات الجنائية. مقاربة على ضوء اللسانيات القضائية، المجلة العلمية/جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد 1، الجزء 3، ص (2233_ 2286).
41. علوي، حافظ اسماعيلي، 2014م، مدخل إلى لسانيات القانون، المؤتمر الدولي الرابع للسانيات النص وتحليل الخطاب، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب، 25–19 مارس.
42. عمارة، محمد، قاموس المصطلحات في الحضارة الإسلامية، (بدون المدينة: دار الشروق، ط 1، 1993م).
43. عبد السالم طويلة، عبد الوهاب، 2008م، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام للطباعة والنشر.
44. عبد الغفار، سعد محمد، مقدمة في اللسانيات والصوتيات القضائية، دار النابغة للنشر والتوزيع، طنطا، مصر، ط1، 2020م.
45. عبد الدايم، حسني محمود، 2007م /91، البصمة الوراثية، ومدى حجيتها في الإثبات، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ط الأولى، دار الفكر الجامعي_ الإسكندرية_ مصر.
46. عبد الله، أسامة، 2021، لغة الرقم في قراءة البصمة الأسلوبية، مجلة: جسور المعرفة، المجلد 7، العدد1.
47. عمر، عبد المجيد الطيب،2008م، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 23_ العدد 5_ محرم 1429هـ 299_ 273.
48. ميلاد، محمود؛ الشماس، عيسى، 2017م، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، منشورات جامعة دمشق.

49. عيد الرحيم، عبد الهادي وخالب، خير الأكبر وحظلي، نور حظلنا محمد نور وعيسى، محمد فرحان مت، 2021م، مساهمة علم اللغة الجنائي في القبض على المجرمين، في المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. مجلد 5 العدد 20، ص ص 149 _ 160.
50. عبد الفتاح، محمد، 2021، أليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون، المنصورة_ مصر، ط1.
51. فهم المحكمة الجنائية الدولية: من منشورات المحكمة الجنائية الدولية، 2002م.
52. فيران، نجوى، 2023م، بحث في دور البصمة الصوتية في ضوء اللسانيات الجنائية، (2023) مجلة اللسانيات المجلد 30 العدد 1 ص (78_ 91).
53. مطر، عصام عبد الفتاح، 2010م، المحكمة الجنائية الدولية مقدمات أنشائها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط1.
54. منال إمحمد علي الحافي، 2023م، اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجريمة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث العدد 12.
55. مجمع اللغة العربية، 1994م، المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية.
56. ميلاد، خالد، الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)، منشورات كلية الآداب، منوبة تونس،2001م.
57. مصلوح، سعد عبد العزيز،2002م، في النص الأدبي دراسات أسلوبية إحصائية، عالم الكتاب، القاهرة، ط3.
58. واصل، محمد، 2018م، أصول المحاكمات المدنية 1، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

المراجع الأجنبية:

59. Ali, Siddig Ahmed Ali & Abd Algane, Mohamed Abd Allah. (2013). The Role of Forensic Translation in Courtrooms contexts, AWEJ Special Issue on Translation no. (2) 2013.
60. Asher, R.E.E Simpson J.M, (1994), "The Encyclopedia of Language and Linguistics", Oxford: Pergamon.
61. Brennan, Colleen B. 2001."Linguistics and the law" Brown, Julian what is Paleography? http://www.mlab.uiah.fi/simultaneous/Tet/Paleography. Html (31/1/2019).
62. Cotterill. J. (2003) Language and Power in Court: A Linguistic Analysis of O.J. Simpson Trail. Palgrave. Macmillan.
63. Coulthard & Johnson (2010) –The Routledge Handbook of Forensic Linguistics: published in USA and Canada by Routledge.
64. Collins B. and Inger. N. (1998). The Real Professor Higgins: The Life and Career of Daniel Jones. Mouton de Gruyter: Berlin.
65. Correa, Maite Forensic Linguistics: An Overview of the Intersection and Interaction of Language and Law, KALBU Studies, No 23 (2013).
66. Crystal, D. (1997). "The Cambridge Encyclopedia of Language" (2nd Ed.). https://assets.cambridge.org/97805215/16983/frontmatter/9780521516983_frontmatter.pdf
67. De Saussure: Course in linguistics general.
68. Houtman, and Suryati (2018). The History of forensic linguistics as an Assisting tool in the Analysis of legal terms.
69. Gibbons, J: "forensic linguistics: An Introduction language In the Justice System", Blackwe. 2003.
70. Koposov, Y. 2003. (Forming the Database of verbal Equivalents of Emotional state "fear") XIII Session of Russia, Acoustic Society.
71. Live, J. (1994) "Forensic Semantics: The linguistic as Expert Witness in North America Courts". International Journal of Speech Language and the Law. Vol.1.No".
72. Olsson, J. (2008). Forensic Linguistics: An introduction to language, crime and the law (2nd ed). Continuum._
73. Raimund Drommel, Sprachprofiling – Grundlagen und Fallanalysen our Forensischen Linguistic, frank & timme, 2015
74. Rawls, J. (1971). "A Theory of Justice". Harvard University Press.
75. Shy, Roger W. (1993). LANGUAGE CRIMES: The Use and Abuse of language Evidence in the courtroom.
76. Tiersma, P. (2003). "What is Forensic Linguistics?" (www.Language.law.org).

77. Tiersma, P. & Solan L. (2002) "the linguist on The Witness Stand" Language Vol. 78. On 2. Pp.39-221.
78. The Crime Museum. Forensic Linguistics & Author Identification.
79. Grant, T., & Macleod, N. (2018). Forensic Linguistics: Foundation and future direction. Oxford University Press.

المواقع الإلكترونية:

1. اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة: انطونيوس نادر، مقال منشور بتاريخ 13 يونيو 2019 على الإنترنت، https://mana.net تاريخ الزيارة: 2/7/2025
2. علم اللغة الشرعي نظرة عامة موجزة: فرج محمد صوان (مقال) منشور على منصة عالم أكاديميا، http://hitb.academiworeld.org/ تاريخ الزيارة: 2/7/2025
3. الجمعية الدولية للسانيات الجنائية، https://www.iafl.org/forensic-linguistics/ تاريخ الزيارة: 4/7/2025
4. مجموعة (اللسانيات الجنائية والقانونية) على فيسبوك موجود على الرابط التالي : https://www.facebook.com/share/1 تاريخ الزيارة: 2/7/2025
5. تيد كازينسكي (مفجر الجامعات والطائرات): http://ar.wikipedia.or تاريخ الزيارة 30/8/2025
6. أحمد، عادل الشيخ عبد الله: مقدمة في علم اللغة الجنائي (2021)، على الرابط التالي: www.jejakpublisher.com تاريخ الزيارة 2/7/2025
7. قانون البينات /359/ تاريخ 10/6/1947، الجهورية العربية السورية، وزارة العدل موجود على الرابط: http://www.moj.gov.sy/ar/node/564 تاريخ الزيارة 29/7/2025
8. الحجار، ماجد: الخبرة، الموسوعة القانونية السورية، موجود على الرابط التالي: https://mail.arab-ency.com.sy تاريخ الزيارة: 29/7/2025
9. نظام (روما) الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفروضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، موجود على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn/arab/icc.html تاريخ الزيارة: 20/8/2025
10. الهاشمي، محمد 2005م، موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية. على الإنترنت تاريخ الزيارة: 2/7/2025
11. الحنيص، عبد الجبار، الجريمة، الموسوعة القانونية السورية، موجود على الرابط التالي: https://mail.arab-ency.com.sy تاريخ الزيارة: 29/7/2025
12. رشيد، هدى صلاح، اللسانيات الجنائية، دور اللغة في تحقيق العدالة، على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=vIonsky6HHc تاريخ الزيارة: 20/8/2025
13. (البصمة اللغوية: كيف كشفت جملة واحدة هوية الجاني | بودكاست قضية) على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=WfivzUGpd4g تاريخ الزيارة: 29/7/2025

ملخص البحث باللغة الإنكليزية:

Abstract

This study aims to introduce forensic linguistics, its applications, and fields of work, as well as to examine the potential use of linguistic fingerprinting as forensic evidence, and to assess the level of knowledge among legal professionals regarding this field and its importance in achieving justice. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected using two research tools: a questionnaire directed to (106) lawyers at the Tartous Bar Association, and interviews with (4) judges at the Tartous Court. Data were analyzed using the statistical software SPSS26. The results revealed a theoretical awareness of forensic linguistics and linguistic fingerprinting among lawyers, which is not supported by practical application. There was a clear recognition of the role of linguistic evidence in supporting justice, especially in criminal cases, reflecting a professional readiness to adopt this type of evidence. Interviews with judges, however, indicated a legislative and practical gap. Judges supported the use of linguistic fingerprinting as a modern means of evidence that serves justice, but noted the absence of specific legislation regulating its use, limiting its institutional application within the Syrian judicial system.

The study concluded with several recommendations, most notably: enhancing professional awareness of forensic linguistics among lawyers and judges, developing legal frameworks to allow the adoption of linguistic fingerprinting as a means of judicial evidence, and including certified linguistic experts in an official registry under the Ministry of Justice. Among the key proposals is the integration of forensic linguistics into legal and applied linguistics curricula.

Keywords:

Forensic linguistics, linguistic fingerprinting, linguistic evidence, legal experts.

الملاحق

الملحق (1) السادة المحكمون

م	الاسم	الصفة العلمية	الاختصاص	الجامعة
1	د. آلاء فيصل عيسى	عضو هيئة تدريسية	تعليم اللُّغة العربيّة لأغراض خاصة	الجامعة الافتراضية السورية/ المعهد العالي للغات في جامعة دمشق / قسم تعليم اللغة العربية
2	د. عصمت رمضان	عضو هيئة تدريسية	المناهج وطرائق التدريس	الجامعة الافتراضية السورية
3	د. رانيا رضوان	عضو هيئة تدريسية	قياس وتقويم تربوي ونفسي	الجامعة الافتراضية السورية
4	د. ياسر جاموس	عضو هيئة تدريسية	قياس وتقويم	الجامعة الافتراضية السورية
5	د. رشيد عبد الهادي	عضو هيئة تدريسية	لغويات نفسية	الجامعة الافتراضية السورية
6	د. منال بيطار	عضو هيئة تدريسية	لغة عربية أدب حديث	الجامعة الافتراضية السورية

الملحق (2) استبانة المحامين بصورته الأولية

استبانة لمعرفة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

المحامي الأستاذ/المحامية الأستاذة: .....المحترم/ المحترمة

تهدف هذه الاستبانة إلى بيان رأيك حول دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

المحور الأول: مدى وعي المحامين بأهمية التحليل اللغوي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة						
	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
1	إن لكل فرد بصمة لغوية تميزه عن غيره.					
2	مثلما يمكن إجراء فحص وتحليل لبصمات الأصابع للكشف عن هوية صاحبها فإننا نستطيع أن نطبق الأمر ذاته في الوصول إلى هوية شخص ما من خلال تحليل البصمة اللغوية الخاصة به.					
3	التحليل اللغوي هو أداة فعالة يمكن أن تساعد محامي الدفاع في تحقيق العدالة لموكليه.					
4	يمكن لتقنيات علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية أن تسهم في ازدياد فرص تحقيق العدالة في النظام القضائي.					
5	أن تحليل البصمة اللغوية يمكن أن يساعد في تحديد هوية مرسل الرسائل المجهولة.					
6	أن تحليل البصمة اللغوية في رسائل التهديد والابتزاز يمكن أن يساعد في تحديد هوية كاتبها.					
7	إن تحليل البصمة اللغوية في رسائل الانتحار يمكن أن يساعد في تأييد أو دحض واقعة الانتحار.					
8	يسهم علم اللغة الجنائي في التحقق من السرقات الأدبية من خلال تحليل النصوص وفحص الأسلوب اللغوي للمؤلفين وإثبات عائديتها.					
9	إن التحليل اللغوي اللساني يساهم في فض النازعات على ملكية العلامة التجارية من خلال فك رموز المعاني الأساسية لتلك العلامات وإثبات عائديتها.					

10	يساعد التحليل اللغوي في تحديد الأنماط اللغوية المميزة لكل كاتب، مما يمكن من التحقق من صحة نسبة النص إلى مؤلفه وكشف محاولات الانتحال.					
11	يمكن تحليل النصوص المستخدمة في رسائل طلب الفدية لتحديد هوية الخاطف.					
12	يمكن تحليل النصوص المستخدمة في التشهير والقذف لتحديد هوية من قام بالكتابة، وتحديد مدى صحة الادعاءات من عدمها.					
13	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في الجرائم الإلكترونية مثل الابتزاز الإلكتروني، والاحتيال عبر الإنترنت، على تحديد هوية مرتكبي الجرائم.					
14	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم استدراج القاصرين عبر الشبكة إلى تضييق دائرة البحث وصولاً إلى الفاعلين.					
15	يسهم التحليل اللغوي في فض منازعات العقود عبر تبيان المقاصد الحقيقية وراء البنود الغامضة.					
16	يمكن للمحامي استخدام التحليل اللغوي لتحديد نقاط الضعف في حجج الخصوم، وتفنيدها بشكل فعال.					
17	يمكن تحليل التسجيلات الصوتية للمتهمين، و شهادات الشهود، لتحديد ما إذا كان المتهم قد تصرف بدافع القتل العمد، أو الدفاع عن النفس.					
18	يساعد تحليل اللغة في تحديد هوية المتحدث في التسجيلات الصوتية أو المرئية.					
19	يمكن تحليل الكلمات المستخدمة في المنشورات، أو المقالات، أو التعليقات، لتحديد ما إذا كانت تشهيرية، أو مسيئة.					
20	يفتقر بعض المحامين إلى الوعي بأهمية التحليل اللغوي، أو لا يعرفون كيفية الاستفادة منه.					
21	قد يكون تحليل اللغة مكلفًا، خاصة إذا تطلب الأمر الاستعانة بخبراء متخصصين.					
22	يقدم التحليل اللغوي أدلة لغوية قيمة في التحقيقات والمحاكم.					
23	يمكن لعمل الخبير اللغوي أن يشكل أساساً قوياً للمحامي ليبني عليه دفاعه.					

المحور الثاني: مدى إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة؟						
1	يمكن للبصمة اللغوية أن تساعد في تحديد هوية المتهم من خلال تحليل أسلوبه اللغوي، وتكراره لكلمات وعبارات، واستخداماته النحوية والصرفية.					
2	في الجرائم اللغوية يمكن أن تكون البصمة اللغوية دليلاً فعالاً في المحاكمات.					
3	من خلال تحليل إفادات المتهمين بجرائم القتل على سبيل المثال، يمكن فهم الدوافع التي أدت إلى ارتكاب الجريمة.					
4	يمكن استخدام الأدلة اللغوية في المحاكم لدعم التحقيقات الجنائية، وتقديمها كأدلة مادية.					
5	يمكن للتحليل اللغوي أن يقدم أدلة قاطعة في القضايا الجنائية، سواء من خلال تحليل النصوص المكتوبة، أو من خلال تحليل اللغة المنطوقة					
6	يمكن لتحليل اللغة أن يكشف عن تناقضات في أقوال المتهم، أو عن استخدام لغة غير مباشرة، مما يشير إلى محاولة إخفاء الحقيقة، وتضليل العدالة.					
7	يمكن للبصمة اللغوية أن تكشف عن نوايا المتهم من خلال تحليل خطابه لتبيان القصد منه، فيما إذا كانت لغة تهديد، أو تحريض، أو لغو.					
8	يمكن للبصمة اللغوية أن تساعد في فحص الأدلة اللغوية مثل الرسائل النصية، ورسائل البريد الإلكتروني، والمستندات القانونية، لتحديد صحتها ونسبتها لأصحابها.					
9	تستخدم البصمة اللغوية في التحقيقات الجنائية لتحديد هوية الجناة، وكشف دوافعهم، وجمع الأدلة ضدهم.					
10	إن التحليل اللغوي للأدلة المنطوقة والمكتوبة والتي يتركها الجناة في مسرح الجريمة يلعب دوراً هاماً في حل وفك ألغاز الجريمة وكشف الحقيقة.					
11	يمكن أن يؤدي إهمال الأخذ بالبصمة اللغوية إلى ضياع حقوق الأفراد في النزاعات القضائية.					
12	تقدم البصمة اللغوية أدوات فعالة لتحليل اللغة، وفهمها، واستخدامها في الكشف عن الحقائق، وتحديد الجناة، وتقديمهم للعدالة.					

الملحق (3) استبانة السادة المحامين بصورته النهائية

استبانة لمعرفة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

يشهد العصر الحالي تطوراً متسارعاً في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال القانون، حيث تبرز الحاجة الملحة لاستخدام أحدث الأدوات والتقنيات لتحقيق العدالة، من بين هذه الأدوات يبرز علم اللغة الجنائي، وهو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي يهدف إلى تطبيق المعرفة والأساليب اللغوية لتحليل النصوص المكتوبة والمنطوقة في القضايا الجنائية، ويستخدم البصمة اللغوية كأداة لتحقيق ذلك.

تهدف هذه الاستبانة إلى قياس مدى معرفة المحامين بأهمية علم اللغة الجنائي في عملهم اليومي، ودوره في تحقيق العدالة ويسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الفجوة المعرفية (إن وجدت) في هذا المجال، وتقديم توصيات لرفع مستوى الوعي بأهمية علم اللغة الجنائي لدى المحامين، مما يعزز من دورهم في تحقيق العدالة في المجتمع.

المحامي الأستاذ/المحامية الأستاذة: .....المحترم/ المحترمة
يرجى التفضل بالإجابة عن هذه البنود حسب رأيك

العمر:

الجنس:

سنوات الخبرة القانونية:

	العبارات	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة
المحور الأول : علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية						
1	يجمع علم اللغة الجنائي بين اللغة والقانون.					
2	البصمة اللغوية هي جزء من علم اللغة الجنائي.					
3	لكل فرد بصمة لغوية تميزه عن غيره.					
4	نستطيع إجراء فحص وتحليل للبصمة اللغوية.					
5	تكشف البصمة اللغوية عن الخصائص الفريدة لصوت الشخص.					
6	تكشف البصمة اللغوية عن الأنماط الكتابية الفريدة للشخص.					
7	يتطلب تحليل اللغة الجنائية خبراء متخصصين في علم اللغة والتحقيق الجنائي.					
8	تحليل اللغة في القضايا الجنائية مكلفًا ويستغرق وقتًا طويلاً.					

المحور الثاني: تطبيقات علم اللغة الجنائي						
9	يسهم علم اللغة الجنائي في تحديد المنطقة الجغرافية والبيئة الاجتماعية للمتهم.					
10	تساعد البصمة اللغوية في تحديد هوية مرسل الرسائل المجهولة.					
11	تساعد البصمة اللغوية في تحديد هوية مرسل رسائل التهديد والابتزاز.					
12	يسهم التحليل اللغوي للبصمة اللغوية في فض النزاعات على ملكية العلامة التجارية.					
13	يسهم تحليل البصمة اللغوية في التحقق من السرقات الأدبية.					
14	يساعد تحليل البصمة اللغوية في تأييد أو دحض واقعة الانتحار في رسائل الانتحار.					
15	يساعد التحليل اللغوي للبصمة اللغوية من التحقق من صحة نسبة النص إلى مؤلفه وكشف محاولات الانتحال.					
16	يساعد تحليل البصمة اللغوية للنصوص المستخدمة في رسائل طلب الفدية من تحديد هوية الخاطف.					
17	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم الابتزاز الإلكتروني، والاحتيال عبر الإنترنت، من تحديد هوية مرتكبيها.					
18	يساعد تحليل اللغة المستخدمة في جرائم استدراج القاصرين عبر الشبكة إلى تضييق دائرة البحث.					
19	يسهم التحليل اللغوي في فض منازعات العقود.					
20	يساعد تحليل اللغة في تحديد هوية المتحدث في التسجيلات الصوتية أو المرئية.					
21	يساعد تحليل الكلمات المستخدمة في المنشورات والمقالات والتعليقات في تحديد فيما إذا كانت تشهيرية ومسيئة.					
22	يساعد استخدام البصمة اللغوية في تحليل خطابات المسؤولين.					
23	يساعد تحليل البصمة اللغوية النصوص المستخدمة في التشهير والقذف من تحديد هوية من قام بالكتابة.					

المحور الثالث: إسهام البصمة اللغوية في تحقيق العدالة						
24	يسهم تطبيق البصمة اللغوية في القضايا الجنائية في إثبات أو تبرئة المتهم.					
25	تساعد البصمة اللغوية التحقيقات الجنائية في تحديد هوية الجناة.					
26	يلعب التحليل اللغوي للأدلة المنطوقة والمكتوبة التي يتركها الجناة في مسرح الجريمة دوراً هاماً في حل وفك ألغاز الجريمة وكشف الحقيقة.					
27	يساعد علم اللغة الجنائي محامي الدفاع في تحقيق العدالة لموكليه.					
28	يؤدي إهمال الأخذ بالبصمة اللغوية إلى ضياع حقوق الأفراد في النزاعات القضائية.					

الملحق (4) مقابلة السادة القضاة بصورتها الأولية

مقابلة لمعرفة دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

السيد/ السيدة القاضي: .....الموقر/ الموقرة

تهدف هذه المقابلة إلى بيان رأيك في دور علم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية في تحقيق العدالة

يرجى التفضل بالإجابة عن هذه البنود حسب رأيك

العمر:

الاختصاص:

الرتبة القضائية:

1. ما هو مدى معرفتكم بمفهوم البصمة اللغوية وتطبيقاتها في المجال القضائي والقانوني؟
2. في رأيكم، ماهي أنواع القضايا القانونية التي يمكن أن تكون البصمة اللغوية مفيدة فيها؟
3. هل تعتقدون أن البصمة اللغوية يمكن أن تكون دليلا حاسماً في المحكمة؟
4. في رأيكم، ماهي أنواع القضايا التي يمكن أن يكون الدليل اللغوي عاملا حاسماً فيها؟
5. إلى أي درجة تستعين المحاكم السورية بالخبراء المختصين في تحليل الأدلة اللغوية؟
6. هل سبق لكم أن استعنتم بخبير في علم اللغة الجنائي في قضية ما؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما طبيعة القضية؟ وإذا كانت الإجابة لا؟ فما السبب؟
7. هل واجهتكم قضية جنائية كان للدليل اللغوي أثر حاسم في كشف هوية الفاعل؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف ساهم الدليل اللغوي في حسم القضة؟
8. هل هناك خبراء متخصصون في تحليل الأدلة اللغوية تستعين بهم المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة لا، فما السبب؟ هل هناك صعوبة في إيجاد خبراء لغويين جنائيين مؤهلين في سورية؟
9. هل تعتقدون أن علم اللغة الجنائي يمكن أن يساعد في تحليل الأدلة الرقمية، وكيف؟
10. هل تعتقدون أن هناك حاجة لتطوير قوانين أو سن تشريعات جديدة لتنظيم استخدام البصمة اللغوية كدليل في المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الجوانب التي يجب أن تشملها هذه القوانين أو التشريعات؟
11. هل ترى أن علم اللغة الجنائي يجب أن يدرج كمادة مستقلة في كليات الحقوق السورية؟

الملحق (5) مقابلة السادة القضاة بصورتها النهائية

لمعرفة مدى استعانة القضاة في سورية بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية لتحقيق العدالة

يشهد العصر الحالي تطوراً متسارعاً في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال القانون، حيث تبرز الحاجة الملحة لاستخدام أحدث الأدوات والتقنيات لتحقيق العدالة، من بين هذه الأدوات يبرز علم اللغة الجنائي، وهو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي يهدف إلى تطبيق المعرفة والأساليب اللغوية لتحليل النصوص المكتوبة والمنطوقة في القضايا الجنائية، ويستخدم البصمة اللغوية كأداة لتحقيق ذلك.

تهدف هذه الاستبانة إلى قياس مدى معرفة القضاة بأهمية علم اللغة الجنائي ومدى استخدام البصمة اللغوية لتحقيق العدالة ومعرفة دور الخبير اللغوي ضمن هذا الإطار.

السيد/ السيدة القاضي: .....الموقر/ الموقرة

يرجى التفضل بالإجابة عن هذه البنود حسب رأيك

العمر: **الاختصاص:**

الجنس: **الرتبة القضائية:**

م	العبارات	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة
1	هل لديك اطلاع بعلم اللغة الجنائي؟					
2	هل لديك اطلاع بالبصمة اللغوية؟					
3	هل لديك اهتمام بعلم اللغة الجنائي؟					
4	هل علوم اللغة الجنائية أداة مفيدة في تحقيق العدالة؟					
5	هل تفيد البصمة اللغوية في الجرائم التي تكون اللغة ركناً أساسياً فيها؟					
6	هل يساعد علم اللغة الجنائي في تحليل الأدلة اللغوية الرقمية؟					
7	هل تعد البصمة اللغوية دليلاً حاسماً في المحكمة؟					
8	هل تستعين المحاكم في سورية بتقنيات تحليل اللغة في الجرائم اللغوية؟					
9	هل يساعد تحليل إفادات المتهمين بجرائم القتل على فهم الدوافع التي أدت إلى ارتكاب الجريمة؟					
10	هل تساعد البصمة اللغوية في فحص الأدلة اللغوية في المستندات القانونية محل النزاع، لتحديد صحتها ونسبتها لأصحابها؟					

المحور الثاني: مدى استعانة المحاكم في سورية بعلم اللغة الجنائي والبصمة اللغوية

11. في رأيكم، ما أنواع القضايا الجنائية التي يمكن أن تكون البصمة اللغوية مفيدة فيها؟ (يمكن تحديد أكثر من خيار).

- قضايا التهديد والابتزاز.
- قضايا التشهير والإساءة.
- التهديد عبر الإنترنت.
- الرسائل المجهولة.
- رسائل الانتحار.

12. هل واجهتكم قضية جنائية كان للدليل اللغوي أثر حاسم في كشف هوية الفاعل؟ إذا كانت الإجابة نعم، **كيف ساهم الدليل اللغوي في حسم القضية؟**

13. هل هناك خبراء متخصصون في تحليل الأدلة اللغوية تستعين بهم المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة لا، **فما السبب؟**

14. هل تعتقدون أن هناك حاجة لتطوير قوانين أو سن تشريعات جديدة لتنظيم استخدام البصمة اللغوية كدليل في المحاكم السورية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، **فما هي الجوانب التي يجب أن تشملها هذه القوانين أو التشريعات؟**

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate **Dimah Sulaiman** under the supervision of doctor **Moneef Hmaidosh** (Main supervisor) professor at the department of **Semantic and Pragmatics** Faculty of **Applied Linguistics Program** at the **SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY** and doctor …… (co-supervisor) …… Professor at the department of …… Faculty of …… University of …… .
Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Candidate	**Co-supervisor**	**Main supervisor**
Dimah Sulaiman		Moneef Hmaidosh

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

Candidate

Dimah Sulaiman

Syrian Virtual University

Master Of Applied Linguistics

Forensic Linguistics and the Role of Linguistic Fingerprints in Achieving Justice

(The Bar Association in Tartous)

Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Applied Linguistics (MAL)

Prepared by

Dimah Sulaiman

F24